

المحور الأول

التقديم

العام

تقديم عام لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

1. تقديم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية و السياسات القطاعية

1.1 إستراتيجية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية :

يحتل قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية مكانة هامة باعتبار دوره في السهر على حماية ملك الدولة العام والخاص و حفظ الثروة الوطنية من الضياع و الإهمال والاستغلال غير الشرعي باعتبارها رصيد يدخر للأجيال القادمة، و التصرف فيها بتوظيفها لفائدة المجموعة الوطنية التوظيف الأمثل في الدورة الاقتصادية نظرا لعلاقتها المباشرة بالحركة التنموية في البلاد و دفع الاستثمار. و لأداء هذه المهمة تتولى الوزارة:

- ضبط أملاك الدولة العامة و الخاصة المنقولة و غير المنقولة و إقامة جرد تام لها و تحيينها
- مسك سجلات و دفاتر كشف مكاسب الدولة
- مسك السجل العقاري و ترسيم العمليات العقارية به و إشهارها،
- تحرير العقود القابلة للترسيم بالسجل العقاري،
- شراء و انتزاع العقارات لفائدة الدولة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص غير الفلاحي و التقويت فيه سواء بالكراء أو بالبيع بهدف إنجاز المشاريع الكبرى .
- التصرف في العقارات الدولية الفلاحية و المصادقة مع وزارة الفلاحة على إسناد حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة
- إجراء الاختبارات و تحديد القيم الشرائية و الكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسوية عقارات لفائدة الدولة و بطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و الجماعات العمومية الجهوية و المحلية و المنشآت العمومية.
- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تتعلق بملك الدولة و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- مراقبة التصرف في أملاك الدولة المنقولة و غير المنقولة الراجعة للدولة

1-1-1 الإصلاحات و التوجهات الإستراتيجية :

بالرغم من الصعوبات التي تعرقل تطور القطاع و تجعله غير قادر على القيام بدوره بالشكل الأمثل فإن الجهود متواصلة لتجاوز هذه الصعوبات في إطار جملة من الإصلاحات و التوجهات الإستراتيجية تتمحور حول:

1. المحافظة على الرصيد العقاري للدولة من خلال تكثيف أعمال لجان الإستقصاء و التحديد قصد استصدار أوامر مصادقة و صيانة هذا الرصيد و ذلك بتقديم مطالب تسجيل في شأنه قصد استصدار أحكام باسم ملك الدولة.
2. تجاوز الصعوبات التي تعوق تصفية الأراضي الإشتراكية و إعطاء دفع جديد لنسق التصفية و العمل على مراجعة التشريع المنظم للأراضي الإشتراكية و لهذه الغاية تم تشكيل لجنة داخلية من طرف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للغرض و هي بصدد العمل على إنهاء تنقيح و إتمام القانون و الأمر المنظمين لهذه الأراضي.
3. العمل على البت في أكثر عدد ممكن من الملفات المتعلقة بتسوية و ضعية بعض العقارات الفلاحية حيث سيساهم ذلك في دعم ميزانية الدولة و الإستفادة من أثمان عقارات كانت مستغلة لفترة طويلة (منذ صدور أمر عدد 1918 إلى سنة 2015) دون مقابل و لم تدخل بصفة فعلية في الدورة الاقتصادية لعدم وضوح حالتها الإستحقاقية.
4. السعي إلى تصفية المساحات المتبقية دون تصفية بولايات صفاقس، قابس و سيدي بوزيد و تذييل الصعوبات التي قد تعترض اللجان المكلفة بتصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار أثناء أعمالها التحضيرية التي تعدها مسبقا المصالح الجهوية (معاينات ميدانية، أمثلة هندسية، رفع طبوغرافي...)

5. العمل على تفعيل التوجهات المستقبلية للدولة بخصوص أوجه التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية و ذلك على إثر ما ستؤول إليه فعاليات الإستشارة الوطنية حول الأراضي الدولية الفلاحية الواقع تنظيمها خلال السنة الجارية من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية و بمشاركة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على النطاقين المركزي و الجهوي .
6. الترفيع في المحاصيل المتأنتية من التصرف في أملاك الدولة (كراء تقويت).
7. تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية.

2.1 السياسات القطاعية :

ترتكز خطة الوزارة في مجال ضبط و حماية أملاك الدولة و التصرف فيها على المحاور الإستراتيجية

الكبرى التالية :

في مجال الاقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية :

- ترشيد اقتناء و تحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري .
- التصرف في ملك الدولة الخاص و دعم الاستثمار .
- تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

في مجال التصرف في العقارات الفلاحية:

- إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية .
- إسناد الأراضي الفلاحية .

دعم التصرف في العقارات الفلاحية.

في مجال ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها :

- ضبط الأملاك العمومية
- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية
- تطوير أساليب الحفظ و التصرف في ملفات الترسيم و تعصير فضاءات الحفظ
- الترفيع في نسق جرد أملاك الدولة و تطهير السجلات العقارية
- توفير رصيد عقاري و تكوين احتياطي لدعم البنية الأساسية لجلب المستثمرين و دعم الاستثمار
- مراقبة التصرف في أملاك الدولة
- تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء
- الترفيع في القضايا المحكوم فيها لفائدة الدولة
- تطوير و تحسين آليات الرقابة و الرفع من نجاعتها
- تحسين جودة الاختبارات لفائدة الدولة و المؤسسات و المنشآت العمومية

3.1 برامج القطاع و خارطة البرامج :

1.3.1 برامج القطاع:

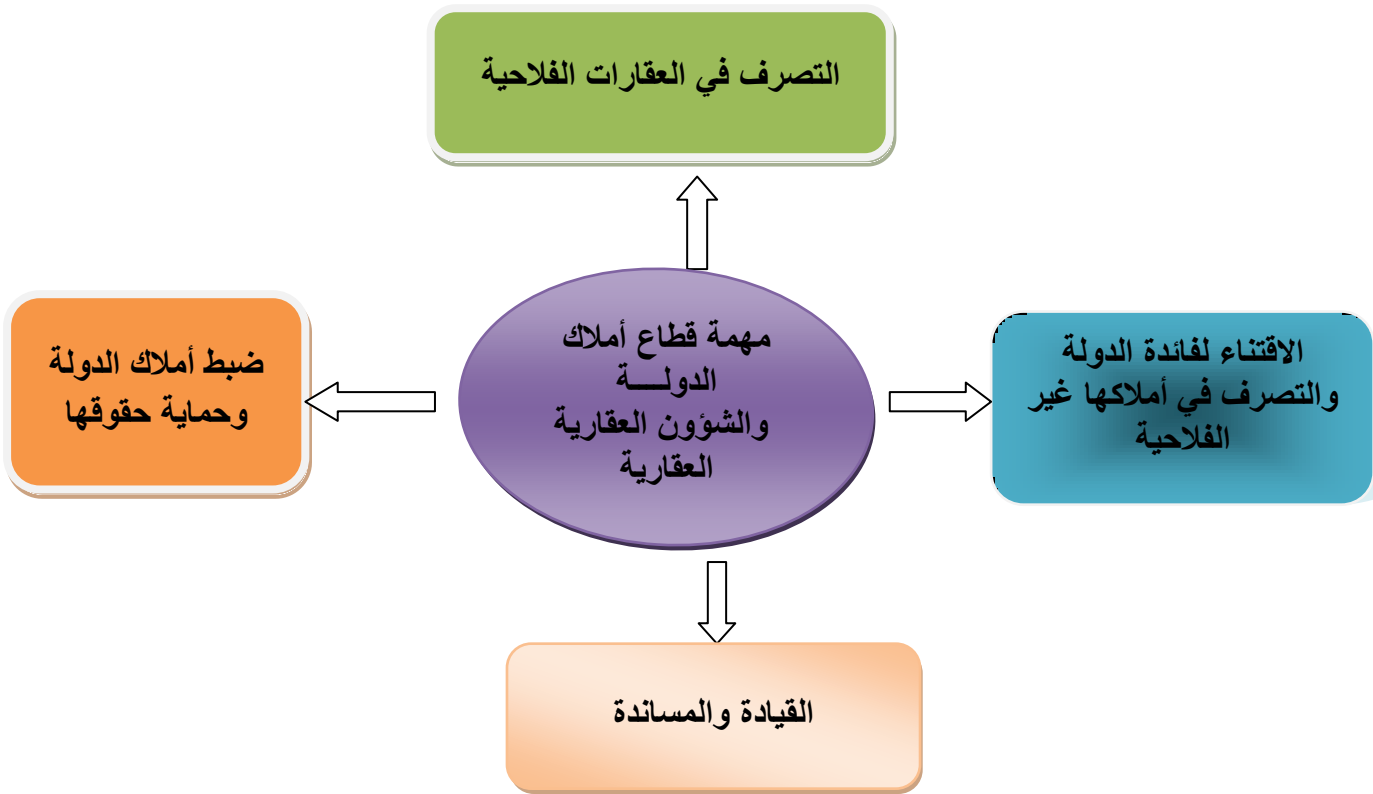
لتصور وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأمولاك الدولة العامة والخاصة والمتمثلة في المكاسب والحقوق المنقولة وغير المنقولة الراجعة بالملكية للدولة مع مراعاة جميع خصوصيات هذا القطاع ولتحقيق مهمة الوزارة تم تحديد ثلاثة برامج إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة كالتالي:

البرنامج عدد 1 : الاقتناء لفائدة لدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية

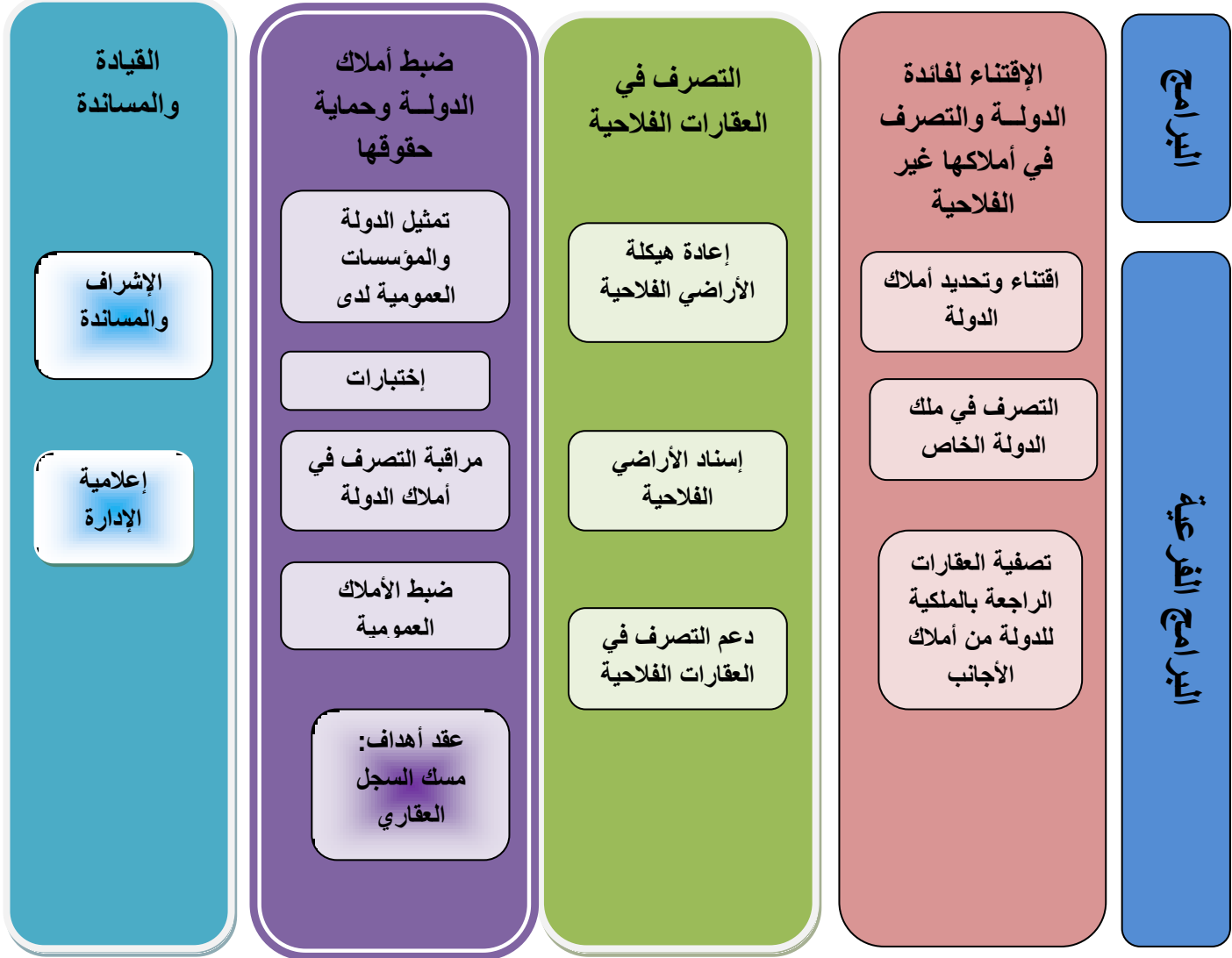
البرنامج عدد 2 : التصرف في العقارات الفلاحية

البرنامج عدد 3 : ضبط أملاك لدولة و حماية حقوقها

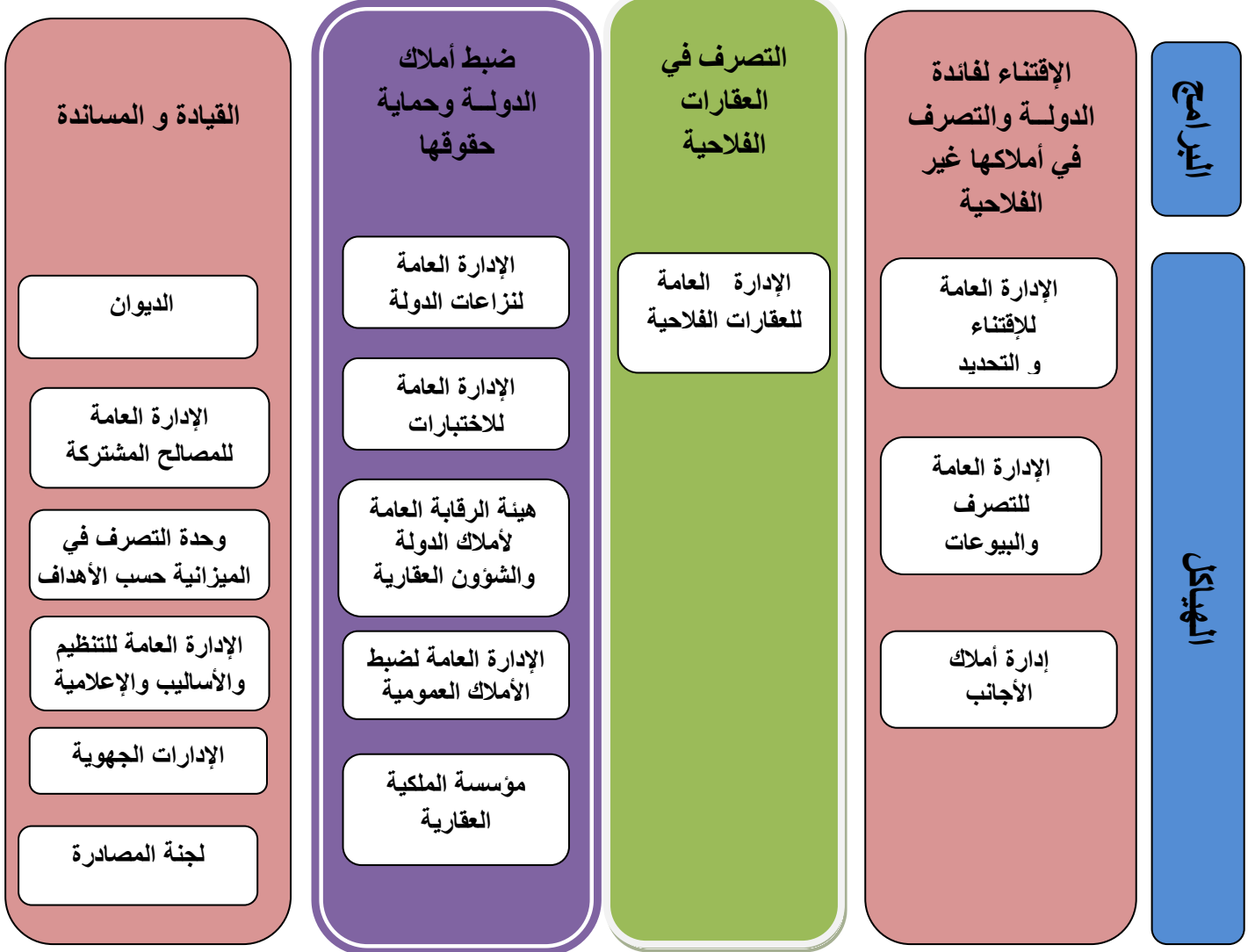
البرنامج عدد 4 : القيادة و المساندة



وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية



وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية



2. الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

الإطار:

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 16 أفريل 2015 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 و إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2016.

1-2 تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2016

قدرت ميزانية وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية لسنة 2016 في حدود 52,303 م.د باعتبار صناديق الخزينة، أي بنقص قدره 1,626 م د تمثل نسبة 3% بالنسبة للإعتمادات المرسمة بميزانية سنة 2015 وبزيادة قدرها 3,147 م.د تمثل نسبة 6,4% بالمقارنة مع الميزانية المحينة لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي خفض من ميزانية الوزارة لسنة 2015 بـ 4,773 م.د أي بنسبة 8,8%

• نفقات التصرف:

قدرت نفقات التصرف لسنة 2016 بـ 37,774 م د مقابل 34,627 م د سنة 2015 (محينة بقانون المالية التكميلي) أي بزيادة قدرها 11%.

• نفقات التنمية:

قدرت نفقات التنمية بـ 3,529 م.د وهي نفس إعتمادات سنة 2015 (بعد تحيينها بقانون المالية التكميلي 2015).

• صناديق الخزينة:

قدرت نفقات صناديق الخزينة لسنة 2016 بـ 11 م د وهي نفس إعتمادات سنة 2015 و المحينة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

2-2 نفقات الوزارة على المدى المتوسط

بالنظر للظروف الإقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد ارتأت الوزارة بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 ما يلي:

- اعتماد نسبة تطور بمعدل 7% بخصوص نفقات التصرف سنة 2017 (بمعدل 9% بعنوان نفقات التأجير و 5% بعنوان نفقات التسيير) و 8% لسنة 2018 (بمعدل 10% بعنوان نفقات التأجير و 6% بعنوان نفقات التسيير).

- اعتماد نسبة 5% بعنوان نفقات التنمية بعنوان سنتي 2017 و 2018 مع إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والاعتناء بالمشاريع الجديدة ذات الأولوية التي تكون ملفاتها و الدراسات الخاصة بها جاهزة.

جدول عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

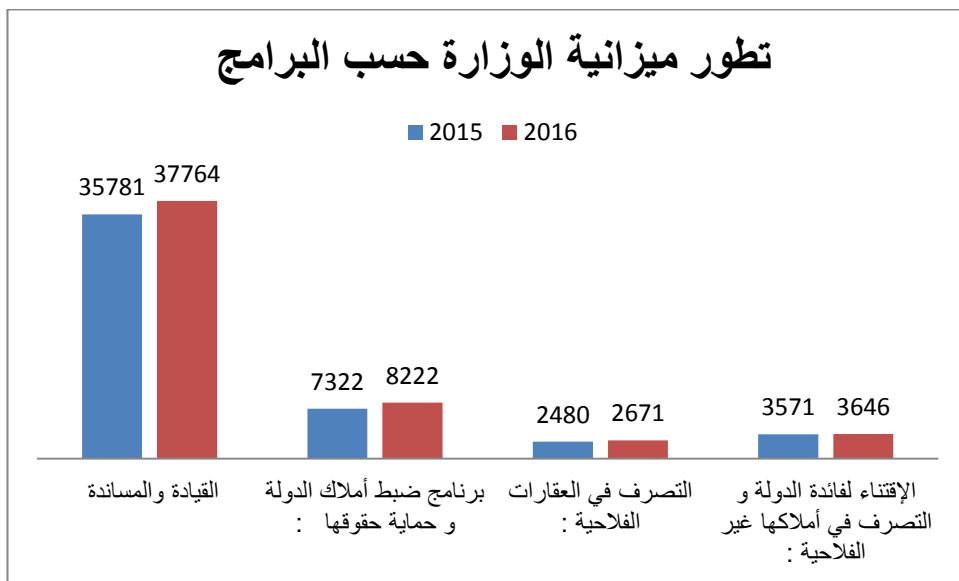
النسبة (%)	المبلغ	مقترحات 2016		قانون المالية 2015 (محين)	إنجازات 2014 (1)	البرامج والبرامج الفرعية
		إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد			
3.04%	55,349	1.876	2.047	1.820,651	-	البرنامج الفرعي 1-1: اقتناء و تحديد املاك الدولة
1.6%	22,932	1.413	1.413	1.390,068	-	البرنامج الفرعي 2-1: التصرف في ملك الدولة الخاص
-1.03%	-3,737	357	357	360,737	-	البرنامج الفرعي 3-1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب
2.08%	74,544	3.646	3.817	3.571,456	-	مجموع برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
-13.22%	-50,129	329	329	379,129	-	البرنامج الفرعي 1-2: اعادة هيكلة الاراضي الفلاحية
-12%	-56,805	422	422	478,805	-	البرنامج الفرعي 2-2: اسناد الاراضي الفلاحية
18.46%	299,627	1.920	1970	1.622,373	-	البرنامج الفرعي 3-2: دعم التصرف في العقارات الفلاحية
7.68%	190,693	2.671	2.721	2.480,307	-	مجموع برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
10.9%	524,188	5.317	5.317	4.792,812	-	البرنامج الفرعي 1-3: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
50.95%	355,541	1.053	1.053	697,549	-	البرنامج الفرعي 2-3: الاختبارات
-0.2%	-3,049	1.165	1.165	1.168,049	-	البرنامج الفرعي 3-3: مراقبة التصرف في املاك الدولة
3.41%	22,716	687	687	664,284	-	البرنامج الفرعي 3-4: ضبط الاملاك العمومية
9.54%	699,306	8.222	8.222	7.322,694	-	مجموع برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها :
5.37%	1.869,247	36.667,300	35.377	34.798,053	-	البرنامج الفرعي 1-4: الإشراف والمساندة
11.51%	113,210	1.096,700	1.126,700	983,490	-	البرنامج الفرعي 2-4: اعلامية الإدارة
5.54%	1.982,457	37.764	36.504	35.781,543	-	مجموع برنامج القيادة والمساندة :
6.4%	3.147	52.303	51.264	49.156	-	المجموع العام للبرامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

(1) عدم توفر المعطيات حسب البرنامج

رسم بياني عدد 1

تطور ميزانية الوزارة 2016/2015 حسب البرامج



جدول عدد 2:

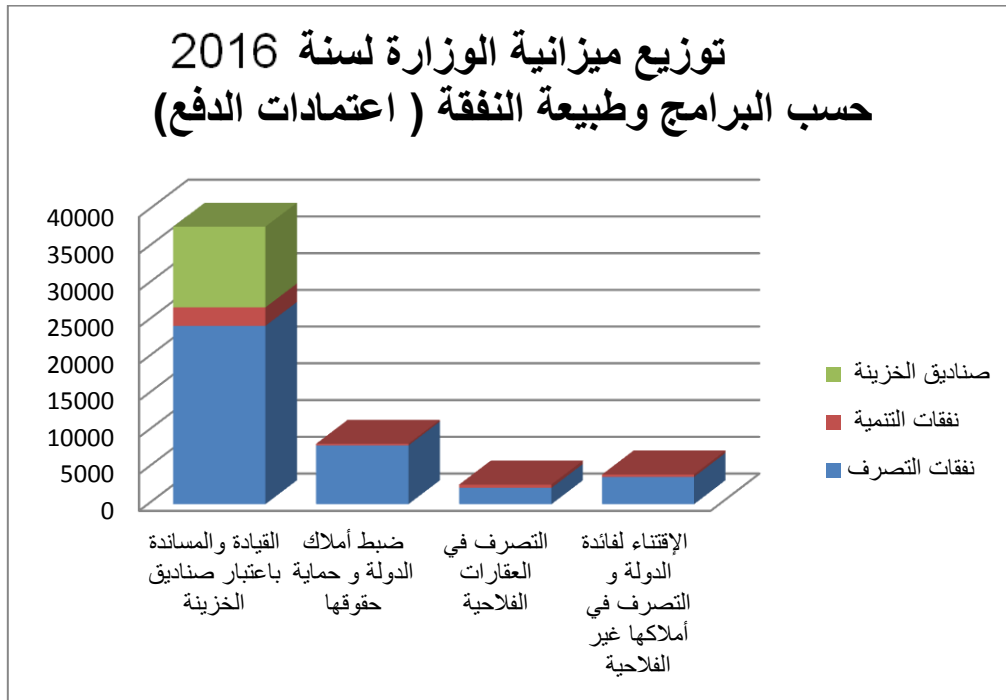
توزيع ميزانية الوزارة* لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

المجموع	برنامج القيادة والمساعدة	برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية	برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية	البرامج / طبيعة النفقة
37.774	24.254	7.992	2.221	3.307	نفقات التصرف
34.504	20.984	7.992	2.221	3.307	التأجير العمومي
3.137	3.137	-	-	-	وسائل المصالح
133	133	-	-	-	التدخل العمومي
3.529	2.510	230	450	339	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	الإستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	على الميزانية
-	-	-	-	-	على القروض الخارجية
-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	على الميزانية
-	-	-	-	-	على القروض الخارجية
11,000	11,000	-	-	-	صناديق الخزينة
52.303	26.764	8.222	2.671	3.646	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2016 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



3.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2015 (محين)	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
45.009,806	41.041,860	37.774	34.627	29.225	28.306	25.553	نفقات التصرف
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
41.370,296	37.609,360	34.504	31.357	29.225	28.306	25.553	التأجير العمومي
148,029	3.293,850	3.137	3.137	-	-	-	وسائل المصالح
-	1.396,500	133	133	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
3.890,723	3.705,450	3.529	3.529	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
3.890,723	3.705,450	3.529	3.529	4.000	3.957	1.868	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
11,000	11,000	11,000	11,000	-	-	-	صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل
-	-	-	-	-	-	-	التجهيز
59.900,529	55.748,310	52.303	49.156	33.225	32.263	27.421	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2016-2018) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2015 (محين)	(1) إنجازات			البرامج
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
4.338,840	3.960,580	3.646	3.571,456	-	-	-	برنامج الإقضاء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
3.159,104	2.893,390	2.671	2.480,307	-	-	-	برنامج التصرف في العقارات الفلاحية
9.835,983	8.952,780	8.222	7.322,694	-	-	-	برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
42.566,600	39.941,560	37.764	35.781,543	-	-	-	القيادة والمساعدة
59.900,527	55.694,310	52.303	49.156	3.713	36.167	31.362	المجموع

(1) عدم توفر المعطيات حسب البرنامج

المحور الثاني

تقديم برنامج

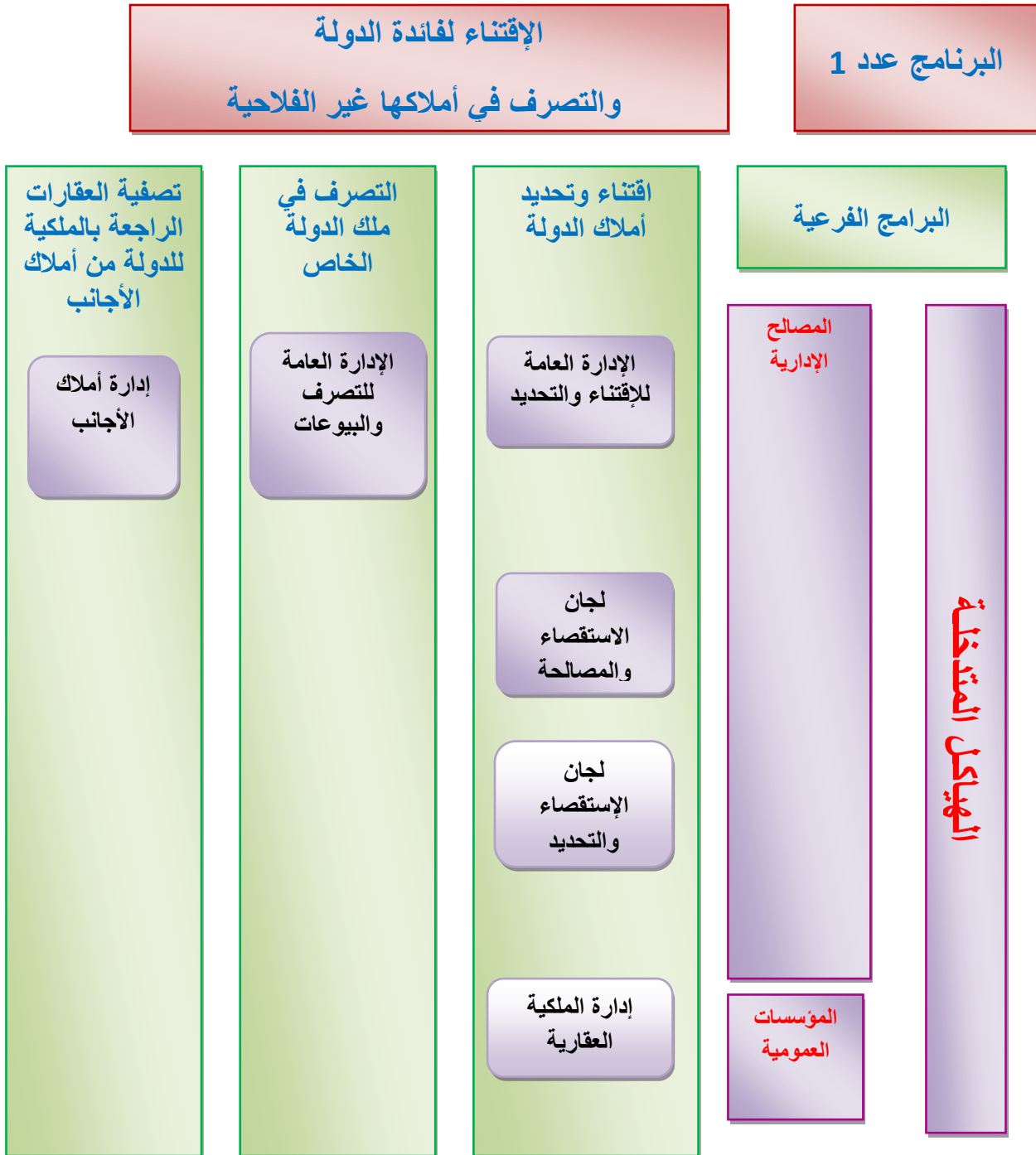
الوزارة

برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف

في أملاكها غير الفلاحية

إسم رئيس البرنامج: السيد جلال الدين قحة، المدير العام للإقتناء و التصرف
مدة توليه مهمة رئيس البرنامج: من 15 ديسمبر 2014 إلى تاريخ اليوم

1. تقديم إستراتيجية برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية" 1-1 خارطة البرنامج



2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

توكل لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية مهمة تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتقويت فيه، شراء وانتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية، كراء العقارات الدولية لفائدة الغير، مراقبة كراء العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بالتعاون مع الوزارات المعنية وتصفية المخلفات الشاغرة.

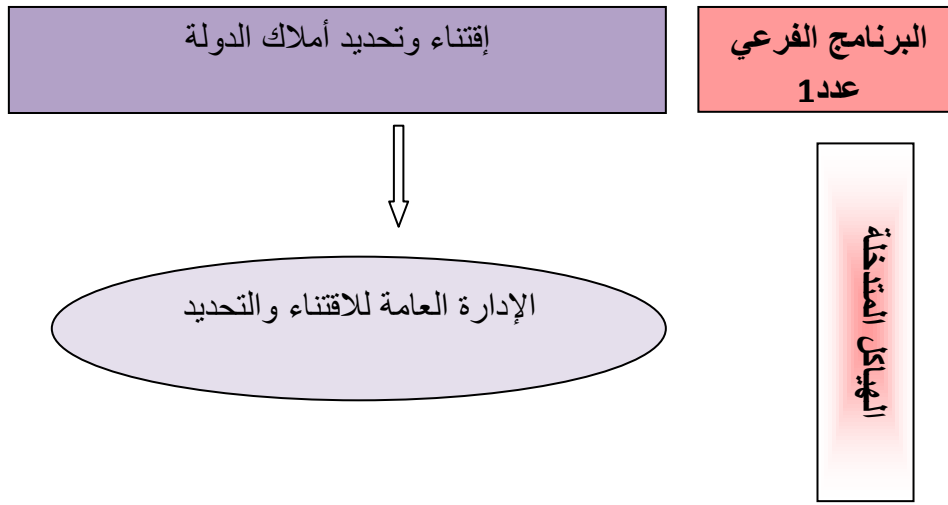
و تركز إستراتيجية الوزارة في مجال الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية على المحاور الكبرى التالية :

- التقليل في آجال تحرير الحوزة العقارية للمشاريع المعطلة .
- توظيف العقارات لدفع نسق التنمية بالبلاد.

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و مضمولاتها

1-3-1: البرنامج الفرعي عدد 1: إقتناء وتحديد أملاك الدولة

* خارطة البرنامج الفرعي عدد 1

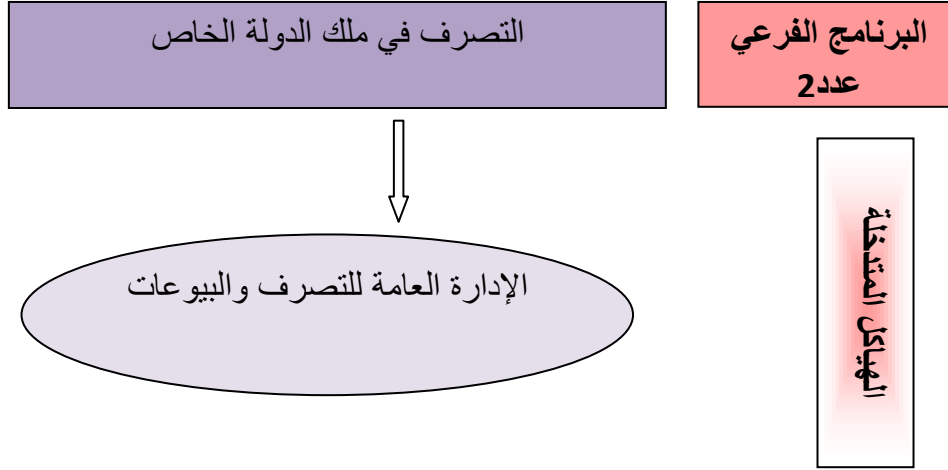


* مضمولات البرنامج الفرعي عدد 1:

- القيام بالابحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية.
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية غير الفلاحية.
- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- شراء العقارات بالمرضاة لفائدة الدولة.
- متابعة شراء العقارات بالمرضاة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- القيام بإجراءات المعاوضة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل.
- متابعة قبول الوصايا والهبات لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- تصفية المخلفات الشاغرة والمخلفات التي لا وارث لها.
- تصفية أملاك الجمعيات التي ترجع مخلفاتها للدولة.
- ممارسة حق الأولوية للدولة في العمليات العقارية التي ينجر عنها نقل الملكية والتي تتوقف على ترخيص إداري.
- متابعة تحيين الرسوم العقارية غير الفلاحية التي تكون الدولة طرفا فيها.
- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.
- متابعة تحديد ملك الدولة العام بكافة أصنافه بالاشتراك مع الإدارات المعنية
-

2-3-1 : البرنامج الفرعي عدد2: التصرف في ملك الدولة الخاص

* خارطة البرنامج الفرعي عدد2



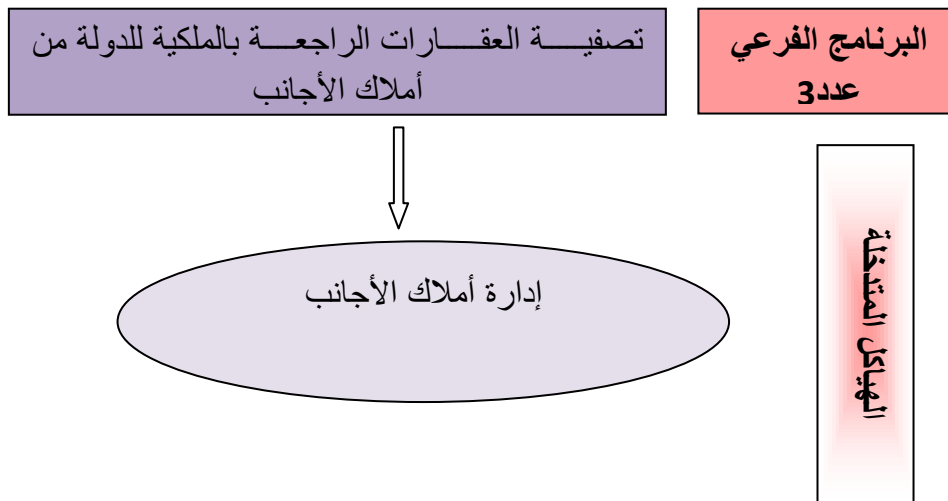
* مشمولات البرنامج الفرعي عدد2:

- التصرف في المنقولات والعقارات غير الفلاحية التابعة للدولة
- كراء العقارات غير الفلاحية الراجعة لملك الدولة الخاص
- كراء المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص
- متابعة استغلال اللزومات والحيازة الوقتية لملك الدولة العام
- متابعة استغلال لزمات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المصالح العمومية
- احالة الأملاك التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية.
- بيع العقارات غير الفلاحية التابعة لملك الدولة الخاص.

3-3-1 البرنامج الفرعي عدد 3: تصفية العقارات الراجعة

بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

* خارطة البرنامج الفرعي عدد 3



* مشمولات البرنامج الفرعي عدد 3:

- تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأموال الأجانب والقيام بالدراسات وإعداد وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعاون مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT).
- القيام بالدراسات القانونية المتعلقة بأموال الأجانب.
- السهر على حسن تنفيذها من قبل جميع الأطراف ومتابعة الأوضاع العقارية لهاته الأملاك والعمل على تصفيته ببيعها لمتسوعيها أو الحائزين لها عن حسن نية.
- إعداد التراخيص الإدارية الخاصة بأموال الأجانب.
- إعداد جلسات لجنتي التراخيص والتقويت في أملاك الأجانب مع تولي كتابة هاتين اللجنتين ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها.
- القيام دورياً بإحصاء أملاك الأجانب وبالمعاينات والأبحاث العقارية والإشراف على تصرف الوكلاء العقاريين في أملاك الأجانب ومراقبتهم وإعداد التراخيص لهم وقرارات سحبها.
- إسناد التصرف للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في أملاك الأجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956 أو إلغاء إسناد تصرفها والموافقة على ربط علاقة كرائية معها في محل سكني أو محل تجاري أو مهني على ملك أجنب أو مشترك الملكية والموافقة على البيع بالمزاد العلني لعقار راجع بالملكية للدولة بالمصادقة على عملية التثبيت.
- الموافقة على التسويغ بالمزاد العلني لعقار مشترك الملكية (بين الدولة والغير) أو على ملك أجنب وفي تصرف الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والمصادقة على عملية التثبيت.
- إحالة ملكية بعض العقارات للدولة تطبيقاً لمقتضيات الفصل 14 من الاتفاقية العامة التونسية الفرنسية كما توفرت الشروط القانونية لذلك بخصوص العقار والتراجع في تطبيق الفصل 14 المذكور على العقارات التي ثبت وجود عمليات بيع بشأنها قبل تاريخ إحالة ملكيتها للدولة.
- متابعة ملفات قسمة العقارات المشتركة الملكية مع أجنب أو تونسيين بالتنسيق بين نزاعات الدولة والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

2. أهداف و مؤشرات قيس أداء برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية":

1.2 - تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

تقديم الهدف: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

مرجع الهدف: إقتناء وتحديد أملاك الدولة

مبشرات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
75	75	75	70	75	63	57	نسبة مائوية	المؤشر: 1-1-1-1: نسبة المساحة المسوّاة رضائياً
30	25	25	33	30	18	38	نسبة مائوية	المؤشر: 1-1-1-2: نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع

الهدف 2-1-1: المحافظة على ملك الدولة الخاص

تقديم الهدف: المحافظة على ملك الدولة الخاص

مرجع الهدف: إقتناء وتحديد أملاك الدولة

مبشرات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
65	64	62	60	59	58	57	نسبة مائوية	المؤشر: 1-2-1-1: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر
65	62	60	55	52,66	52,58	52,11	نسبة مائوية	المؤشر: 2-2-1-1: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

الهدف 3-2-1 : توظيف العقارات الدولية

تقديم الهدف: توظيف العقارات الدولية
مرجع الهدف: التصرف في ملك الدولة الخاص
مبررات اعتماد المؤشرات:
مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
-	35	30	25	22.45	21.49	19.88	نسبة مائوية	المؤشر: 1-3-2-1: نسبة العقارات الدولية الموظفة
-	300	250	200	-	-	-	هك	المؤشر: 2-3-1-1: مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كالمقاطع المحددة والمقسمة

الهدف 4-3-1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

تقديم الهدف: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
مرجع الهدف: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
مبررات اعتماد المؤشرات:
مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
61,35	61,35	61,35	61,35	12,05	97,93	57,24	نسبة مائوية	المؤشر: 1-4-3-1 : نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت

2-2 تقديم أنشطة البرنامج

الإعتمادات المبرمجة	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	تقديرات 2016	المؤشرات	الأهداف
	- التسريع في نسق التسوية بالمرضاة للمساحات المعنية بالإقتناء لفائدة الدولة . - التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهيكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الأجل اللازمة للتسوية.	75 %	المؤشر: 1-1-1-1 نسبة المساحة المسوّاة رضائيا	الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
	- التسريع في أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك بالرفع من عدد جلساتها والنظر مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية لتخصيص قاض متفرغ لعمل اللجنة. - التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهيكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الأجل اللازمة للتسوية من ذلك مثلا ضرورة الإسراع في إعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشروع واللازمة لإستصدار أوامر الإنتزاع.	25%	المؤشر: 2-1-1-1 نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع	
	- توفير المستلزمات اللازمة لعمل اللجان قصد الترفيع في نسق أعمالها (إجراء الأبحاث العقارية وإعداد أمثلة التحديد والتقارير الإختامية) - التنسيق مع لجان الإستقصاء والتحديد بمختلف ولايات الجمهورية قصد الإسراع في البت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة.	62 %	المؤشر: 1-2-1-1 نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر	الهدف 2-2-1: المحافظة على ملك الدولة الخاص
	- التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في برنامج التحديد قصد فرز العقارات الراجعة للدولة من أعمال لجان الإستقصاء والتحديد والنظر في إمكانية تقديم مطالب تسجيل في شأنها. - التنسيق مع مختلف مصالح الوزارة للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل	60%	المؤشر: 2-2-1-1 نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	
	- تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري - تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري	30%	المؤشر: 1-3-2-1 نسبة العقارات الدولية الموظفة	الهدف 3-2-1 توظيف العقارات الدولية
	تم اعداد مشروع اتفاقية تمت إحالته على الديوان الوطني للمناجم في انتظار برمجة جلسة عمل للإتفاق على بنودها وإمضائها	250 هك	المؤشر: 2-3-1-1 مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال	
	- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المعتمدة لضبط شروط التفويت وتحديد ثمن البيع.	61.35%	المؤشر: 1-1-3-1 نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	الهدف 4-3-1 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

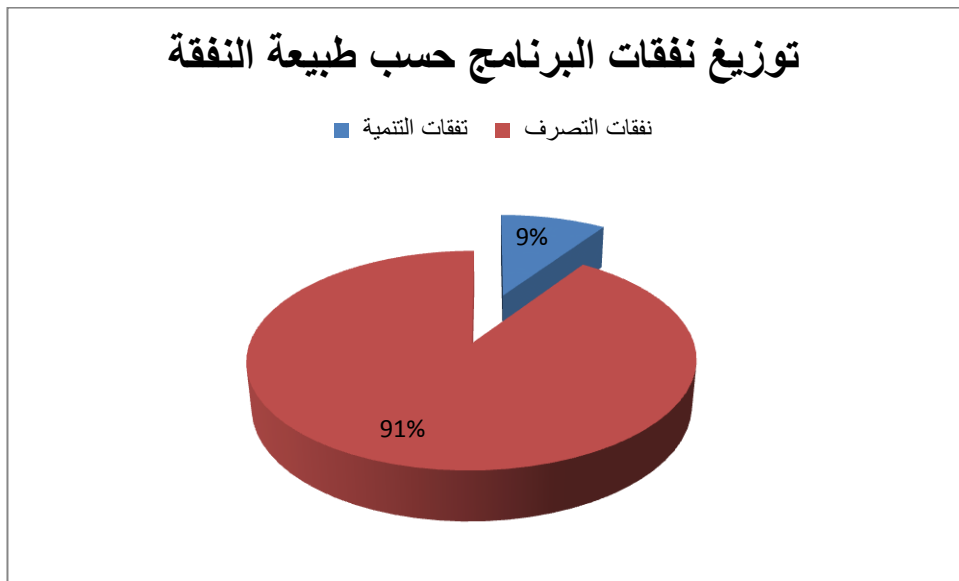
3- نفقات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية:

3-1-ميزانية البرنامج : تطور إتمادات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية

(بحساب الألف دينار)

نسبة التطور (2016-2015)		تقديرات 2016		قانون المالية 2015 (1) (محين)	إنجازات 2014	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1) - (2)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
2	75,544	3.307	3.307	3.231,456	-	العنوان الأول: نفقات التصرف
2	75,544	3.307	3.307	3.231,456	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	1	339	510	340	-	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
2	74,544	3.646	3.817	3.571,456	-	مجموع البرنامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



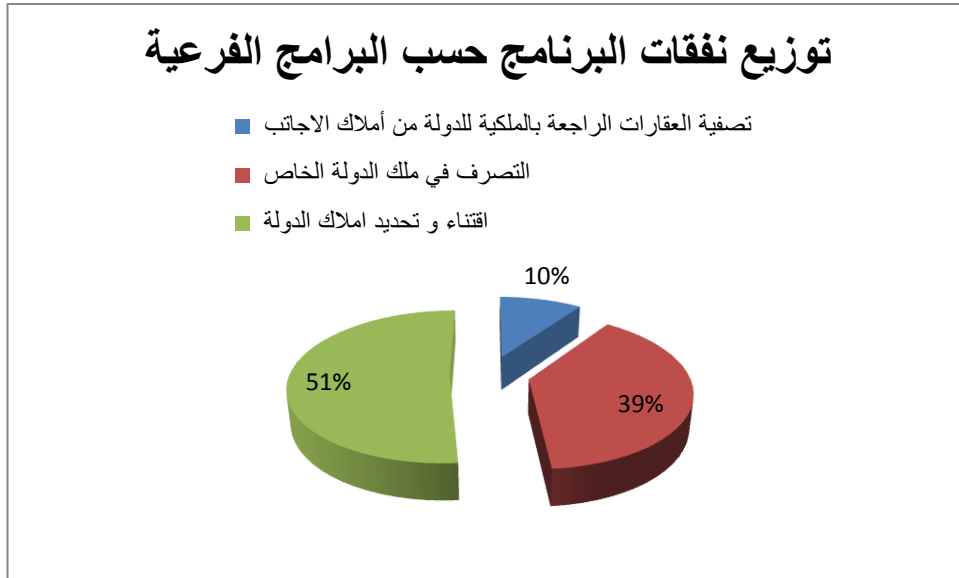
2-3 توزيع ميزانية برنامج الإقضاء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية
لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

(بحساب الألف دينار)

المجموع حسب طبيعة النفقة	تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب	التصرف في ملك الدولة الخاص	اقتناء و تحديد املاك الدولة	البرامج الفرعية
				طبيعة النفقة
				نفقات التصرف
3.307	357	1.413	1.537	التأجير العمومي
-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	نفقات التنمية
339	0	-	339	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	صناديق الخزينة
3.646	357	1.413	1.876	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع نفقات البرنامج حسب البرامج الفرعية



3-3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية

1-3-3 / إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

(بحساب الألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2015 (محين)	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
3.565,093	3.604,630	3.307	3.231,456				نفقات التصرف
3.565,093	3.604,630	3.307	3.231,456	-	-	-	على موارد الميزانية
3.565,093	3.604,630	3.307		-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
373,747	355,950	339	340				نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
373,747	355,950	339	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
4.338,840	3.960,580	3.646	3.571,456	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

1-2-3-3 / إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي الإقتناء لفائدة الدولة

(بحساب الألف دينار)

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		4201	3201	2012	
1.842,863	1.675,330	1.537	1.480,651	-	-	-	نفقات التصرف
1.842,863	1.675,330	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
1.842,863	1.675,330	1.537	1.480,651	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
373,747	355,950	339	340	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
373,747	355,950	339	340	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2.216,610	2.031,280	1.876	1.820,651	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي التصرف في أملاك الدولة الخاصة

(بحساب الألف دينار)

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
1.694,187	1.540,170	1.413	1.390,068	-	-	-	نفقات التصرف
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
1.694,187	1.540,170	1.413	1.390,068	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1.694.187	1.540,170	1.413	1.390,068	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

**3-2-3-3 إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي تصفية العقارات الراجعة بالملكية
للدولة من أملاك الأجنب**

(بحساب الألف دينار)

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
428,043	389,130	357	360,737	-	-	-	نفقات التصرف
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
428,043	389,130	357	360,737	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموقفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
428,043	389,130	357	360,737	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات
قيس أداء برنامج الإقتناء لفائدة
الدولة والتصرف في أملاكها
غير الفلاحية

بطاقة المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة رضائيا

رمز المؤشر : 1-1-1-1

تسمية المؤشر : نسبة المساحة المسوّاة رضائيا

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
4. تعريف المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة رضائيا وهي المساحات التي أعدت في شأنها عقود إدارية تم إمضاؤها من طرف المستحقين
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):
 - لجان الإستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات
 - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
 - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
 - الإدارات الجهوية للملكية العقارية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
المساحة المسوّاة رضائيا (سنويا)
مساحة الطلبات الواردة من مختلف الوزارات (دون عرضها على لجان الإستقصاء والمصالحة) + المساحات المسوّاة في إطار أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- مساحة العقارات المزمع شراؤها لفائدة المشاريع العمومية والتي ورد بخصوصها طلب اقتناء بالمرضاة من طرف الوزارات صاحبة المشاريع
- المساحة التي تم تسويتها رضائيا
- مساحة العقارات المضمّنة بتقارير لجان الإستقصاء والمصالحة والتي توصلت للجان المذكورة إلى إتفاق صلح بشأنها مع المالكين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
الملفات الفنية المحالة من طرف مختلف الوزارات والمتعلقة بطلب اقتناء عقارات بالمرضاة لفائدة انجاز مشاريع عمومية
تقارير لجان الإستقصاء والمصالحة
6. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 75 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة هاجر خشروم رئيسة مصلحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

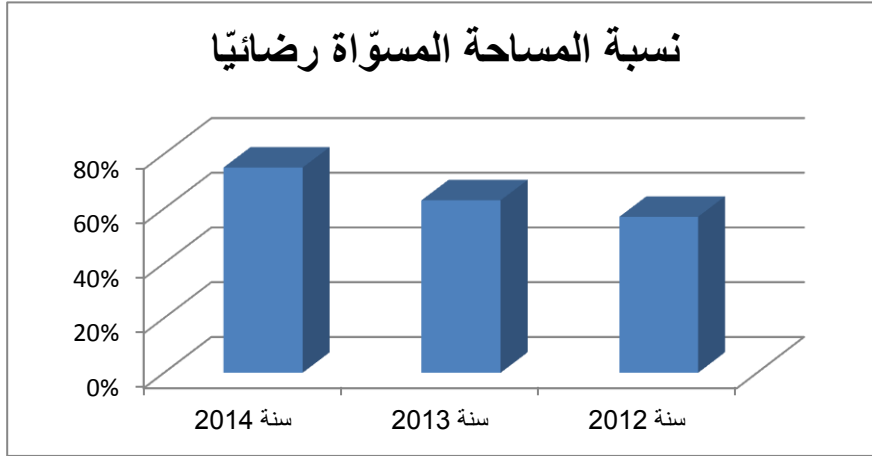
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
75	75	75	70	75	63	57	نسبة مائوية	نسبة المساحة المسوّاة رضائيا

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

عرفت نسبة التسوية بالمرضاة للمساحات المعنية بالاقتناء لفائدة الدولة تطورا وارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، وقد شهدت سنوات 2012 و2013 و2014 نسقا تصاعديا لعمليات التسوية رضائيا ويرجع ذلك إلى عدة معطيات منها وعي المواطن بضرورة تسهيل إنجاز المشاريع العمومية مما جعله يتعامل بمرونة مع الإدارة من حيث التفاهم معها لتسوية وضعيته العقارية اللازمة لتلك المشاريع، هذا مع تبسيط إجراءات التسوية الرضائية حيث يتم إبرام العقد بمجرد قبول المواطن للقيمة الشرائية المقدرة من طرف خبير أملاك الدولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التسريع في نسق التسوية بالمرضاة للمساحات المعنية بالاقتناء لفائدة الدولة .
- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الأجل اللازمة للتسوية.

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن خصوصية هذا المؤشر تجعله لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في تحري الحوزة العقارية للمشاريع العمومية باعتبار أنه يمكن للمصالح الإدارية المختصة أن تبذل مجهودات كبيرة في تسوية الوضعية بالنسبة لعدد الوضعية العالقة ولكنها تتعلق بمساحات ضئيلة نسبيا والعكس صحيح أي أنه يمكن أن تتم تسوية الوضعية بالنسبة لعدد قليل من الملفات تتعلق بها مساحات هامة نسبيا.

بطاقة المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع

رمز المؤشر : 2-1-1-1

تسمية المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع.

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
4. تعريف المؤشر: نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):
 - لجان الإستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات
 - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
 - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
 - الإدارات الجهوية للملكية العقارية

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :

المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع

المساحة المضمنة بتقارير لجنة الاستقصاء والمصالحة والتي تعذر التوصل إلى إتفاق صلح بشأنها

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- المساحة التي تم تسويتها في إطار أعمال لجنة الإستقصاء والمصالحة والتي لم تتوصل إلى إبرام إتفاق صلح في شأنها.
- المساحة المضمنة بتقارير لجنة الاستقصاء والمصالحة والتي تعذر التوصل إلى إتفاق صلح بشأنها.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقارير الإختتمية للجان الإستقصاء والمصالحة

6. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 30 %

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد كمال عبيد كاهية مدير

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
30	25	25	33	30	18	38	نسبة المساحة المسوّاة باستصدار أوامر إنتزاع مائوية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ من خلال قراءتنا لنتائج المؤشر عدم إستقرار واضح في نسبة التسوية المتعلقة بتحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية الصادر في شأنها تقارير إختتمية نهائية من لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك باستصدار أوامر إنتزاع بالنسبة للوضعيات التي فشلت مساعي الصلح في شأنها حيث بلغت سنة إلى قرابة 38 % لتتخفف سنة 2013 إلى 18 % ثم تعود لترتفع سنة 2014 إلى 33 %، ولعل ذلك يرجع أساسا إلى الطبيعة الخاصة لهذا المؤشر وإلى الصعوبات التي يتخللها مسار العملية العقارية وإلى طول الإجراءات وتشعبها إضافة إلى تعدّد الهياكل المتداخلة في العملية العقارية وارتباطها بها.

وقد شهدت سنة 2012 بعد الظروف الإستثنائية التي عرفتها البلاد سنة 2011 عودة لجان الإستقصاء والمصالحة في مختلف الجهات باستثناء ولاية القصيرين إلى سالف نشاطها ممّا مكن الإدارة من إستصدار أمري إنتزاع متضمّنين لمساحات هامّة يتعلّقان بالطريق السيارة وادي الزرقفة بوسالم قسط ولاية باجة وجندوبة، وهو ما أثر إيجابا في نسبة التسوية وأسهم في ارتفاع مساحة العقارات المسوّاة.

أمّا فيما يتعلّق بالتراجع الملحوظ في نسبة المؤشر لسنة 2013 تبعا لانخفاض نسبة التسوية فإن ذلك لا يعكس بوضوح نشاط الإدارة وحجم العمل المنوط بعهدتها والجهد المبذول رغم ما تعانیه من نقص على جميع المستويات.

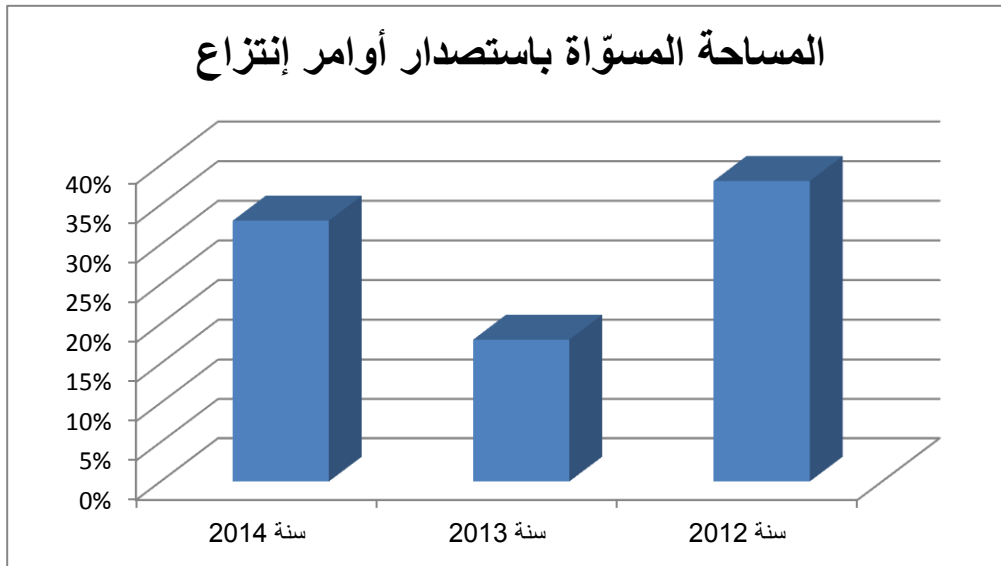
فالإدارة تمكنت رغم ما تمّ تسجيله من تراجع كبير في نسبة المؤشر إلى إستصدار 10 أوامر إنتزاع بما يتجاوز بكثير عدد أوامر الإنتزاع الصادرة في سنة 2012 فرغم الفارق الكبير في عدد الأوامر الصادرة في سنة 2012 وسنة 2013 فإن المساحة المسوّاة جاءت أقلّ باعتبار أن المشاريع الصادر في شأنها أوامر إنتزاع تتضمّن مساحات قليلة وغير شاسعة على عكس الأوامر الصادرة في سنة 2012 (الطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم) لتعاود الإرتفاع سنة 2014 إلى 33 % حيث تمّ إستصدار 06 أوامر إنتزاع.

وهذا ما يؤكد خصوصية هذا المؤشر بحيث أنه لا يعكس نشاط الإدارة ولا يعطي صورة واضحة وجليّة عن مهامها والمجهودات التي تبذلها في إطار تحرير الحوزة العقارية لمختلف المشاريع العمومية.

هذا ويمكن الإشارة إلى أنه من ضمن العوامل التي تؤثر سلبا في عمل الإدارة وبالتالي في عملية التسوية العقارية هي كثرة الهياكل المتداخلة وما يتولد عنه من التأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية، فنذكر على سبيل المثال أن الإدارة وبحسب طبيعة المؤشر الذي تمّ تحديده يكون منطلق إلتزامها وبداية مسؤوليتها في التسوية حصولها على التقرير الإختتامي للجنة الإستقصاء والمصالحة، في حين أن الأمر عمليا على خلاف ذلك إذ لا يمكن للإدارة الإنطلاق في تجسيم ما ورد بالتقرير سواء بإبرام عقود صلحية أو إستصدار أوامر إنتزاع إلا بعد إعداد أمثلة التجزئة النهائية والأمثلة النهائية التي تأذن اللجنة بإعدادها من طرف الوزارة صاحبة المشروع وهي عملية في قد تتسبب في عدم إستصدار أوامر إنتزاع في الأجل المناسبة والمعقولة.

يتوقع تحسن في نسبة التسوية خلال سنوات 2016-2017 - 2018 ذلك أن الإدارة قامت بإعداد العديد من مشاريع أوامر إنتزاع منها ما هو بصدد التأشير ومنها ما هو معروض على رئاسة الحكومة لإجراء ما يتعيّن بخصوصها، بالإضافة إلى سعي الوزارات المعنية لإعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشاريع العمومية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- التسريع في أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة وذلك بالرفع من عدد جلساتها والنظر مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية لتخصيص قاض متفرغ لعمل اللجنة.
- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الأجل اللازمة للتسوية من ذلك مثلا ضرورة الإسراع في إعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشروع واللازمة لإستصدار أوامر الإنتزاع.

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن خصوصية هذا المؤشر تجعله لا يعكس بصورة واضحة وجليّة المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية باعتبار أنه يمكن للمصالح الإدارية المختصة أن تبذل مجهودات كبيرة في تسوية الوضعية بالنسبة لعديد الوضعية العالقة ولكنها تتعلق بمساحات ضئيلة نسبيا والعكس صحيح أي أنه يمكن أن تتمّ تسوية الوضعية بالنسبة لعدد قليل من الملفات تتعلق بها مساحات هامة نسبيا.
- ضرورة مراجعة قانون الإنتزاع تبعا لما أفرزه التطبيق من عدة نقائص أسهمت بدرجة كبيرة في تعطيل التصفية العقارية للعقارات المنتزعة و التحوز بها.

بطاقة المؤشر: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

رمز المؤشر : 1-1-2-1

تسمية المؤشر: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

تاريخ تحيين المؤشر : 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على ملك الدولة الخاص
4. تعريف المؤشر : متابعة نسق عمليات المصادقة بأمر على العقارات التي يتم تحديدها من قبل لجان الاستقصاء و تحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات :

- لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
- الإدارات الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية
- ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :

- عدد العقارات المصادق على تحديدها بأمر منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية
عدد العقارات المستقصاة منذ إنطلاق المشروع إلى موفى السنة الجارية – عدد العقارات المحفوظة إلى موفى السنة الجارية
2. وحدة المؤشر : نسبة ماوية
 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- عدد العقارات المصادق على تحديدها بمقتضى أمر منذ إنطلاق برنامج تحديد ملك الدولة العقاري الخاص
- العدد الجملي للعقارات المستقصاة من قبل لجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تقارير النشاط الشهري للجان إستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص
- تقارير النشاط السنوي للإدارة العامة للإقتناء والتحديد
- أوامر المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي

6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 65 %

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة سميرة التونكتي كاهية مدير

قراءة في نتائج المؤشر : نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر

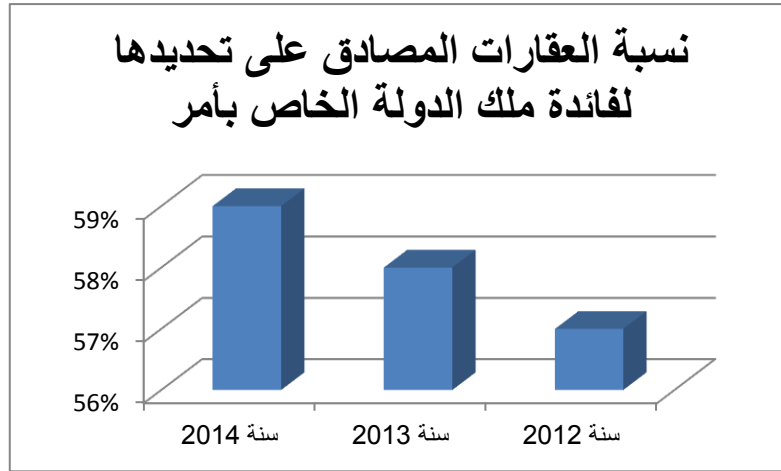
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء :
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
65	64	62	60	59	58	57	نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يلاحظ إستقرار في النتائج مع تقدّم طفيف في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- توفير المستلزمات اللازمة لعمل اللجان قصد الترفيع في نسق أعمالها (إجراء الأبحاث العقارية وإعداد أمثلة التحديد والتقارير الإختامية)
- التنسيق مع لجان الإستقصاء والتحديد بمختلف ولايات الجمهورية قصد الإسراع في البت في الملفات المتعلقة بالعقارات المستقصاة.

5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يلاحظ أن عديد الملفات التي تم الانتهاء من إجراءات تحديدها لم يتم البت في شأنها من قبل لجان الإستقصاء والتحديد وذلك إما بإعداد تقارير إختامية بالنسبة للملفات التي أقرت اللجنة رجوع العقارات موضوعها لفائدة ملك الدولة الخاص أو إتخاذ قرارات حفظ بالنسبة للملفات التي يثبت عدم مساس العقارات موضوعها بملك الدولة الخاص مما يؤثر في فاعلية هذا المؤشر من حيث الترفيع في نسبة العقارات التي يمكن إقتراح مشاريع أوامر مصادقة على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص.

بطاقة المؤشر: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

رمز المؤشر : 1 - 1 - 2 - 2

تسمية المؤشر: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إقتناء وتحديد أملاك الدولة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على ملك الدولة الخاص
4. تعريف المؤشر: متابعة نسق تسجيل العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص مقارنة بعدد مطالب التسجيل المقدّمة إلى المحكمة العقارية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):
 - الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
 - ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
 - مصالح ديوان الوزارة ومختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
 - الإدارات الجهوية للملكية العقارية
 - فروع المحكمة العقارية بمختلف الجهات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :
$$\frac{\text{عدد الأحكام بالتسجيل (إلى حدود سنة } n-1) + \text{عدد الأحكام بالتسجيل في السنة الحالية } n}{\text{عدد مطالب التسجيل المقدّمة (إلى حدود سنة } n-1) + \text{(عدد المطالب المقدّمة في السنة الحالية } n) - \text{(عدد الأحكام الصادرة بالرفض البات)}}$$
2. وحدة المؤشر: نسبة ماوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - عدد الملفات التي تم تقديمها الى المحكمة العقارية قصد التسجيل
 - عدد الملفات الصادرة في شأنها أحكام
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - تقرير النشاط السنوي
 - الأحكام الصادرة في السنة الحالية
 - المطالب المقدّمة في السنة الحالية
6. تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 60%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة أحلام بوهلال رئيس مصلحة

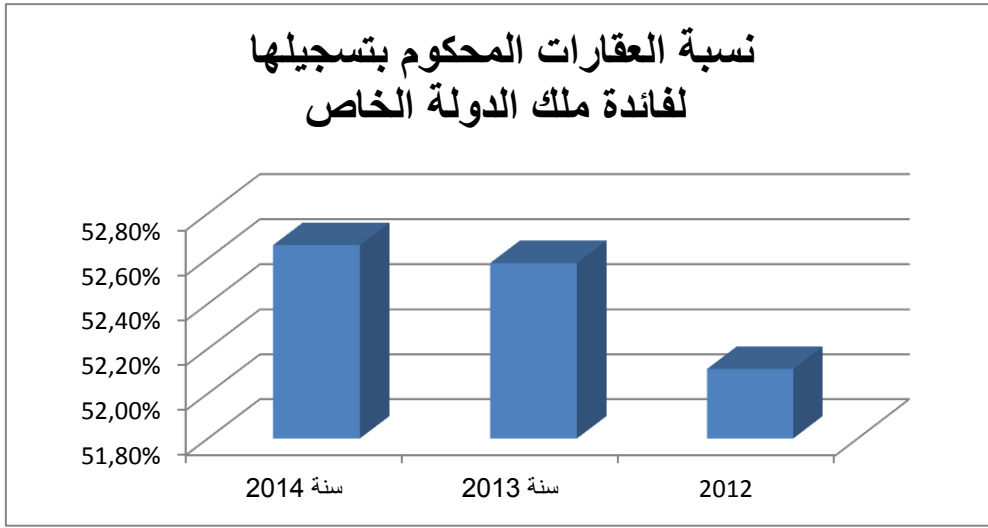
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
65	62	60	55	52,66	52,58	52,11	نسبة مائوية	نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ أن النتائج متقاربة وفي تحسن مستمرّ .

3. رسم بياني لتطور الأنشطة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التنسيق مع مختلف الوزارات لإحصاء المؤسسات والمسكن التابعة لها لتسجيلها وحمايتها من الإغلاقات
- التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في برنامج التحديد قصد فرز العقارات الراجعة للدولة من أعمال لجان الإستقصاء والتحديد والنظر في إمكانية تقديم مطالب تسجيل في شأنها.
- التنسيق مع مختلف مصالح الوزارة للتسريع في الإجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إن نسق تقديم مطالب التسجيل التي تخص ملك الدولة العقاري الخاص يبقى متوقفا على عديد العوامل تذكر منها:
- إنجاز ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري الطلبات الموجهة له من قبل الإدارة بخصوص أمثلة التحديد يتجاوز أحيانا الأجل المحددة ضمن الإتفاقيات المبرمة بين الديوان والإدارة والمتعلقة بتنفيذ الأشغال الفنية الخاصة بالتسجيل العقاري.
- عدم توفر الوثائق القانونية المثبتة لملكية الدولة للعقارات المزمع تقديم مطالب تسجيل في شأنها.
- الإطار القانوني المنظم لبعض الأصناف من الأراضي الدولية يعوق تقديم مطالب تسجيل في شأنها باعتبار صيغتها (أراضي اشتراكية، الأراضي المستغلة كمراعي، أراضي السبيلين...).
- طول الفترة الزمنية التي تستغرقها فروع المحكمة العقارية للبتّ في مطالب التسجيل المقدمّة من قبل الدولة.

بطاقة المؤشر: نسبة العقارات الدولية الموظفة

- رمز المؤشر : 1-3-2-1
تسمية المؤشر : نسبة العقارات الدولية الموظفة
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة
الخصائص العامة للمؤشر
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة و التصرف في أملاكها غير الفلاحية
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في ملك الدولة الخاص
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :
 4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع بالنسبة لعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك
 5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)
 - الإدارات الجهوية التابعة للوزارة
 - الإدارات الجهوية للملكية العقارية
 - مصالح الديوان بالوزارة و مختلف الإدارات العامة التابعة للوزارة
 - مختلف الوزارات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو الكراء أو البيع*100
عدد العقارات المطلوبة للتوظيف و القابة لذلك
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - عدد العقارات المبرم في شأنها عقود تسويق
 - عدد العقارات المطلوبة للكراء و القابلة لذلك
 - عدد العقارات المخصصة
 - عدد العقارات المطلوبة للتخصيص و القابلة لذلك
 - عدد عقود البيع المبرمة
 - عدد ملفات العقارات المطلوبة للبيع و القابلة لذلك
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
 - عدد العقارات المبرم في شأنها عقود تسويق
 - عدد العقارات المطلوبة للكراء و القابلة لذلك
 - عدد العقارات المخصصة
 - عدد العقارات المطلوبة للتخصيص و القابلة لذلك
 - عدد عقود البيع المبرمة
 - عدد ملفات العقارات المطلوبة للبيع و القابلة لذلك
 - تقارير نشاط الإدارة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - ملفات المقاطع الدولية المعروضة على اللجان الإستشارية للمقاطع
 - عدد عقود التسويق المبرومة
 - عدد عقود البيع المبرمة
 - محاضر اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية
 - الأوامر المتعلقة بالترخيص في التقويت في عقارات دولية
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) :
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :
السيد توفيق اللومشي، رئيس مصلحة كراء العقارات غير الفلاحية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

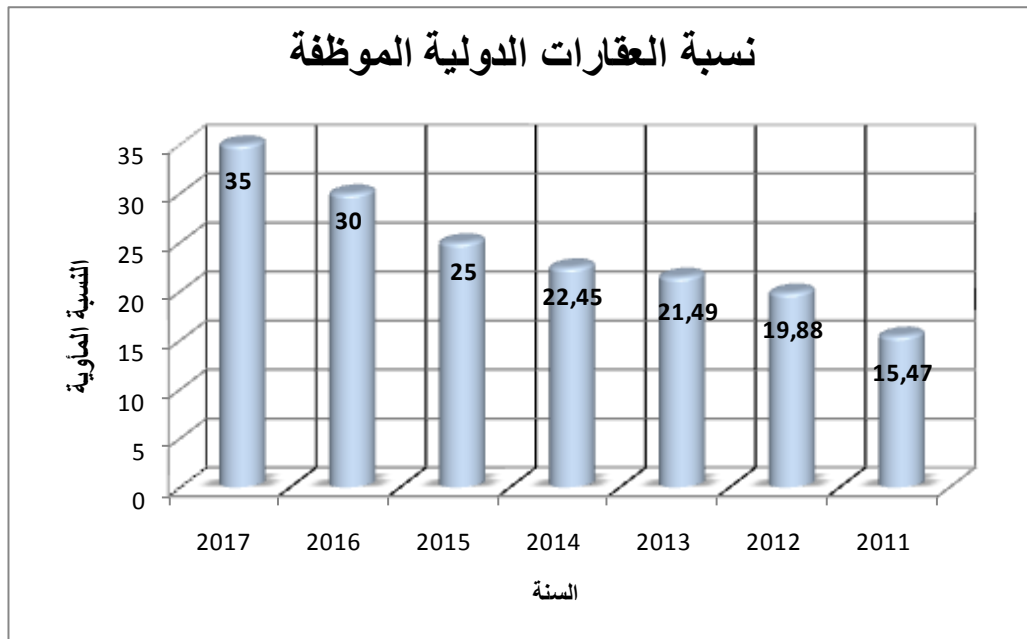
قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
-	35	30	25	22.45	21.49	19.88	نسبة مائوية	نسبة العقارات الدولية الموظفة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

من خلال دراسة المؤشر نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد العقارات الموظفة سواء بالتخصيص أو بالبراء أو بالتفويت مقارنة بعدد العقارات المطلوبة للتوظيف والقابلة لذلك وقد شهدت سنوات 2012 و2013 و2014 نسقا تصاعديا لعمليات التوظيف سواء في اطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة او لانجاز المشاريع الجديدة وكذلك لعمليات الكراء والتخصيص وذلك استجابة للطلبات الملحة والمتواصلة وسعيا لدفع نسق التنمية بمختلف جهات البلاد.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري
- تفعيل المنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الإدارة في دراسة الملفات الواردة وفي اجراء الابحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة ان تبذل مجهودات ووقت كبيرين دراسة ملفات طلبات كراء او تخصيص او بيع دون ان تكون هاته الملفات قابلة للتوظيف في الاخير.

بطاقة المؤشر: مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة والمقسمة

رمز المؤشر: 4-3-2-1

تسمية المؤشر: مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة والمقسمة

تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في ملك الدولة الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توظيف العقارات الدولية
4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بتوفير عقارات دولية قابلة للاستغلال كمقاطع محددة ومقسمة
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفرعات:
 - الإدارات الجهوية للوزارة
 - اللجنة الوطنية الإستشارية للمقاطع
 - لجنة تحديد مساحات المقاطع التابعة لملك الدولة
 - الإدارة العامة للمصالح المشتركة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع
2. وحدة المؤشر: هكتار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مساحة العقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة والمقسمة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملفات التقاسيم بالإدارة الفرعية للمقاطع
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملفات التقاسيم بالإدارة الفرعية للمقاطع
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: المديرية العامة للتصرف والبيوعات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المديرية العامة للتصرف والبيوعات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

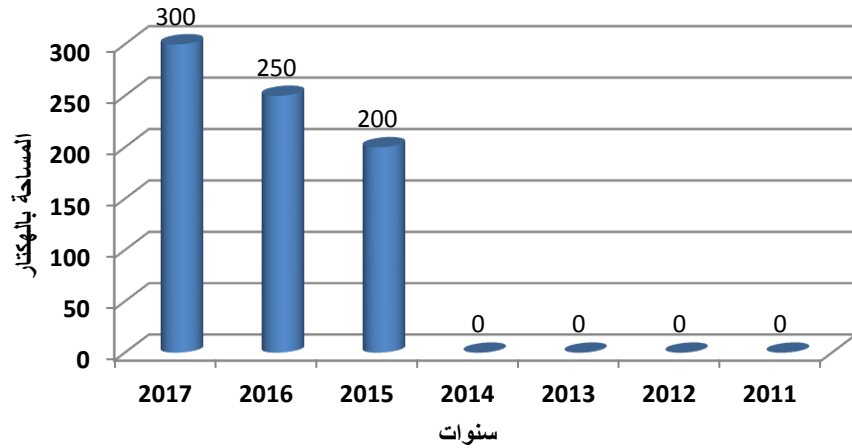
تقديرات			انجازات				الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	هك	المساحة الجمالية للعقارات الدولية القابلة للاستغلال كمقاطع المحددة و المقسمة
-	300	250	200	-	-	-		

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

تولت الوزارة سنوات 1995 و 1996 و 1997 تحديد وتقسيم ثلاثة مواقع (جبل الهوارب ولاية القيروان وجبل العزازير بولاية زغوان وجبل شمتو وجبل الأحيرش بولاية جندوبة)

وقد عهد بموجب الأمر عدد 952 لسنة 2010 المؤرخ في 28 أبريل 2010 المتعلق باستغلال مقاطع الحجارة والرمال التابعة لملك الدولة الى الديوان الوطني للمناجم بتقسيم المواقع القابلة للإستغلال كمقاطع طبقا لاتفاقية اطارية بالتفاوض المباشر تبرم بينه وبين وزارة أملاك الدولة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

تم اعداد مشروع اتفاقية تمت إحالته على الديوان الوطني للمناجم في انتظار برمجة جلسة عمل للإتفاق على بنودها وإمضاءها.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

المؤشر يعكس عدد المقاطع الدولية التابعة للتقاسيم التي يتم إنجازها والتي تمثل جزء من العدد الجملي للمقاطع الدولية التي يتم كرائها

بطاقة مؤشر: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت

رمز المؤشر : 1-4-3-1

تسمية المؤشر: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت.

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/05/19.

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها الغير فلاحية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
4. تعريف المؤشر: متابعة تطور عملية التقويت في أملاك الدولة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتج (Ind de produit) / مؤشر نشاط (Ind d'activité): عدد الملفات
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience): مؤشر فاعلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): مصالح إدارة أملاك الأجانب بالوزارة والمصالح المركزية والجهوية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والإدارة العامة للاختبارات

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتقويت) / (عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية + عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية) ضارب 100.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على اللجنة الوطنية للتقويت.
- عدد الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- عدد الملفات التي لم يقع عرضها خلال السنة المنقضية.
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...):
✓ عدد ملفات التقويت المعروضة على اللجنة الوطنية للتقويت (الملفات الجاهزة سواء وردت على الإدارة خلال السنة الجارية أو المنقضية).
✓ عدد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت المنعقدة خلال كل سنة.
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
• كراس التقويت الممسوك من مصلحة التقويت والذي تسجل به كافة المطالب الواردة على الإدارة من SNIT .
• محاضر جلسات اللجنة الوطنية للتقويت
5. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 61,35 %.

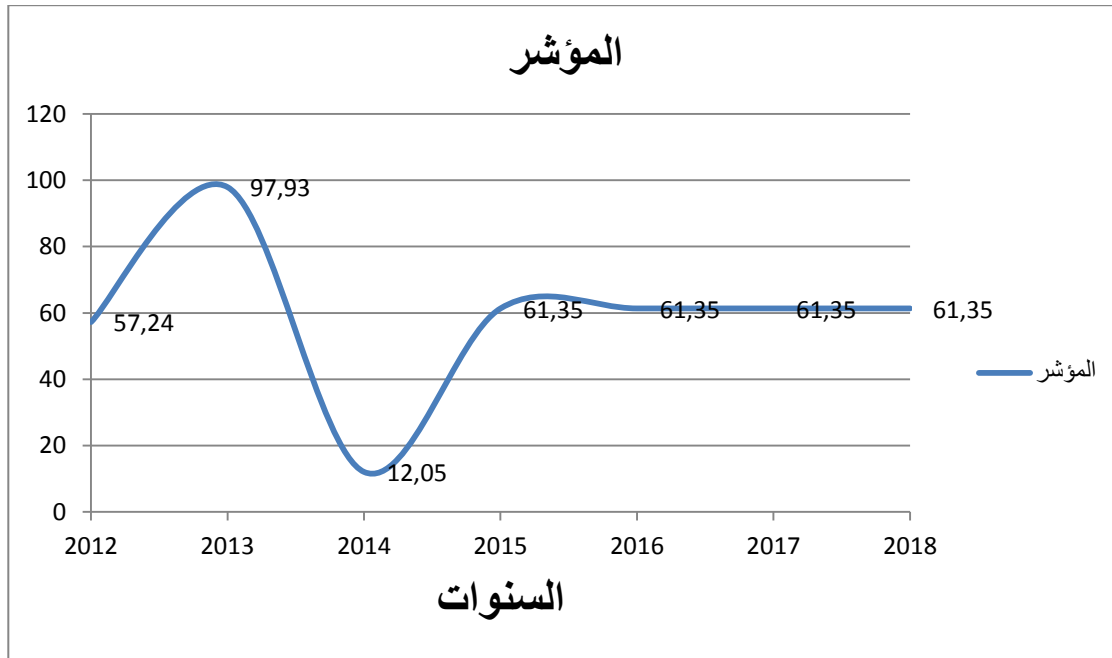
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
61,35	61,35	61,35	61,35	12,05	97,93	57,24	نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد الملفات الجاهزة والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت خلال سنة 2014 و إلى حدود شهر سبتمبر، تراجعاً مقارنة بالسنوات التي تسبقها (2012-2013) وهي تمثل 10 ملفات مقابل 28 ملفاً ورد من الـ SNIT و 55 آخرين متبقين لم يتم عرضهم خلال السنة التي تسبقها، وهو ما يفسر انخفاض نسبة المؤشر خلال هذه السنة إلى 12,05 % خلافاً لما هو عليه بالنسبة لبقية السنوات التي عرفت فيه هذه النسبة ارتفاعاً قدر بـ 97,93 % سنة 2013 وهي نسبة جيدة راجعة بالأساس إلى كثرة عدد جلسات اللجنة الوطنية للتقويت وعدد الملفات التي تم عرضها على أنظارها خلال تلك السنوات فمثلاً خلال سنة 2013 تم عقد 8 جلسات تقويت تم خلالها تناول 142 ملفاً، وفي إطار سعي الإدارة إلى مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعملية التقويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة فإنه من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القريبة القادمة (2016-2017-2018).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعادة هيكلة إدارة أملاك الأجنبي لتصبح إدارة عامة.
- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المعتمدة لضبط شروط التقويت وتحديد ثمن البيع.

5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

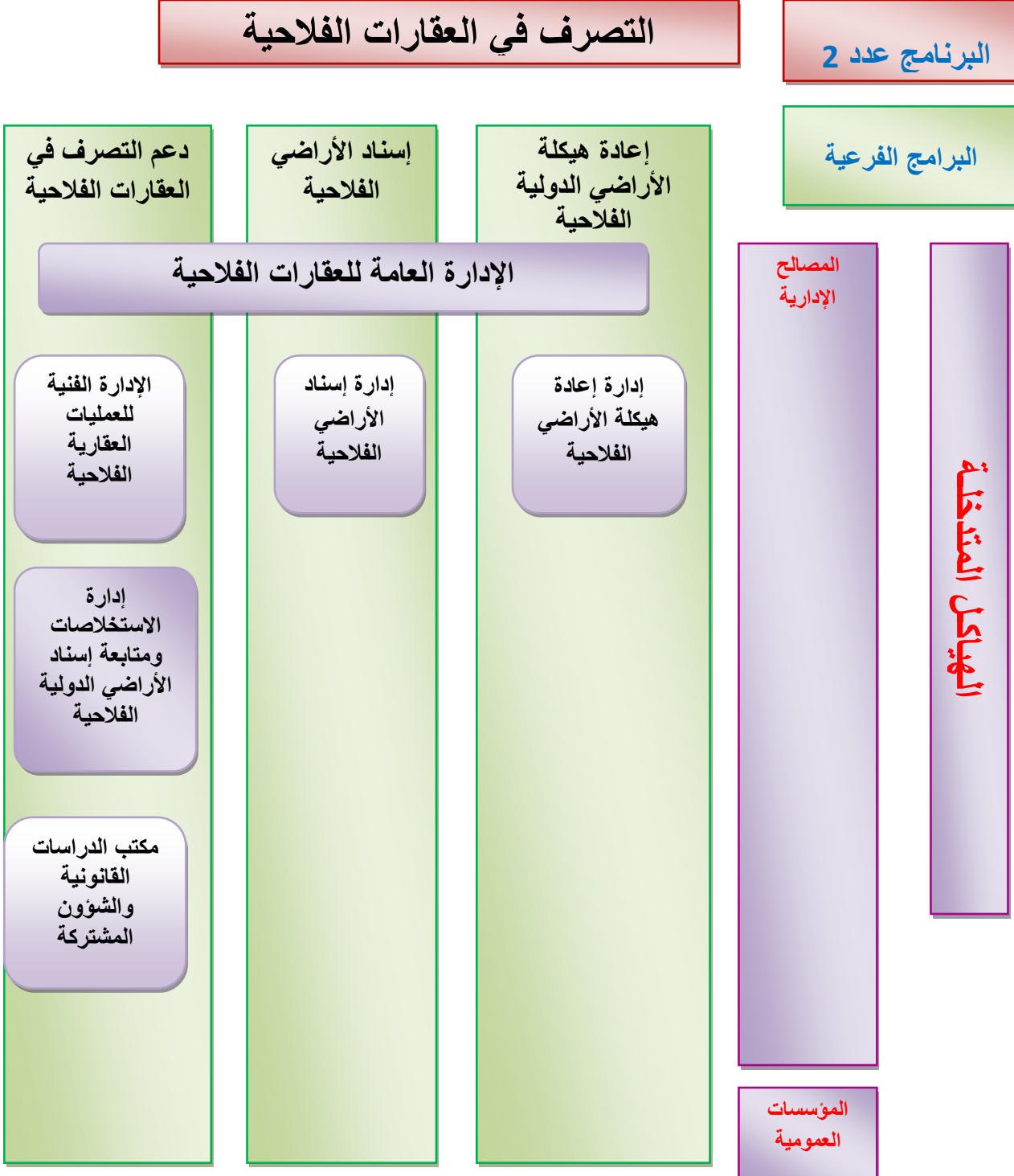
- ✓ نقص في الموارد المادية والبشرية وخاصة من الكفاءات المؤهلة بالنسبة للهيكل المكلفة بالتصرف في أملاك الأجانب سواء منها التابعة للوزارة أو التابعة للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- ✓ ضرورة دعم الإدارات الجهوية التابعة للوزارة ماديا ولوجستيا لإرتباط مآل الملف بها حيث أنها تتولى:
- ✓ إجراء المعايينات الإدارية اللازمة والتي تمثل إجراء ضروريا للثبوت من إشغال الراغب في الشراء من عدمه للعقار قبل عرض الملف على أنظار اللجنة الوطنية للتقويت.
- ✓ إجراء الإختبارات اللازمة لتنفيذ قرارات اللجنة الوطنية للتقويت:
- ✓ إستخراج مقاسم من العقار موضوع البيع أو مشروع قسمة الفضاءات المشتركة بين الشاغلين.
- ✓ تحديد القيمة الشرائية للعقار موضوع مطلب التقويت سواء بإعتماد الضوارب أو حسب الثمن المتعامل به في العمليات العقارية العادية لإصدار مقرر تقويت أو تحديد القيمة الشرائية الإفتتاحية عند البيع بالمزاد العلني.

برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

اسم رئيس البرنامج: السيد نور الدين بن نصر، المدير العام للعقارات الفلاحية
مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج" من 15 ديسمبر 2014 إلى تاريخ اليوم

1. تقديم إستراتيجية برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"

1-1 خارطة البرنامج



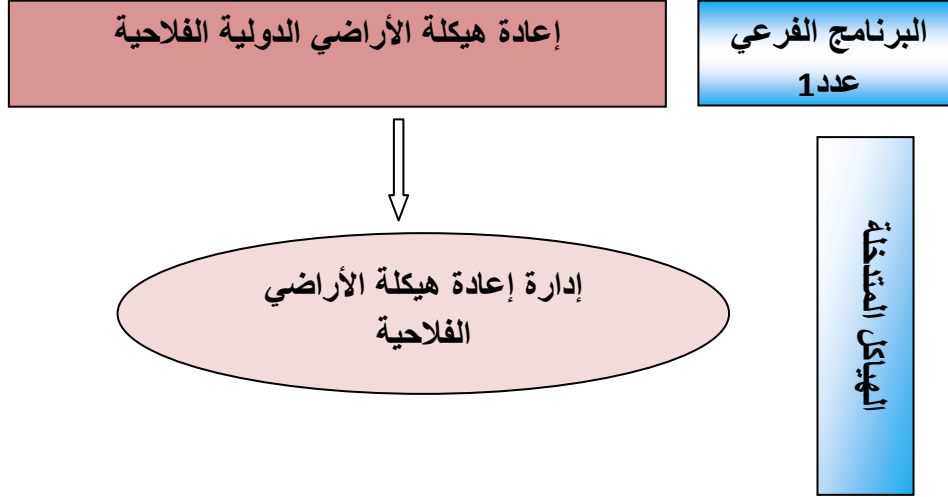
2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

توكل إلى برنامج التصرف في العقارات الفلاحية مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الوزارة لحسن استغلال الأراضي الفلاحية قصد تصفيته وتسوية وضعياتها حتى يتم إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد مع حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة.

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و تحديد مشمولاتها

1-3-1 البرنامج الفرعي عدد 1 : إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية

* خارطة البرنامج الفرعي عدد 1

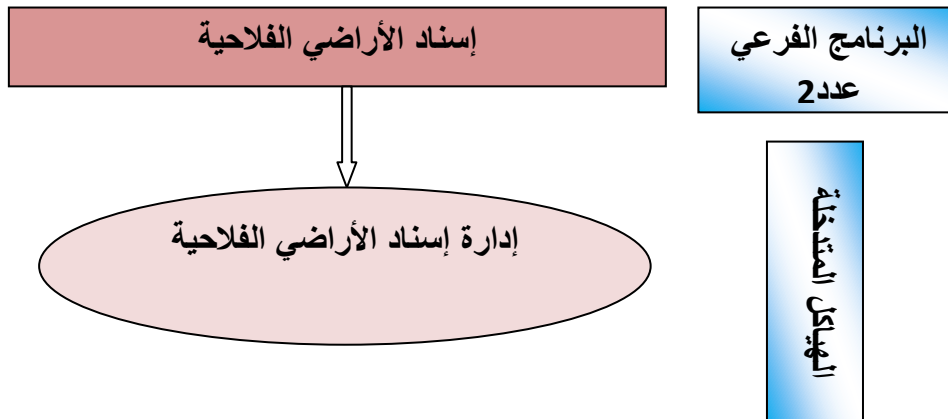


* مشمولات البرنامج الفرعي عدد 1:

- ✓ دراسة الملفات المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية و مختلف المقاسم الفلاحية بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة.
- ✓ إعداد عقود الكراء و العقود التوضيحية و عقود الفسخ لفائدة شركات الإحياء و التنمية الفلاحية
- ✓ متابعة إنجاز برامج الإحياء المقدمة من قبل شركات الإحياء و التنمية الفلاحية و الفنيين الفلاحيين بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة.
- ✓ دراسة الملفات المتعلقة بمقاسم الفنيين و الفلاحين الشبان بالتنسيق أساسا مع المصالح المختصة لوزارة الفلاحة.
- ✓ إعداد البنات المتعلقة بكراء الأراضي الدولية الفلاحية بالمزاد العلني و متابعتها
- ✓ مراقبة و متابعة إعداد العقود و العقود التوضيحية و عقود الفسخ وكذلك العقود المتعلقة بحق الإنتفاع لفائدة الفنيين و الفلاحين الشبان و عقود الكراءات قصيرة و متوسطة المدى و متابعتها
- ✓ دراسة الطلبات الواردة ضمن مختلف العرائض.

2-3-1 البرنامج الفرعي عدد 2: إسناد الأراضي الفلاحية

* خارطة البرنامج الفرعي عدد 2:

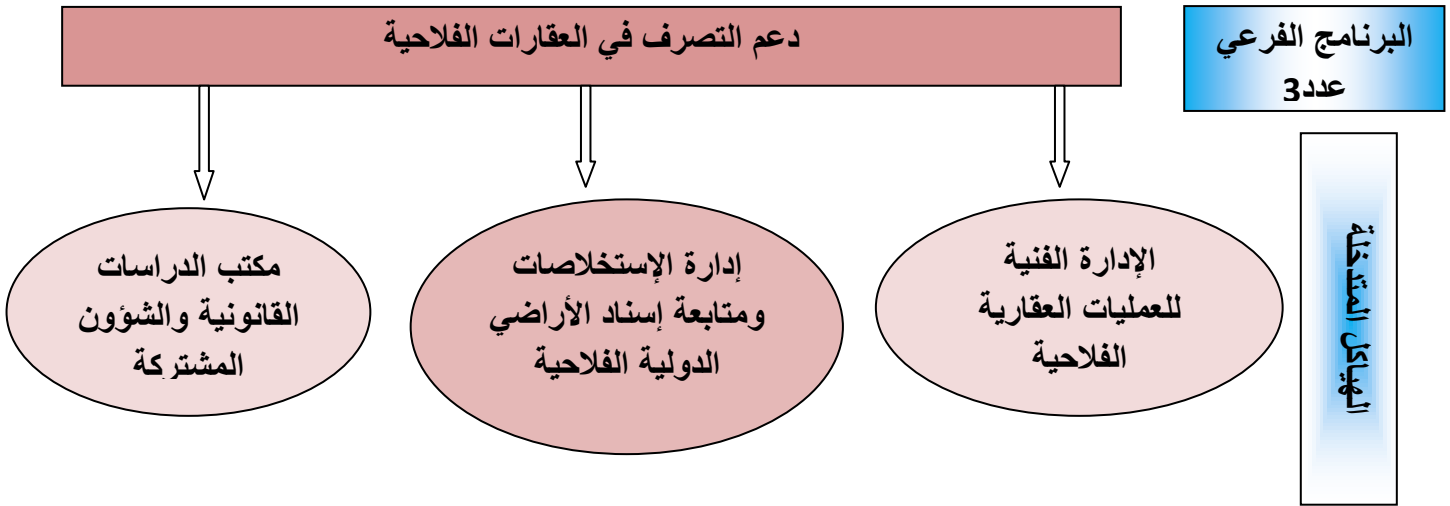


* مسمولات البرنامج الفرعي عدد 2:

- تسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية
- إسناد الأراضي الإشتراكية على وجه الملكية الخاصة
- التقويت في الأراضي الإشتراكية لإنجاز المشاريع
- تخصيص الأراضي الدولية الفلاحية
- الإتفاقيات لمنح حق الإرتفاق و حق المرور و الإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية
- إبداء الرأي بخصوص تغيير صبغة الأراضي الدولية الفلاحية
- تصفية أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال
- تسوية المعاوزات القديمة وإبداء الرأي في توظيف عقارات دولية فلاحية في المعاوزات الجديدة
- التقويت في الأراضي الدولية الفلاحية بأمر

1-3-3 البرنامج الفرعي عدد 3: دعم التصرف في العقارات الفلاحية

* خارطة البرنامج الفرعي عدد 3:



* مسمولات البرنامج الفرعي عدد 3:

- تسليم شهادات الخلاص ورفع اليد عن توثقة دين
- تسليم شهادات رفع اليد عن شرط إسقاط الحق
- إعداد قرارات إسقاط الحق
- تسليم تراخيص في البيع
- متابعة القضايا العقارية
- إعداد ملفات التمديد في مدة الكراء
- الرفع الطبوغرافي عن طريق إبرام صفقات عمومية أو عن طريق المصالح الفنية للإدارة لإنجاز أمثلة رقمية كأرضية وكأعمال تحضيرية للبرنامجين الفرعيين السابقين.
- القيام بالبحث العقاري العادي بكامل البلاد أو البحث العقاري الشامل بمنطقة تونس الكبرى إستجابة للطلبات الواردة على الإدارة أو لمعينة صفة التصرف بهذه المناطق قصد متابعة إستغلال العقارات الفلاحية والبحث في مدى أحقية المتصرفين فيها.
- إقتناء وصيانة كل وسائل العمل الفنية الضرورية لتدعيم المصالح الفنية المركزية و الجهوية بها قصد تحسين ظروف العمل.
- الدعم الإداري و المادي و القانوني لكامل البرنامج: تسيير إداري، توفير وسائل النقل و الموارد البشرية، تحسين الأطر القانونية و إحداث النصوص القانونية ...

2- أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"

1-2 تقديم أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1-1-2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

- تقديم الهدف: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية
- مرجع الهدف: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية
- مبررات اعتماد المؤشرات:
- مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
3	3	3	3	4	3	3	عدد الأشهر	المؤشر 1-1-1-2: الأجل بعد ورود الملفات
61,5	59,2	56,8	49,5	47,2	72,4	62,5	نسبة مائوية	المؤشر 2-1-1-2: نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

- تقديم الهدف: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
- مرجع الهدف: إسناد الأراضي الفلاحية
- مبررات اعتماد المؤشرات:
- مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
40	36	30	21	12	49	11,5	نسبة مائوية	المؤشر 1-2-2-2: نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة
45	40	35	35	25,5	30	35,5	نسبة مائوية	المؤشر 2-2-2-2: نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع

الهدف 3-1-2: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

- تقديم الهدف: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
- مرجع الهدف: دعم التصرف في العقارات الفلاحية
- مبررات اعتماد المؤشرات:
- مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
2223	2223	2223	2096	3408	3532	5766	عدد	المؤشر 1-3-3-2: عدد الملفات المنجزة
53,12	65,67	65,60	33,26	72,95	35,09	12,7	نسبة مائوية	المؤشر 2-3-3-2: نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات المبرمجة	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	تقديرات 2016	المؤشرات	الأهداف
	مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والعمل على اختصار آجال دراسة الملفات	3 أشهر	المؤشر 1-1-2: الأجل بعد ورود الملفات	الهدف 1-1-2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الفلاحية الدولية
	مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان	56,80%	المؤشر 2-1-2: نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	
	- انتداب كفاءات. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .	30%	المؤشر 1-2-2: نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية
	- انتداب كفاءات. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .	35%	المؤشر 1-2-2: نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	
	● السعي قصد تلافي النقائص الموجودة بالمنظومة الإعلامية للإدارات الجهوية قصد تمكينها من التسريع في إعداد الجداول الزمنية لدفع الإيجار وتسوية وضعية الديون المتخلدة بذمة المتسوغين. ● القيام بحلقات تكوين لفائدة وكلاء المقاييس لتحسين مردودية الإستخلاصات	2233 ملفا	المؤشر 1-3-3: عدد الملفات المنجزة	الهدف 3-3-2: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية
	- تكوين الأعوان. - توسيع مناطق البحث الشامل. - تعزيز فريق البحث الحالي بالفريق الثاني الذي تم التخلي عنه حاليا للضغط على المصاريف - برمجة أكبر عدد من المقاسم بالنسبة للرفع الطبوغرافي. - ابرام أكبر عدد من الصفقات العمومية الخاصة بالرفع الطبوغرافي	65,60%	المؤشر 2-3-3: نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية	

3-نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية:

1.3 ميزانية البرنامج :

تطور اعتمادات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

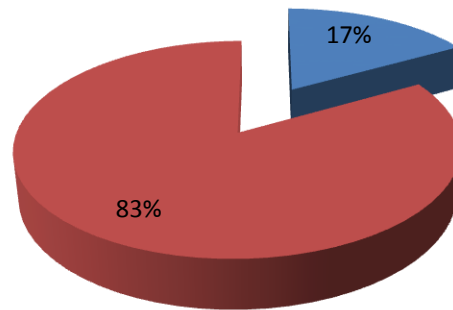
الوحدة ألف دينار

نسبة التطور (2015-2014)		تقديرات 2016		قانون المالية 2015 (1)	إنجازات 2014	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
7	140,693	2.221	2.221	2.080,307	-	العنوان الأول: نفقات التصرف
7	140,693	2.221	2.221	2.080,307	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
12,5	50	450	500	400	-	العنوان الثاني: نفقات التنمية
12,5	50	450	500	400	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
-	190,693	2.671	2.719,760	2.480,307	-	مجموع البرنامج

توزيع مشروع برنامج التصرف في العقارات الفلاحية حسب طبيعة النفقة

توزيع نفقات البرنامج حسب طبيعة النفقة

■ نفقات التصرف ■ نفقات التنمية



2-3 توزيع ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية

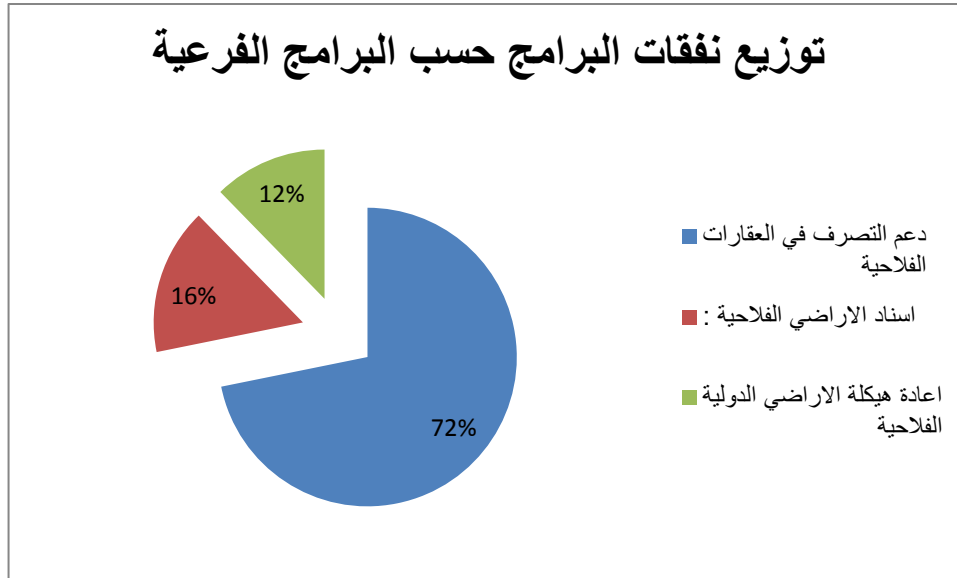
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	دعم التصرف في العقارات الفلاحية	اسناد الاراضي الفلاحية	اعادة هيكله الاراضي الدولية الفلاحية	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
2.221	1.470	422	329	نفقات التصرف
2.221	1.470	422	329	التأجير العمومي
-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	التدخل العمومي
450	450	-	-	نفقات التنمية
450	450	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	صناديق الخزينة
2.671	1.920	422	329	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع نفقات البرنامج حسب طبيعة البرامج الفرعية



3-3- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 برنامج التصرف في العقارات الفلاحية

3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2015 (محين)	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التصرف
2662,979	2.420,890	2.221	2.080,307	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	2.080,307	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
496,125	472,500	450	400	-	-	-	نفقات التنمية
496,125	472,500	450	400	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
3.159,104	2893.39	2.671	2.480,307	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
394,471	358,610	329	379,129	-	-	-	نفقات التصرف
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
394,471	358,610	329	379,129	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
		-	-	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
		-	-	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	نفقات التنمية
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
		-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
		-	-	-	-	-	التمويل العمومي
		-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
		-	-	-	-	-	الموظفة
		-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
		-	-	-	-	-	التمويل العمومي
		-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
394,471	358,610	329	379,129	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2 / إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي إسناد الأراضي الفلاحية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
505,978	459,980	422	478,805	-	-	-	نفقات التصرف
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
505,978	459,980	422	478,805	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصلح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصلح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصلح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	نفقات التنمية
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
		-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
505,978	459,980	422	478,805	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي دعم التصرف في العقارات الفلاحية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
1.762,530	1.602,300	1.470	1.222.373	-	-	-	نفقات التصرف
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
1.762,530	1.602,300	1.470	1.222.373	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
		-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
496,125	472,500	450	400	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
496,125	472,500	450	400	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
2.258,655	2.074,800	1.920	1.622,373	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج

التصرف في العقارات الفلاحية

بطاقة مؤشر : الأجل بعد ورود الملفات

رمز المؤشر:	2 - 1 - 1 - 1																							
تسمية المؤشر:	الأجل بعد ورود الملفات																							
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																							
I الخصائص العامة للمؤشر																								
1.	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في العقارات الفلاحية																							
2.	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية																							
3.	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية																							
4.	تعريف المؤشر: الأجل هو الوقت الذي تتخذه الإدارة في دراسة الملفات الواردة عليها. - بداية احتساب الأجل: منذ تاريخ ورود الملف على مصالح البرنامج الفرعي بغض النظر عن الهيكل الوارد منه. - انتهاء احتساب الأجل: حدد بإحالة الملف للإمضاء من قبل السيد الوزير.																							
5.	نوع المؤشر: مؤشر نشاط																							
6.	طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية																							
7.	التقريعات: الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																							
II التفاصيل الفنية للمؤشر																								
1.	طريقة احتساب المؤشر: تاريخ انتهاء احتساب الأجل - تاريخ بداية احتساب الأجل / مجموع الملفات																							
2.	وحدة المؤشر: عدد الأشهر																							
3.	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - تاريخ ورود الملف. - تاريخ إحالة الملف.																							
4.	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الملفات المعنية من قبل المصالح المختصة																							
5.	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات المتعهد بها لدى المصالح المختصة																							
6.	تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر مارس																							
7.	القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 أشهر																							
8.	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد نوري بنور: كاهية مدير																							
III قراءة في نتائج المؤشر																								
1.	سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																							
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse; text-align: center;"> <thead> <tr> <th rowspan="2">البيان</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">2015</th> <th colspan="3">التقديرات</th> </tr> <tr> <th>2012</th> <th>2013</th> <th>2014</th> <th>2016</th> <th>2017</th> <th>2018</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>الأجل بعد ورود الملفات</td> <td>عدد الأشهر</td> <td>3</td> <td>3</td> <td>4</td> <td>3</td> <td>3</td> <td>3</td> </tr> </tbody> </table>		البيان	الوحدة	الإنجازات			2015	التقديرات			2012	2013	2014	2016	2017	2018	الأجل بعد ورود الملفات	عدد الأشهر	3	3	4	3	3	3
البيان	الوحدة			الإنجازات				2015	التقديرات															
		2012	2013	2014	2016	2017	2018																	
الأجل بعد ورود الملفات	عدد الأشهر	3	3	4	3	3	3																	
2.	تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالصعوبات المتعلقة بالعمل الإداري (مركزيا وجهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.																							

<p style="text-align: center;">الآجال بعد ورود الملفات</p>  <p style="text-align: center;">الآجال بعد ورود الملفات</p>	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
<p>مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والعمل على اختصار آجال دراسة الملفات</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>
<p>يتعلق المؤشر بالأساس ببايين مهمين من الكراءات: الباب 1: لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية. الباب 2: لفائدة المقاسم الفنية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية الأخرى. ونظرا لشساعة الفوارق واختلافها بين البابين المذكورين بخصوص المعطيات وطبيعتها والإجراءات والتراتب و غيرها... فإن الجمع بينهما تحت مؤشر واحد لا يعبر بصورة دقيقة عن الوضع الحقيقي والفاعلي للأنشطة المتعلقة بالبابين المذكورين وبالتالي لا يمكن للمؤشر أن يؤدي إلى الأهداف المرجوة.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر</p>

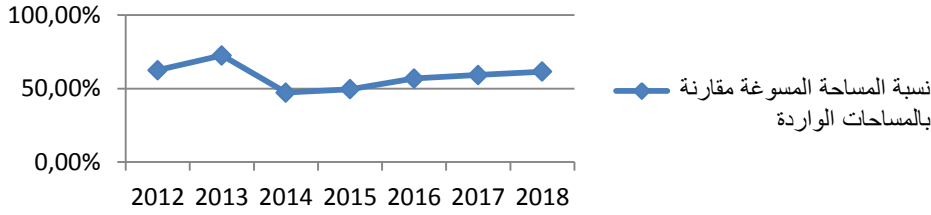
بطاقة مؤشر نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة

رمز المؤشر:	2 - 1 - 1 - 2																								
تسمية المؤشر:	نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة																								
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																								
I الخصائص العامة للمؤشر																									
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																								
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية																								
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية																								
4. تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المسوغة بالنسبة للمساحة الواردة																								
5. نوع المؤشر:	مؤشر نتائج																								
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية																								
7. التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																								
II التفاصيل الفنية للمؤشر																									
1. طريقة احتساب المؤشر:	$\frac{\text{المساحة المسوغة}}{100 \times \text{المساحة الجملية المنصوص عليها بالملفات الواردة}}$																								
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																								
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- المساحات المسوغة بعقد الكراء - المساحة المنصوص عليها بالدراسات الفنية والاقتصادية الواردة ضمن الملف القانوني لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية ومساحة المقاسم الفنية ومختلف المقاسم الأخرى المنصوص عليها بالملفات الواردة من الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية. جداول ومعطيات إحصائية																								
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	المصالح المختصة																								
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	موفى شهر مارس																								
6. تاريخ توفر المؤشر:	61,5%																								
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	السيد عبد المجيد الخصري: رئيس مصلحة																								
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:																									
III قراءة في نتائج المؤشر																									
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																									
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse; text-align: center;"> <thead> <tr> <th colspan="3">التقديرات</th> <th rowspan="2">2015</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">البيان</th> </tr> <tr> <th>2018</th> <th>2017</th> <th>2016</th> <th>2014</th> <th>2013</th> <th>2012</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>61,5</td> <td>59,2</td> <td>56,8</td> <td>49,5</td> <td>47,2</td> <td>72,4</td> <td>62,5</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة</td> </tr> </tbody> </table>		التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	البيان	2018	2017	2016	2014	2013	2012	61,5	59,2	56,8	49,5	47,2	72,4	62,5	نسبة مائوية	نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	البيان																	
2018	2017	2016		2014	2013	2012																			
61,5	59,2	56,8	49,5	47,2	72,4	62,5	نسبة مائوية	نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة																	
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر	إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالصعوبات المتعلقة بالعمل الإداري (مركزيا و جهويا) وستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة وبالتالي ستمكن من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.																								

3.

رسم بياني لتطور المؤشر

نسبة المساحة المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة



4.

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

مزيد التنسيق مع الأطراف المعنية للتسريع في القيام بالإجراءات المتعلقة بإعادة توظيف العقارات والحرص على تحيين المعطيات الإحصائية في الإبان

5.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

يتعلق المؤشر بالأساس ببابين مهمين من الكراءات:
الباب 1: لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية.

الباب 2: لفائدة المقاسم الفنية الفلاحية ومختلف المقاسم الفلاحية الأخرى.
ونظرا لشساعة الفوارق واختلافها بين البابين المذكورين بخصوص المعطيات وطبيعتها والإجراءات والتراتب و غيرها.... فإن الجمع بينهما تحت مؤشر واحد لا يعبر بصورة دقيقة عن الوضع الحقيقي والفاعلي للأنشطة المتعلقة بالبابين المذكورين وبالتالي لا يمكن للمؤشر أن يؤدي إلى الأهداف المرجوة.

بطاقة مؤشر نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة

رمز المؤشر:	2 - 2 - 1																								
تسمية المؤشر:	نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة																								
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																								
I الخصائص العامة للمؤشر																									
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																								
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	إسناد الأراضي الفلاحية																								
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية																								
4. تعريف المؤشر:	يسمح هذا المؤشر بمقارنة المساحة المصفاة بالنسبة لمساحة الملفات المدروسة المساحات المصفاة هي التي أعدت في شأنها عقود وعقود توضيحية وعقود معاوضة وأوامر إسناد على وجه الملكية الخاصة والمسندة من قبل لجان الإنزال أو صادق عليها السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على بيعها أو على تأميمها . المساحة الجمالية للملفات المدروسة تتعلق بالمساحة الجمالية للملفات التي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها																								
5. نوع المؤشر:	مؤشر نتائج																								
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية																								
7. التفريعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																								
II التفاصيل الفنية للمؤشر																									
1. طريقة احتساب المؤشر:	<u>المساحة المصفاة x 100</u> المساحة المدروسة																								
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																								
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- المساحة المصفاة - المساحة المدروسة																								
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات																								
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الملفات الواردة من مختلف المصالح																								
6. تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة																								
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	40%																								
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة سهام التاجوتي: رئيس مصلحة																								
III قراءة في نتائج المؤشر																									
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																									
<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="3">تقديرات</th> <th rowspan="2">2015</th> <th colspan="3">إنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">البيان</th> </tr> <tr> <th>2018</th> <th>2017</th> <th>2016</th> <th>2014</th> <th>2013</th> <th>2012</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>40</td> <td>36</td> <td>30</td> <td>21</td> <td>12</td> <td>49</td> <td>11,5</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة</td> </tr> </tbody> </table>		تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	البيان	2018	2017	2016	2014	2013	2012	40	36	30	21	12	49	11,5	نسبة مائوية	نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة
تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	البيان																	
2018	2017	2016		2014	2013	2012																			
40	36	30	21	12	49	11,5	نسبة مائوية	نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة																	
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:																									
<p>- يعود انخفاض النسبة المسجلة خلال سنتي 2012 و 2014 إلى :</p> <p>* عدم إتمام الإجراءات المتعلقة بإصدار أوامر الإسناد على وجه الملكية الخاصة وذلك بسبب إرجاع عديد الملفات إلى السلطات الجهوية للإصلاح و بسبب إرجاع ملفات أخرى من قبل رئاسة الحكومة لإعادة صياغة مشروع الأمر طبقا للملاحظات المثارة من قبلها وملفات تمت إحالتها إلى السيد الوزير ومازالت في انتظار المصادقة عليها.</p> <p>* إعادة تنشيط أعمال لجان الإنزال بعد أن توقفت منذ سنة 2010 مما نتج عنه ارتفاع في مساحة الملفات المدروسة المتعلقة بأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال مقابل بطء إجراءات الإسناد.</p> <p>* يعود انخفاض النسبة المذكورة بالنسبة للسنة الحالية (21 %) مقارنة بالتقديرات السابقة (30 %) إلى:</p>																									

- عدم تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية للعقارات الدولية الفلاحية في انتظار مراجعة الأمر عدد 3336 المؤرخ في 27 أكتوبر 2011 .
 - إرجاء إتمام إجراءات تأمين بعض العقارات الراجعة للأجانب لمزيد التحري تبعا لتعليمات السيد الوزير .
 - يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 بإستقرار الوضع العام للبلاد إضافة إلى توقع صدور النصوص القانونية المنقحة للأمر عدد 3336 لسنة 2011 المؤرخ في 27 أكتوبر 2011 وللنظام الأساسي للأراضي الإستراتيجية.

<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p> <p>نسبة المساحة المصنفة مقارنة بالمساحة المدروسة</p> <table border="1"> <caption>بيانات الرسم البياني</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>نسبة المساحة المصنفة مقارنة بالمساحة المدروسة (%)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2012</td> <td>10,00%</td> </tr> <tr> <td>2013</td> <td>50,00%</td> </tr> <tr> <td>2014</td> <td>10,00%</td> </tr> <tr> <td>2015</td> <td>20,00%</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>30,00%</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>35,00%</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>40,00%</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	نسبة المساحة المصنفة مقارنة بالمساحة المدروسة (%)	2012	10,00%	2013	50,00%	2014	10,00%	2015	20,00%	2016	30,00%	2017	35,00%	2018	40,00%	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p> <p>- انتداب كفاءات. - تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .</p>
السنة	نسبة المساحة المصنفة مقارنة بالمساحة المدروسة (%)																
2012	10,00%																
2013	50,00%																
2014	10,00%																
2015	20,00%																
2016	30,00%																
2017	35,00%																
2018	40,00%																
<p>5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر</p> <p>- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي. - محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر</p>																

بطاقة مؤشر نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع

2 - 2 - 2 - 2	رمز المؤشر:
نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	تسمية المؤشر:
الثلاثية الأولى من كل سنة	تاريخ تحيين المؤشر:
I الخصائص العامة للمؤشر	
التصرف في العقارات الفلاحية	1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:
إسناد الأراضي الفلاحية	2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية	3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:
يسمح هذا المؤشر بمقارنة عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها بالنسبة لعدد الملفات المدروسة في إطار المشاريع	4. تعريف المؤشر:
<p>* الملفات التي تمت الإستجابة إليها هي التي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تمت الموافقة المبدئية على توظيفها لفائدة المشاريع وإحالتها إلى هياكل أخرى للتعهد (معاوضة أو تفويت). - حظيت بالموافقة على مبدأ التخصيص. - أعدت في شأنها إتفاقيات (منح حق الإرتفاق، حق المرور والإشغال الوقتي). - تتعلق بالمصادقة على عمليات تفويت أراضي إشتراكية لفائدة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمنشآت العمومية والخواص في حالات إستثنائية . - تم في شأنها الترخيص بأمر في التفويت في أرض دولية فلاحية بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية. <p>* الملفات المدروسة : تتعلق بالعدد الجملي للملفات التي تمت دراستها بقطع النظر عن تاريخ ورودها</p>	
مؤشر نتائج	5. نوع المؤشر:
مؤشر فاعلية	6. طبيعة المؤشر:
الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	7. التفريعات:
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها x 100 العدد الجملي للملفات المدروسة	1. طريقة احتساب المؤشر:
نسبة مائوية	2. وحدة المؤشر:
- عدد الملفات التي تمت الإستجابة إليها - عدد الملفات الواردة	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
متابعة الملفات	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
الملفات الواردة من مختلف المصالح	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
موفى شهر جانفي من كل سنة	6. تاريخ توفر المؤشر:
45%	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	
الآنسة سلوى بن عبد القادر: رئيسة مصلحة	

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

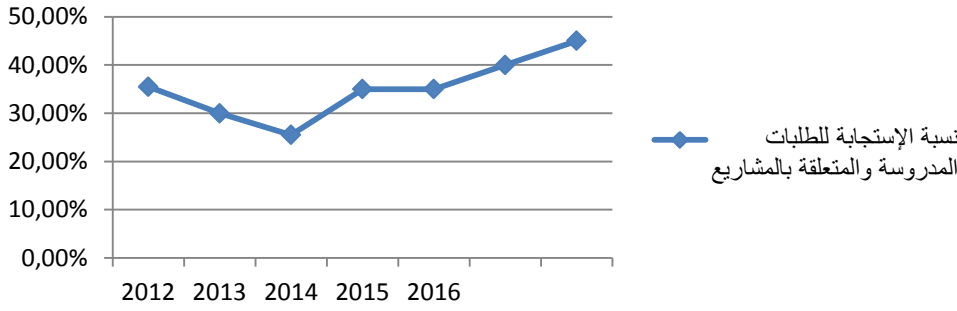
تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	البيان
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
45	40	35	35	25,5	30	35,5	نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات القادمة بإستقرار الوضع العام للبلاد.

3. رسم بياني لتطور المؤشر

نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

انتداب كفاءات.

- تطوير طرق التنظيم والإجراءات الإدارية وأساليب العمل .

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- عدم تجانس الملفات مما ينعكس سلبا على نجاعة المؤشر في احتساب أداء البرنامج الفرعي.

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

بطاقة مؤشر عدد الملفات المنجزة

رمز المؤشر:	1-3-3-2																								
تسمية المؤشر:	عدد الملفات المنجزة																								
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأخيرة من السنة																								
I الخصائص العامة للمؤشر																									
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																								
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية																								
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية																								
4. تعريف المؤشر:	يقصد بعدد الملفات المنجزة الملفات التالية: - ملفات طلب الحصول على شهادات الخلاص ورفع اليد عن توثقة الدين ممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية. - ملفات مطالب تمديد عقود الكراء الخاصة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية والفنيين الفلاحيين والفلاحين الثبان والعملة القدامى وذلك للنظر في مدى استيفائها لشروط الخلاص الكامل لمعينات الكراء. - ملفات مطالب خاصة بشهادات رفع اليد عن شرط إسقاط الحق ممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية - رخص البيع المسلمة. - ملفات متابعة القضايا العقارية التي تمت إحالتها إلى السيد المكلف العام بنزاعات الدولة. - قرارات إسقاط الحق الممضاة من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.																								
5. نوع المؤشر:	نتائج																								
6. طبيعة المؤشر:	نجاعة																								
7. التفرعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																								
II التفاصيل الفنية للمؤشر																									
1. طريقة احتساب المؤشر:	مجموع الملفات																								
2. وحدة المؤشر:	عدد																								
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- طلبات التمديد في الكراء - طلبات الحصول على شهادات الخلاص - طلبات الحصول على شهادات رفع اليد - ملفات المتابعة الخاصة بإسقاط الحق - ملفات المتابعة الخاصة بالقضايا العقارية - ملفات تراخيص البيع																								
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	متابعة الملفات																								
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات الجهوية والقباضات المالية وبعض الإدارات المتداخلة																								
6. تاريخ توفر المؤشر:	شهر جانفي من السنة الموالية																								
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	2233 ملفا																								
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيد صلاح الدين العباسي: رئيس مصلحة																								
III قراءة في نتائج المؤشر																									
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																									
<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="3">تقديرات</th> <th rowspan="2">2015</th> <th colspan="3">إنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">البيان</th> </tr> <tr> <th>2018</th> <th>2017</th> <th>2016</th> <th>2014</th> <th>2013</th> <th>2012</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2223</td> <td>2223</td> <td>2223</td> <td>2096</td> <td>3408</td> <td>3532</td> <td>5766</td> <td>عدد</td> <td>عدد الملفات المنجزة</td> </tr> </tbody> </table>		تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	البيان	2018	2017	2016	2014	2013	2012	2223	2223	2223	2096	3408	3532	5766	عدد	عدد الملفات المنجزة
تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	البيان																	
2018	2017	2016		2014	2013	2012																			
2223	2223	2223	2096	3408	3532	5766	عدد	عدد الملفات المنجزة																	

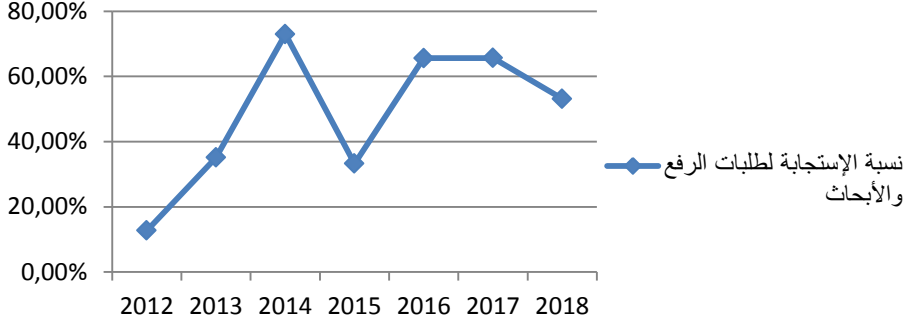
<p>بالنسبة لسنوات 2012 و 2013 و 2014 يرجع ارتفاع عدد الملفات المنجزة إلى إقبال المواطنين على تسوية وضعياتهم إبان الثورة. أما بالنسبة لسنة 2015 فالتراجع في عدد الملفات المنجزة يعود أساسا إلى تراجع نسق إقبال المواطنين لتسوية وضعياتهم وتراجع عدد تراخيص البيع المتوقع إنجازها لإنتهاء مدة الرقابة الإدارية بنهاية سنة 2014. أما بالنسبة لتقديرات 2016 و 2017 و 2018 فإن عدد الملفات المنجزة سيشهد انخفاضا نظرا لتوقف منح تراخيص البيع باعتبار انتهاء مدة الرقابة الإدارية.</p>	<p>2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر</p>																
<p style="text-align: center;">عدد الملفات المنجزة</p> <table border="1"> <caption>عدد الملفات المنجزة</caption> <thead> <tr> <th>السنة</th> <th>عدد الملفات المنجزة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>2012</td> <td>5800</td> </tr> <tr> <td>2013</td> <td>3500</td> </tr> <tr> <td>2014</td> <td>3500</td> </tr> <tr> <td>2015</td> <td>2200</td> </tr> <tr> <td>2016</td> <td>2200</td> </tr> <tr> <td>2017</td> <td>2200</td> </tr> <tr> <td>2018</td> <td>2200</td> </tr> </tbody> </table>	السنة	عدد الملفات المنجزة	2012	5800	2013	3500	2014	3500	2015	2200	2016	2200	2017	2200	2018	2200	<p>3. رسم بياني لتطور المؤشر</p>
السنة	عدد الملفات المنجزة																
2012	5800																
2013	3500																
2014	3500																
2015	2200																
2016	2200																
2017	2200																
2018	2200																
<p>السعي قصد تلافي النقائص الموجودة بالمنظومة الإعلامية للإدارات الجهوية قصد تمكينها من التسريع في إعداد الجداول الزمنية لدفع الإيجار وتسوية وضعية الديون المتخلدة بذمة المتسوغين. القيام بحلقات تكوين لفائدة وكلاء المقاييض لتحسين مردودية الإستخلاصات</p>	<p>4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</p>																
<p>- لا يمكن تقدير بدقة عدد الملفات لأنه مرتبط بطلبات المواطنين وبإدارات أخرى وبالموارد البشرية واللوجستية التي يتم توفيرها من جهة وإلى عمليات المتابعة بالنسبة لملفات قرارات إسقاط الحق من جهة أخرى. - ينتهي إحتساب ملفات التراخيص في البيع بانتهاء مدة الرقابة التي تنتهي موفى سنة 2014.</p>	<p>5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر</p>																

بطاقة مؤشر: نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية

رمز المؤشر:	2-3-3-2																							
تسمية المؤشر:	نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية																							
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من كل سنة																							
I الخصائص العامة للمؤشر																								
1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	التصرف في العقارات الفلاحية																							
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	دعم التصرف في العقارات الفلاحية																							
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية																							
4. تعريف المؤشر:	تتولى الإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية الاستجابة للطلبات الواردة بشأن القيام بالرفع الطبوغرافي وإنجاز أمثلة هندسية في العقارات المستوجب دراستها أو القيام بأبحاث عقارية. - الرفع الطبوغرافي: تتم هذه العملية عن طريق فرق قيس الأراضي التابعة للإدارة الفنية أو عن طريق إبرام صفقات عمومية مع خبراء في المساحة. - تهدف عملية الرفع الطبوغرافي أساسا إلى إنجاز أمثلة تقسيمية عقارية بالأراضي الدولية الفلاحية أو أمثلة تقسيمية رقمية لاستغلالها على التوالي من قبل البرنامجين الفرعيين إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية واسناد الأراضي الفلاحية. الأبحاث العقارية: هي القيام بالمعاينة الميدانية للتعرف على صفة المتصرفين في العقارات المعنية بالبحث أو في كامل عقارات المناطق المشمولة بالبحث الشامل.																							
5. نوع المؤشر:	نتائج																							
6. طبيعة المؤشر:	نجاحة																							
7. التفرعات:	الإدارة العامة للعقارات الفلاحية																							
II التفاصيل الفنية للمؤشر																								
1. طريقة احتساب المؤشر:	$\frac{\text{عدد الملفات المدروسة}}{\text{عدد الملفات الواردة}} \times 100$																							
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																							
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الملفات المدروسة - عدد الملفات الواردة																							
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الطلبات الواردة																							
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية والإدارات الجهوية																							
6. تاريخ توفر المؤشر:	موفى شهر جانفي من كل سنة																							
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	53,12 %																							
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	السيدة نجوى الشابي: رئيسة مصلحة																							
III قراءة في نتائج المؤشر																								
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																								
	<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="3">التقديرات</th> <th rowspan="2">2015</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">البيان</th> </tr> <tr> <th>2018</th> <th>2017</th> <th>2016</th> <th>2014</th> <th>2013</th> <th>2012</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>53,12</td> <td>65,67</td> <td>65,60</td> <td>33,26</td> <td>72,95</td> <td>35,09</td> <td>12,7</td> <td>نسبة الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية مائوية</td> </tr> </tbody> </table>	التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	البيان	2018	2017	2016	2014	2013	2012	53,12	65,67	65,60	33,26	72,95	35,09	12,7	نسبة الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية مائوية
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	البيان																
2018	2017	2016		2014	2013	2012																		
53,12	65,67	65,60	33,26	72,95	35,09	12,7	نسبة الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية مائوية																	
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر	بالنسبة لسنة 2015 فإن نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث قد انخفضت وذلك لإرتباطها بنشاط الأبحاث العقارية الشاملة التي إستوجبت عملا مكتيبيا لدراسة المطالب الجديدة الواردة عليها. هذا إضافة إلى أنه لم يتم تعويض الأعوان الذين التحقوا بالإدارات الجهوية. كما أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث خلال سنة																							

2018 وذلك لنفس الأسباب التي تم ذكرها بخصوص سنة 2015

نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية



3. رسم بياني لتطور المؤشر

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- تكوين الأعوان.
- توسيع مناطق البحث الشامل.
- تعزيز فريق البحث الحالي بالفريق الثاني الذي تم التخلي عنه حالي للضغط على المصاريف
- برمجة أكبر عدد من المقاسم بالنسبة للرفع الطبوغرافي.
- إبرام أكبر عدد من الصفقات العمومية الخاصة بالرفع الطبوغرافي.

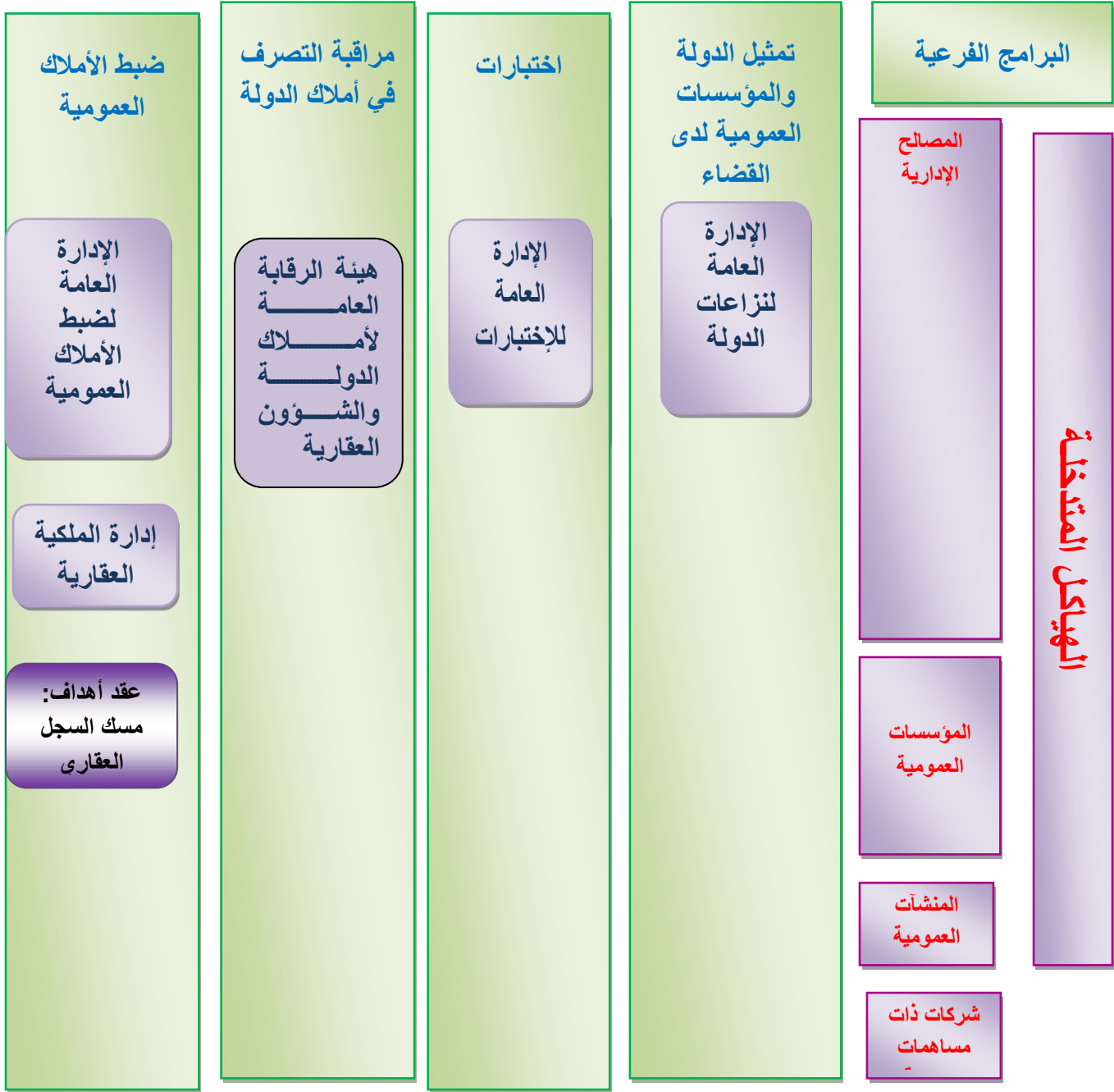
5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر

- عدم تجانس المعطيات حيث أنه بالنسبة لـ:
- طلبات الأبحاث العادية لا يستغرق إنجازها عادة أكثر من شهر في حين أنه بالنسبة للأبحاث الشاملة قد يتطلب ذلك أكثر من سنة.
- طلبات الرفع الطبوغرافي تنقسم إلى:
- * طلبات تنجزها فرق الرفع التابعة لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية، وهذه عادة تنجز في نفس السنة.
- * طلبات يتم إسنادها إلى خبراء في المساحة بعد إبرام صفقات معهم يستغرق إنجازها عادة أكثر من سنة وذلك راجع إلى الوقت التي تستغرقه إجراءات إبرام صفقة من جهة ومن جهة أخرى إلى الوقت الذي يمضيه صاحب الصفقة في إنجازها.
- إضافة إلى أن النفقات المخصصة للتنمية تم التقليل فيها من سنة إلى أخرى منذ سنة 2010 مما انجر عنه تراجع في عدد الصفقات المسندة لخبراء في المساحة وبالتالي تراجع نسق الإستجابة للطلبات.

برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

إسم رئيسة البرنامج: السيدة جميلة الغدامسي المديرية العامة لضبط الأملاك العمومية
مدة توليها مهمة رئيسة البرنامج: من 15 ديسمبر 2014 إلى تاريخ اليوم

1. تقديم إستراتيجية برنامج " ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها " 1-1 خارطة البرنامج



2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

تكمن أهمية برنامج "ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها" في قطاع أملاك الدولة في كونه يقوم على الإستراتيجية المتمثلة أساسا في حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر بإستمرار على كيفية إستعمالها و مراقبة إستغلالها بمختلف مؤسسات الإدارة والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها واسترجاعها عند الإقتضاء.

ومن خصوصيات هذا البرنامج نوعية التدخلات التي تكتسي صبغة أفقية سواء مع مصالح الوزارة أو مختلف الهياكل الإدارية للدولة.

ويتضمن برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها أربعة برامج فرعية تعمل جميعها على تحقيق جملة من الأنشطة قصد بلوغ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج.

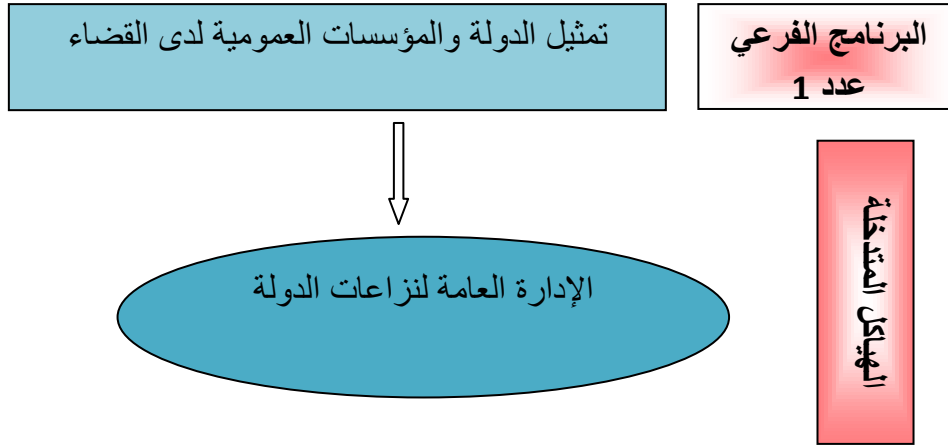
إضافة إلى البرامج الفرعية ، تساهم مؤسسة إدارة الملكية العقارية في الحفاظ على الرصيد العقاري للدولة و حمايته وذلك عبر مسك السجل العقاري و القيام بوظائفها الرئيسية التالية:

- وظيفة ترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري
- وظيفة تحرير العقود القابلة للترسيم بالسجل العقاري
- الوظيفة الإشهارية لمحتوى السجل العقاري

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و مشمولاتها

1-3-1 البرنامج الفرعي عدد 1 : تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء

خارطة البرنامج الفرعي عدد 1 :

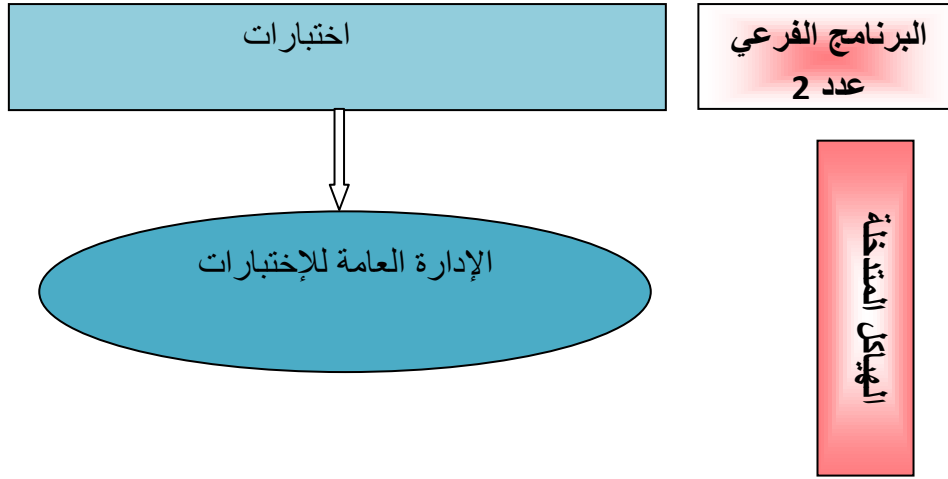


مشمولات البرنامج الفرعي عدد 1 :

- رفع القضايا في حق الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة.
- تقديم الشكايات الجزائية والقيام بالحق الشخصي.
- التقرير في القضايا المرفوعة ضدها.
- الحضور لدى المحاكم والهيئات القضائية والترافع في حق الدولة.
- الطعن في الأحكام الصادرة ضد الدولة
- إبرام الصلح في حق صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور والتقرير والطعن في الأحكام الصادرة ضده وتنفيذ الأحكام القاضية بإلزام صندوق الضمان بالأداء.
- تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة.
- إصدار بطاقات الإلزام لإستخلاص الديون الراجعة للدولة.
- إبرام الصلح في المادة المدنية والإدارية في حدود ما أقره القانون.
- تقديم الإستشارات القانونية لمختلف المصالح الإدارية.

2-3-1 البرنامج الفرعي عدد 2: إختبارات

*خارطة البرنامج الفرعي عدد 2 :

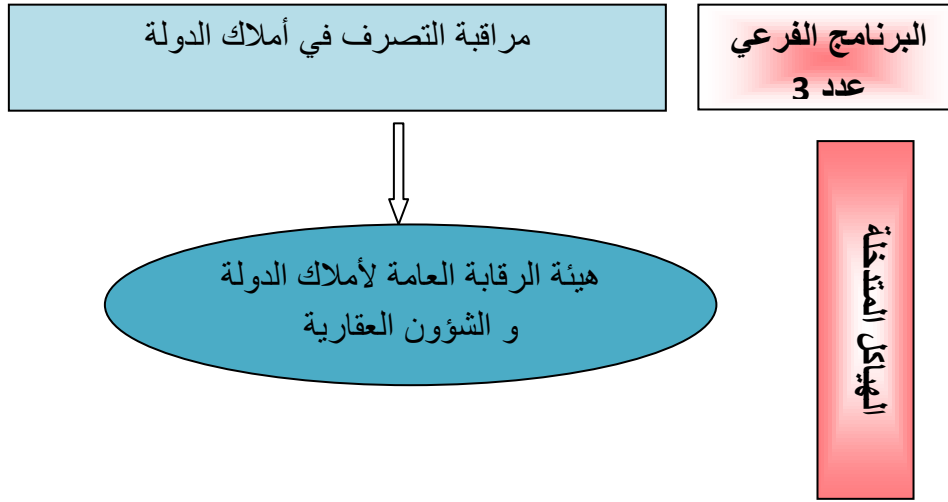


*مشمولات البرنامج الفرعي عدد 2 :

- إجراء الإختبارات المتعلقة بضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها.
- تحديد قيمة الأصول التجارية والالتزامات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الإنتزاع.
- القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية و الهندسية الخاصة بأملك الدولة.
- القيام بكل الأعمال المتعلقة بالإختبارات التي تكلفها بها الوزارة.

3-3-1 البرنامج الفرعي عدد 3 : مراقبة التصرف في أملاك الدولة

*خارطة البرنامج الفرعي عدد 3 :



*مشمولات البرنامج الفرعي عدد 3 :

- مراقبة مصالح الدولة فيما يتعلق بالتصرف واستعمال الأموال المنقولة وغير المنقولة للدولة وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.
- القيام بالمتابعة لدى الجماعات العمومية الجهوية والمحلية وكذلك المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات و الهيئات بجميع أنواعها التي تتمتع بمساهمة مالية أو إعانة عمومية وذلك فيما يتعلق بالتصرف واستعمال الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وفيما يتعلق بصيانتها والمحافظة عليها.

➤ القيام بجميع الأبحاث والمأموريات التي يعهد بها إلى هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية بصفة خاصة ويمكن للهيئة أن تقدم إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية كل المقترحات لتحسين طرق التصرف في هاته الأملاك وصيانتها.

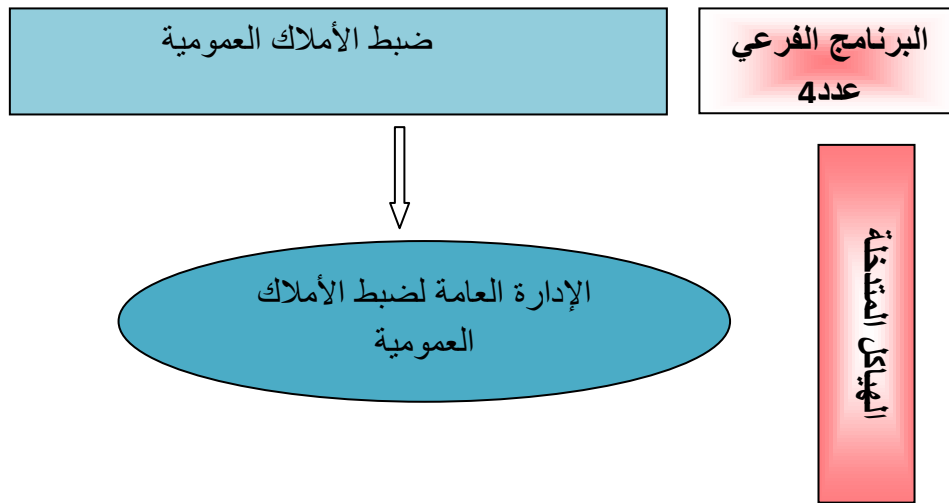
ويعمل أعضاء هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقاً لأذون بمأمورية يصدرها وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

ويشمل نشاط هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية المحاور التالية :

- 1- عمليات تفقد معمقة.
 - 2- عمليات تفقد موجزة.
 - 3- أبحاث ومأموريات خاصة.
 - 4- متابعة إنجاز التوصيات الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في خصوص عمليات تفقد سابقة.
 - 5- دراسة العرائض والشكايات المحالة على الهيئة للبحث والتحري.
 - 6- إنجاز دراسات ذات طابع قانوني أو إداري أو مالي.
 - 7- المشاركة في الاجتماعات المنعقدة بالوزارة أو بهيكل إدارية أخرى خارج الوزارة ومنها بالخصوص الاجتماعات بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبلجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية.
 - 8- برمجة تنسيق ومتابعة عمل فرق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.
- كما تشارك هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية في نشاط هيئة مراقبي الدولة عبر تعيين مراقبين، بطلب من هيئة مراقبي الدولة، كمرقبي دولة غير متفرغين في بعض المؤسسات والمنشآت العمومية.

1-3-4 البرنامج الفرعي عدد 4: ضبط الأملاك العمومية

خارطة البرنامج الفرعي عدد 4



مشمولات البرنامج الفرعي عدد 4:

- ضبط كل الأملاك المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة بالتعاون مع المصالح العمومية المستغلة لهاته الأملاك.
- إعداد جرد سنوي لتلك الأملاك
- مسك سجلات ودفاتر كشف لهاته الأملاك .
- متابعة ضبط الأملاك الراجعة للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية
- تجميع المعلومات المتعلقة بسجلات ودفاتر كشف هاته الأملاك.

2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج "ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها":

1.2 تقديم أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1-1-3 : تأمين وظيفة الدفاع بأكثر نجاعة

تقديم الهدف:

إن المشرع التونسي أناط وظيفة الدفاع عن الدولة بمقتضى القانون عدد 13 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/3/7.

تتولى مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بصفقتها الجهة المخول لها قانونا تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والخاضعة لإشراف الدولة وكذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية لدى القضاء المدني والعقاري والإداري والجزائي لدى القضاء التونسي والأجنبي ولدى الهيئات التحكيمية الدفاع عن مصالح الدولة وعن المال العام الذي بعهدتها سواء كانت لها صفة الطالبة أو المطلوبة.

كما تتعهد مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة الى جانب الوظيفة التمثيلية بصلاحيات ابرام الصلح واستخلاص الديون وبإصدار بطاقات الإلزام نافذة كما تقوم بوظيفة استشارية تتمثل في تقديم الإستشارات القانونية.

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي : تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
70	60	50	21	47	3	24	نسبة مائوية	المؤشر 1-1-1-3 : نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة كانت طالبة أو مطلوبة

الهدف 2-1-3 : تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

تقديم الهدف:

فمسألة التنفيذ فإن بدت في الظاهر بديهية تحرص مصالح المكلف العام لنزاعات الدولة على تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة لكنها في الواقع تعرف عدة صعوبات واشكاليات والتي تتمثل في :

1/ صعوبات التأخر في موافاة مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة بالنسخ التنفيذية بسبب كثرة الأحكام المطلوبة وقلة الإطار البشري المتعهد بإستخراجها (عون وحيد يتولى استخراج النسخ المجردة من 60 % من المحاكم التونسية بكافة درجاتها).

2/ انعدام الوسائل اللوجستية والبشرية لقسم التنفيذ بمؤسسة المكلف العام مقارنة بالحجم الهائل للملفات المتعهد بها مما ينتج عنه انعدام المتابعة والتنسيق.

3/ تعدد الهياكل المتداخلة في التنفيذ على المستوى الجهوي والمحلي (الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ديوان الأراضي الدولية وكافة الإدارات الجهوية على مستوى الولايات).

4/ تردد المؤسسة الأمنية عن التعاون ومد يد المساعدة على التنفيذ والتعلل بإجراء استشارات أمنية وبمقاومة الفوضى خاصة بعد إحداث الثورة وكذلك بالحالات الإجتماعية (العقارات المبنية التي تأوي عائلات).

5/ عزوف الخبراء العدليين عن المساعدة في تنفيذ الأحكام لإعتقادهم بإمتناع الدولة عن موافاتهم بأجرتهم.

لذا يعتبر الهدف الثاني هو تأمين التنفيذ هدف أساسي لهذه المؤسسة.

مرجع الهدف: تمثيل برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي: تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
40	35	30	26	22	23	20	نسبة مائوية	المؤشر 3-2-1-1: نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

الهدف 3-2-3 : تطوير جودة الإختبارات

تقديم الهدف:

تلعب عملية الإختبارات دورا أساسيا في حماية حقوق الدولة ضمن معظم عمليات الاقتناء و التفويت والتسوغ والتسويق و اللزمات و الحيازات الوقتية وتحديد غرامات الإنتراع وذلك بتحديد القيم المرجعية الواقعية التي لا تغبن حق الدولة و تدرء إمكانية التلاعب بقيمة المقدرات الوطنية في نطاق تبادل المنافع ما بين الدولة والأطراف الخاصة أو ما بين الأطراف العمومية في عمليات ذات صبغة اقتصادية مالية كما أن الإختبارات ذات الصبغة الإستشارية الفنية أو القضائية تعين الجهات الطالبة على اتخاذ القرار المناسب للحفاظ على أملاك الدولة. لذلك فإن تطوير منظومة الإختبارات يعد هدفا إستراتيجيا له انعكاسات مباشرة على القطاعات المتعاملة من خلال شفافية التعاملات و مقاومة أسباب ومنافذ الفساد الإداري و سوء التصرف.

وحيث أن عملية الإختبار تعد ركنا أساسيا في تنفيذ التعاملات السابقة الذكر إذ تمثل حلقة مفصلية في تسلسل الإجراءات الإدارية التي تستوجب وجود اختبار معد من طرف مصالح الدولة المختصة فإن الرفع من نسب الإستجابة للطلبات الواردة و التقليل في أجالها من جهة و تطوير نوعية الإختبارات من خلال حصر و مراجعة أقصى مايمكن من الآليات الفنية و القانونية المرجعية التي تعين على الإستجابة للمعايير الوطنية و العالمية للحوكمة الرشيدة و الشفافية في هذا الميدان المرتكز أساسا على خبرة و استقلالية هذا الجهاز يتطلب مجهودا متواصلًا لتحقيق ذلك من خلال تمكينه من الوسائل المادية و البشرية التي من شأنها التطوير في نسبة تغطية الطلبات التي تتزايد من يوم إلى آخر و التي تتعدى الإمكانيات المتاحة حاليا كما يتعين تجميع و مراجعة و تطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة و المعايير الفنية المرجعية ضمن دليل إجراءات موحد و النظر في إعادة هيكلة هذا الجهاز تبعا لأهمية المهام المنوطة بعهدته.

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي : الإختبارات

مبررات اعتماد المؤشرات:

تبعا لطبيعة عمل الإختبارات الأفقي مع جميع المؤسسات العمومية التي يستوجب عملها الحصول على إختبارات معدة من جهاز الدولة لإستكمال إجراءاتها فإن نسبة الإستجابة لهذه الطلبات تعد ركنا أساسيا في تحديد مدى نجاعة البرنامج الفرعي ولذلك حددنا مؤشرا حول النسبة السنوية لإنجاز الإختبارات على المستويين المركزي والجهوي بالنسبة لسنة 2015 واقتصرنا على المستوى المركزي بالنسبة للمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 نظرا لتعذر الحصول على إحصائيات دقيقة وفي الإبان من كل الإدارات الجهوية.

كما تم إختيار المؤشر الثاني المتعلق بمدة إنجاز الإنجازات من خلال نفس التمشي نظرا لما يكتسبه العامل الزمني من أهمية بالنسبة لطالبي الإختبارات وما يحمله من دلالات حول فاعلية المؤسسة المكلفة بالإختبارات مع الإقتصار على المشاريع الكبرى كنموذج لتحديد معدل الإنجاز.

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
65	60	50	21	53	89	78	نسبة مائوية	المؤشر 3-2-3-1: النسبة السنوية لانجاز الإختبارات على المستوى المركزي
150	180	200	226	226	189	187	نسبة مائوية	المؤشر 3-2-3-2: مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

الهدف 3-3-4 : تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي

تقديم الهدف:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى الإرتقاء بتقنيات التدقيق وأساليبه وذلك أساسا من خلال:
 -إعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية
 -تركيز أحدث التطبيقات الإعلامية المساندة لعملية التدقيق.
 -وضع تنميط متكامل standardisation، قدر الإمكان، لمختلف النقائص والإخلالات الموجودة على مستوى مختلف أوجه التصرف.
 -ضمان تكوين رقابي منسجم مع المعايير الدولية بالنسبة للمراقبين.
 والغاية من الإرتقاء بتقنيات التدقيق وأساليبه هو تحسين آليات التصرف في :
 *أملاك الدولة (عبر صيانة هذه الأملاك سواء كان ذلك بالذود عنها وجعلها بمنأى عن كل اعتداء أو تلاعب وكذلك بالرفع من مردوديتها الإقتصادية).
 *التصرف العمومي (عبر الكشف عن كل الإخلالات والنقائص و مساءلة المسؤولين عن أخطاء التصرف وصياغة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالرفع من مستوى أداء المرفق العمومي وتجنب مخاطر سوء التصرف وسوء الحوكمة في القطاع العمومي).

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي: مراقبة التصرف في أملاك الدولة

مبشرات اعتماد المؤشرات:

يُعزى إلى كون المؤشرات المعتمدة تُخول التدقيق في أوجه التصرف العمومي ومناحي إستعمال المال العمومي سواء من ناحية المشروعية أو من ناحية النجاعة، كما أنها خاصة منها المؤشر الرابع تمكن من تقييم قيمة الملاحظات المقدمة من حيث صحتها وملاءمتها وهو ما ينسجم مع الهدف المُعلن عنه ألا وهو تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي.

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
57	55	49	47	45	40	25	المؤشر 3-3-4-1: نسبة انجاز المهمات المبرمجة سنويا	
87	85	79	77	75	69	51,5	المؤشر 3-3-4-2: نسبة الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة	
-	-	-	-	4211	4003	5559	المؤشر 3-3-4-3: عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا	
91	90	89	88	87,30	84,80	81,90	المؤشر 3-3-4-4: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	

الهدف 3-4-5: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة

تقديم الهدف:

تمثل سجلات أملاك الدولة الرصيد العقاري الذي تملكه الدولة وتضعه على ذمة مؤسسات الدولة لإنجاز مشاريعها مساهمة منها في تثبيت سياستها الإقتصادية.
 وتعد عملية الترسيم بهذه السجلات الآلية الأساسية لضبط ملك الدولة ومتابعته والحفاظ على المال العام.
 وتتم عملية الترسيم وفقا لأحكام الفصلين 195 و 212 من مجلة المحاسبة العمومية وذلك في إطار حسابية المواد الخاصة بأملاك الدولة.
 وحيث يوجد بخزينة الإدارة 129 سجلا (17 ملك عام و 112 ملك خاص) في حالة سيئة، وبدراسة هذه السجلات إتضح عديد الإشكاليات منها التي لا تتماشى مع مبادئ الترسيم :
 تشتيت الترسيم داخل السجل الواحد أو أكثر (ترسيم المنابات أو ترسيم مساحات محددة ومبرمجة لفائدة عدة تخصيصات في نفس العقار،....).

تجميع الترسيمات (بعض الترسيمات تحتوي على عدد كبير من العقارات الفلاحية يصل أحيانا إلى قرابة الألف عقار للترسيم الواحد خاصة بالنسبة إلى العقارات المؤممة بقانون 12 ماي 1964).
نقص في المعطيات الخاصة بالعقار والتي ينص عليها منشور وزير المالية عدد 75/186 مما يجعل الترسيم غير مطابق للواقع خاصة وأن الترسيمات قديمة التاريخ.

مرجع الهدف: برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها، البرنامج الفرعي: ضبط الأملاك العمومية

مببرات اعتماد المؤشرات:

يتطلب تحيين هذه الترسيمات مطابقة بين الواقع المادي والواقع القانوني للعقار خاصة وأن المعطيات الخاصة بالعقار موضوع الترسيم في أغلبها غير موجودة كالمساحة والموقع والإستعمال.
وبناء على ذلك إقتضى الوضع تركيز برنامج خاص يهدف إلى تحيين وتطهير الرصيد العقاري لملك الدولة الخاص في ولايات تونس الكبرى وذلك عبر تطهير وتحيين سجلات ترسيم هذه الأملاك والتحصير لسجل إلكتروني يعكس حقيقتها وخصوصياتها وبمكّن من إستصدار إحصائيات صحيحة يمكن إعتادها.
في هذا الإطار يتجه العمل على تطهير ترسيمات العقارات المسجلة التابعة لملك الدولة الخاص الكائنة بولايات تونس الكبرى والمقدر عددها بـ 4703 ترسيما، وكذلك ترسيم المساكن الإدارية الموجودة بنفس المنطقة والمقدر عددها بـ 1609 مسكنا.

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
9.16	7.88	6.61	5,33	4,06	2,97	1,89	نسبة مائوية	المؤشر 3-4-5-1: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى
33.55	30.20	26.84	23,49	20,13	16,78	13,42	نسبة مائوية	المؤشر 3-4-5-2: نسبة ترسيم المساكن المدرجة ببنيك المعلومات و الكائنة بتونس الكبرى

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات المبرمجة	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	تقديرات 2015	المؤشرات	الأهداف
		21	المؤشر: نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة كانت طالبة أو مطلوبة	الهدف 1-1-3 تأمين وظيفة الدفاع بأكثر نجاعة
		26	المؤشر: نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة	الهدف 2-1-3 تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
	- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي - تدعيم أسطول السيارات - تدعيم الإمكانات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين - إعادة هيكلة الإدارة	21	المؤشر: النسبة السنوية لانجاز الاختبارات على المستوى المركزي	الهدف 3-2-3: تطوير جودة الإختبارات
	- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي - تدعيم أسطول السيارات - تدعيم الإمكانات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين - إعادة هيكلة الإدارة	226	المؤشر: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى	
	- تطوير كفاءة المراقبين من خلال تكثيف الدورات التكوينية. - ترفيع نسق إنجاز المهمات من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصصة لكل مهمة. - انتداب عدد كاف من المراقبين. - توفير المعدات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).	47	المؤشر: نسبة انجاز المهمات المبرمجة سنويا	
	- تطوير كفاءة المراقبين من خلال التثقيف من الدورات التكوينية. - ترفيع نسق إنجاز الأبحاث من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصصة لكل بحث. - انتداب عدد كاف من المراقبين. - توفير المعدات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).	77	المؤشر: نسبة الاستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة	الهدف 4-3-3: تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي
	- ترفيع نسق إنجاز عمليات المراقبة للسيارات الإدارية على الطريق خاصة مع عودة الظروف الأمنية للإستقرار تدريجيا. - رفع مستوى التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والنظر في إحداث فريق مراقبة بالنسبة لكل ولاية كالنظر أيضا في إمكانية توفير عنصر التفرغ لأعوان المراقبة.	-	المؤشر: عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا	
	- دعم الدورات التكوينية للمراقبين - اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية - وضع تخطيط متكامل لمختلف النقص والإخلالات على مستوى مختلف أوجه التصرف	88	المؤشر: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	
	- ترفيع نسق المعاينات الميدانية - مراجعة السجلات العقارية بإدارة الملكية العقارية - مراجعة مصالح التصرف في أملاك الدولة في الوزارة ومصالح الأرشيف عند الإقتضاء - مراجعة مختلف مصالح الوزارات عند الإقتضاء	5,33	المؤشر: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى	الهدف 5-4-3: تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة
	- مراسلة إدارات الملكية العقارية لطلب شهادات ملكية - القيام بالمعاينات الميدانية - - مراسلة الإدارة العامة للتصرف والبيوعات	23,49	المؤشر: نسبة ترسيم المساكن المدرجة بينك المعلومات والكائنة بتونس الكبرى	

3- نفقات برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها:

3-1-ميزانية البرنامج : تطور إعمادات برنامج ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها

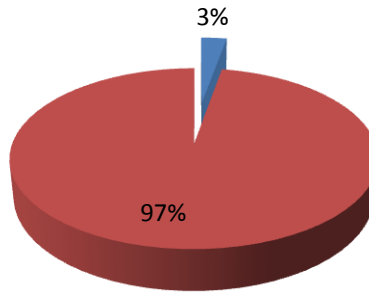
الوحدة: ألف دينار

بيــــــــان البرنامج	إنجازات 2014	قانون المالية 2015 (1) (محين)	تقديرات 2016		نسبة التطور (2016-2015)
			اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد	
		(1)	(2)	(1) - (2)	النسبة (%) (1) / (1) - (2)
العنوان الأول: نفقات التصرف		7.322,694	7.992	7.992	9
التأجير العمومي	-	7.322,694	7.992	7.992	9
وسائل المصالح	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية		-	230	230	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	230	230	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة		-	-	-	-
مجموع البرنامج		7.322,694	8.222	8.222	12

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع نفقات البرنامج حسب البرامج الفرعية

■ نفقات التنمية ■ نفقات التصرف



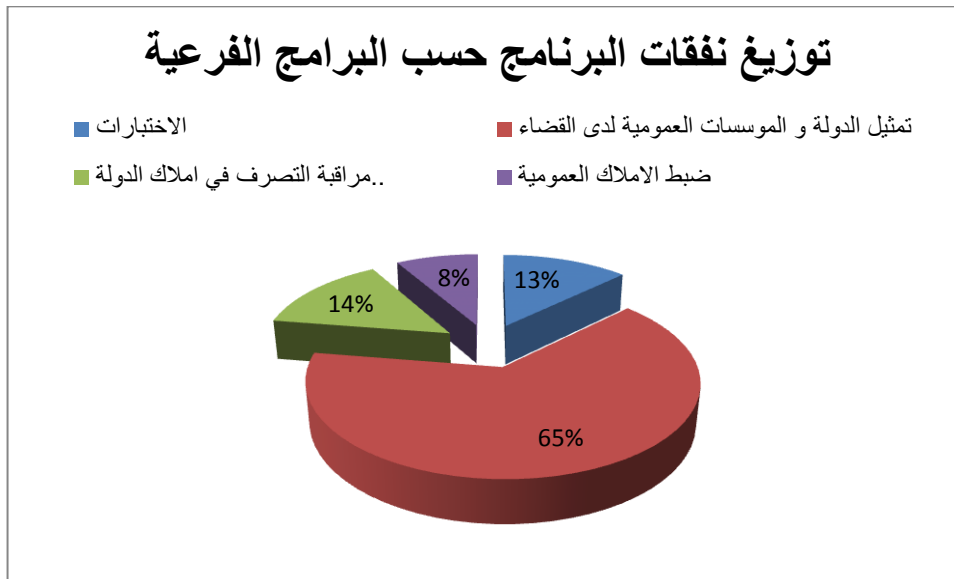
2-3 توزيع ميزانية برنامج ضبط الأملاك العمومية و حماية حقوقها لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	ضبط الاملاك العمومية	مراقبة التصرف في املاك الدولة	الاختبارات	تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
7.992	687	1.165	823	5.317	نفقات التصرف
7.992	687	1.165	823	5.317	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	التدخل العمومي
230	-	-	230	-	نفقات التنمية
230	-	-	230	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
8.222	687	1.165	1.053	5.317	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع الميزانية حسب البرامج الفرعية



3-3- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 برنامج ضبط الأملاك العمومية و حماية حقوقها

3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2015(محين)	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
9.582,408	8.711,280	7.992	7.322.694	-	-	-	نفقات التصرف
9.582,408	8.711,280	7.992	7.322.694	-	-	-	على موارد الميزانية
9.582,408	8.711,280	7.992	7.322.694	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
253,575	241,500	230	-	-	-	-	على موارد الميزانية
253,575	241,500	230	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
9.835,983	8.952,780	8.222	7.322.694	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2 / إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1 / إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى

القضاء

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
6.375,083	5.795,530	5.317	4.792,812	-	-	-	نفقات التصرف
6.375,083	5.795,530	5.317	4.792,812	-	-	-	على موارد الميزانية
6.375,083	5.795,530	5.317	4.792,812	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
		-	-	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
		-	-	-	-	-	التأجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	نفقات التنمية
		-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
		-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
		-	-	-	-	-	التمويل العمومي
		-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
		-	-	-	-	-	الموظفة
		-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
		-	-	-	-	-	التمويل العمومي
		-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
6.375,083	5.795,530	5.317	4.792,812	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي : إختبارات

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
986,777	897,070	823,000	697,549	-	-	-	نفقات التصرف
986,777	897,070	823,000	697,549	-	-	-	على موارد الميزانية
986,777	897,070	823,000	697,549	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
253,575	241,500	230	-	-	-	-	نفقات التنمية
253,575	241,500	230	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1.240,352	1.138,570	1.053,000	697,549	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي مراقبة التصرف في أملاك الدولة

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
1.396,835	1.269,850	1.165	1.168,049	-	-	-	نفقات التصرف
1.396,835	1.269,850	1.165	1.168,049	-	-	-	على موارد الميزانية
1.396,835	1.269,850	1.165	1.168,049	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
1.396,835	1.269,850	1.165	1.168,049	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-3-2-4/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي ضبط الأملاك العمومية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
823,713	748,830	687	664,284	-	-	-	نفقات التصرف
823,713	748,830	687	664,284	-	-	-	على موارد الميزانية
823,713	748,830	687	664,284	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
823,713	748,830	687	664,284	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس أداء

برنامج ضبط أملاك الدولة

وحماية حقوقها

بطاقة المؤشر نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة

رمز المؤشر:	1-1-1-3																																						
تسمية المؤشر:	نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة																																						
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية السنة																																						
I الخصائص العامة للمؤشر																																							
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها																																						
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء																																						
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تأمين وظيفة الدفاع بأكثر نجاعة																																						
تعريف المؤشر:																																							
نوع المؤشر:	مؤشر منتج																																						
طبيعة المؤشر:																																							
التفريعات:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة																																						
II التفاصيل الفنية للمؤشر																																							
1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة / العدد الجملي للقضايا																																						
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية																																						
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد القضايا المنشورة من المكلف العام بنزاعات الدولة - عدد القضايا المنشورة ضد المكلف العام بنزاعات الدولة - عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة																																						
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقرير سنوي مع منظومة إعلامية																																						
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة																																						
6. تاريخ توفر المؤشر:	سنوي																																						
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	70%																																						
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المكلف العام بنزاعات الدولة																																						
قراءة في نتائج المؤشر																																							
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:																																							
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th rowspan="2">مؤشر قيس</th> <th rowspan="2">الأداء</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">التقديرات</th> </tr> <tr> <th>2012</th> <th>2013</th> <th>2014</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>24</td> <td>3</td> <td>47</td> <td>21</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>50</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>60</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>70</td> </tr> </tbody> </table>		مؤشر قيس	الأداء	الوحدة	الإنجازات			التقديرات	2012	2013	2014	نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة	نسبة مائوية	نسبة مائوية	24	3	47	21							50							60							70
مؤشر قيس	الأداء				الوحدة	الإنجازات			التقديرات																														
		2012	2013	2014																																			
نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة	نسبة مائوية	نسبة مائوية	24	3	47	21																																	
						50																																	
						60																																	
						70																																	
2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :																																							
4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :																																							
5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :																																							

- نسبة الأحكام من شأنه أن يخفي عدد القضايا المنشورة

- هذا المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار عنصر الزمن (مدة نشر القضية)

بطاقة المؤشر نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

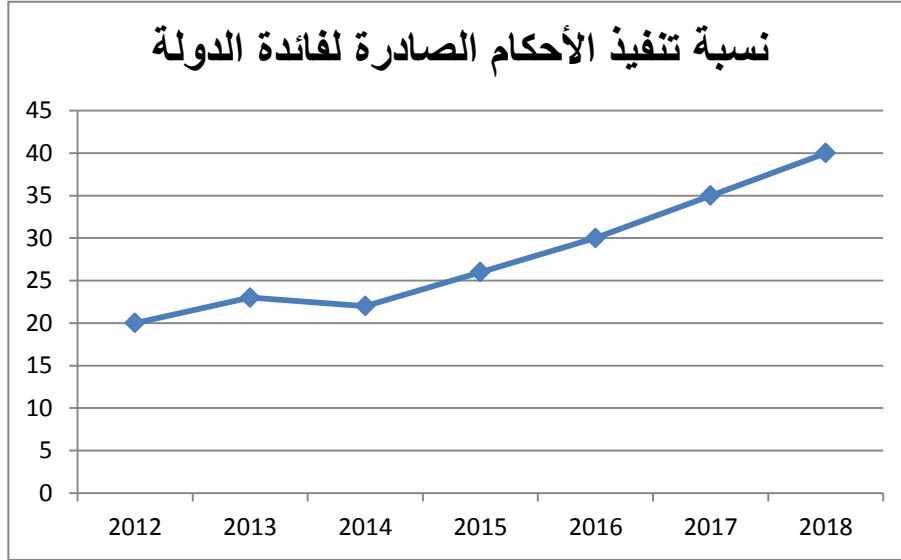
رمز المؤشر:	1-2-1-3
تسمية المؤشر:	نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
تاريخ تحيين المؤشر:	نهاية السنة
I الخصائص العامة للمؤشر	
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية لدى القضاء
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تأمين تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
تعريف المؤشر:	
نوع المؤشر:	مؤشر منتج
طبيعة المؤشر:	
التفريعات:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد الأحكام التي تم تنفيذها/ العدد الجملي للأحكام الصادرة لفائدة الدولة
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد القضايا المنشورة من المكلف العام بنزاعات الدولة - عدد القضايا المنشورة ضد المكلف العام بنزاعات الدولة - عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة طالبة أو مطلوبة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقرير سنوي مع منظومة إعلامية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارة العامة لنزاعات الدولة
6. تاريخ توفر المؤشر:	سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	40%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	المكلف العام بنزاعات الدولة

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات	2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء	
		2014	2013	2012			
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
40	35	30	26	22	23	20	نسبة مائوية

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة الأحكام من شأنه أن يخفي عدد القضايا المنشورة
- هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن (مدة نشر القضية)

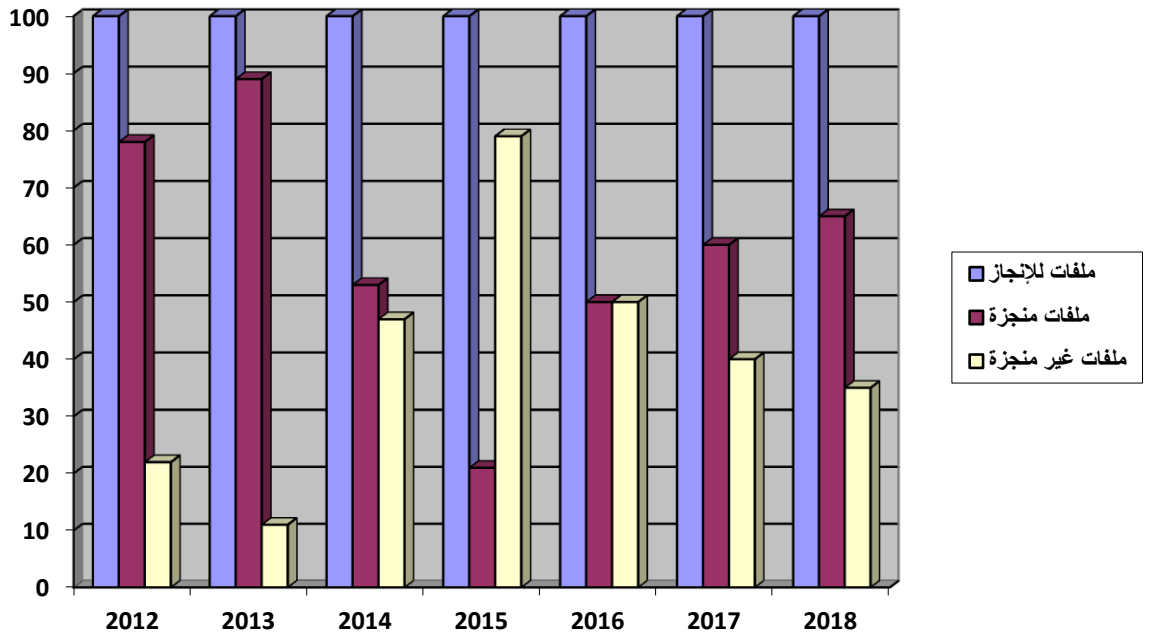
بطاقة المؤشر النسبة السنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي

1-3-2-3	رمز المؤشر:
النسبة السنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي	تسمية المؤشر:
شهر أفريل 2015	تاريخ تحيين المؤشر:
I الخصائص العامة للمؤشر	
ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها الإختبارات	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:
تطوير جودة الإختبارات	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
يحدد المؤشر نسبة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:
مؤشر نتائج	تعريف المؤشر:
مؤشر فاعلية	نوع المؤشر:
الإدارة العامة للإختبارات	طبيعة المؤشر:
	التقريعات:
II التفاصيل الفنية للمؤشر	
عدد الإختبارات المنجزة خلال السنة (ن 1) على عدد طلبات الإختبار الواردة مع الطلبات المتبقية للسنوات السابقة (ن 2)	1. طريقة احتساب المؤشر:
على المستوى المركزي : $100 \times \frac{ن 1}{ن 2}$	
النسبة المئوية	2. وحدة المؤشر:
- عدد طلبات الإختبار الواردة على الإدارة العامة خلال السنة بما في ذلك عدد الإختبارات المتبقية من السنة السابقة	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد الإختبارات المنجزة بصفة نهائية خلال السنة والتي تولت الإدارة العامة الإجابة عليها.	
تحديد عدد طلبات الإختبار والإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للإختبارات	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
مصالح الإدارة العامة للإختبارات	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
موفى الشهر الرابع للسنة الحالية.	6. تاريخ توفر المؤشر:
الوصول إلى نسبة 65%	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
السيد المدير العام للإختبارات الصحبي زغدود و ينوبه السيد كمال الفضلاوي	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
III قراءة في نتائج المؤشر	
1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:	
التقديرات	الإنجازات
2018 2017 2016	2014 2013 2012
65 60 50	53 89 78
2015	الوحدة
21	قيس
نسبة مائوية	مؤشر الأداء
النسبة السنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي	

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

- نلاحظ إنخفاضاً بالنسبة لسنة 2014 ناتجاً عن إلتحاق العديد من الإطارات المركزية بالإدارات الجهوية على إثر تسميتهم في خطط وظيفية لا تتعلق بالإختبارات من جهة والتحاق بعض الإطارات بوزارات أخرى .
- بالنسبة لسنة 2015 يرجع الإنخفاض الحاد في نسبة الإنجاز إلى عدد الملفات المتبقية من السنة الفارطة وتزايد عدد طلبات أعمال الإختبار ويمكن الترفيع في نسبة الإنجاز خلال الفترة المتبقية من السنة (ثمانية أشهر).
- منحى الإرتفاع في نسبة الإنجاز الملاحظ على مستوى التقديرات مرتبط بمدى التجاوب مع برنامج العمل المتعهد به من طرف الحكومة و المشتمل على مشروع حيني متمثل في تفعيل دعم الإدارة بالإمكانات البشرية والمادية و مشروع إعادة هيكلة الإدارة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

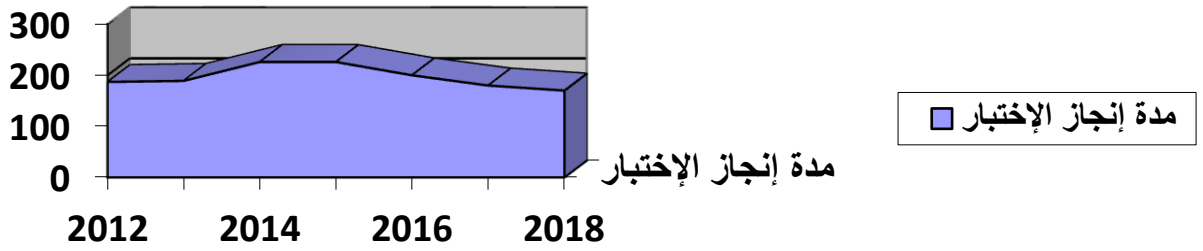
- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي
- تدعيم أسطول السيارات
- تدعيم الإمكانيات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين
- إعادة هيكلة الإدارة

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر

- * المؤشر لا يعط فكرة عن التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة للإختبارات الأخرى وعن الأعمال المنجزة قبل الوصول إلى الإجابة النهائية وهي تسوجب كما هاماً من الجهد البشري و الإمكانيات المادية.
- * التطبيقات الإعلامية المتوفرة حالياً لا تمكن من إعطاء نتائج إحصائية مفصلة وحينية و يتعين مراجعتها.
- * جزء هام من مدة الإنجاز متعلق بالجهات المتداخلة في إنجاز الملف على غرار الإدارات الجهوية و اللجان المحدثة للغرض مما يحد من إمكانية الإدارة العامة حسب الهيكلية الحالية في التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة لهذا الصنف من الإختبارات.

بطاقة المؤشر مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى

رمز المؤشر:	2-3-2-3				
تسمية المؤشر:	مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى				
تاريخ تحيين المؤشر:	شهر أفريل 2015				
I الخصائص العامة للمؤشر					
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها				
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	الاختبارات				
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير جودة الاختبارات				
تعريف المؤشر:	يحدد المؤشر مدة الإنجاز النهائي للإختبارات المطلوبة بالنسبة إلى المشاريع الكبرى، بالنسبة للملفات المتضمنة لعدد كبير من العقارات ويتطلب إنجازها حاليا مدة تتعدى ثلاثة أشهر				
نوع المؤشر:	مؤشر نتائج				
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية				
التفريعات:	الإدارة العامة للإختبارات				
II التفاصيل الفنية للمؤشر					
1. طريقة احتساب المؤشر:	المدة الجمالية للإنجاز				
2. وحدة المؤشر:	عدد الإختبارات				
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	اليوم				
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	عدد طلبات الإختبار مع عدد الإختبارات المنجزة بصفة نهائية الى حد السنة المرجعية				
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تحديد عدد طلبات الإختبار و الإجابات النهائية المسجلة بمكتب الضبط بالإدارة العامة للإختبارات حسب المواصفات التي سبق الإشارة إليها ضمن التعريف بالمؤشر				
6. تاريخ توفر المؤشر:	مكتب الضبط و الأرشيف بالإدارة العامة للإختبارات				
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	بداية السنة الموالية لآخر سنة منجزة				
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	150 يوما				
	السيد المدير العام للإختبارات الصحي زغود و ينوبه السيد كمال الفضلاوي				
III قراءة في نتائج المؤشر					
2- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:					
مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			التقديرات
		2012	2013	2014	
مدة إنجاز الإختبارات بالنسبة إلى المشاريع الكبرى	اليوم	187	189	226	2015
					2016
					2017
					2018
					150
					180
					200
					226
2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر					
نلاحظ بالنسبة لسلسلة النتائج على مستوى الإنجازات منحي تصاعديا لفترات الإنجاز نظرا للضغوطات المسلطة على الإدارة من حيث كمية طلبات الإختبار في مقابل النقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية والمادية.					
منحي النزول الملاحظ على مستوى التقديرات مرتبط بمدى التجاوب مع برنامج العمل المتعهد به من طرف الحكومة والمشمول على مشروع حيني متمثل في تفعيل دعم الإدارة بالإمكانات البشرية والمادية ومشروع إعادة هيكلة الإدارة.					



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

- انتداب فنيين على المستويين المركزي و الجهوي
- تدعيم أسطول السيارات
- تدعيم الإمكانيات المادية من تجهيزات وبرمجيات إعلامية و تكوين
- إعادة هيكلة الإدارة

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر

- * المؤشر لا يعط فكرة عن التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة للإختبارات الأخرى و عن الأعمال المنجزة قبل الوصول إلى الإجابة النهائية وهي تسوجب كمّا هامًا من الجهد البشري و الإمكانيات المادية.
- * التطبيقات الإعلامية المتوفرة حاليا لا تمكّن من إعطاء نتائج إحصائية مفصلة وحينية و يتعيّن مراجعتها.
- * جزء هام من مدة الإنجاز متعلق بالجهات المتداخلة في إنجاز الملف على غرار الإدارات الجهوية و اللجان المحدثة للغرض ممّا يحدّ من إمكانية الإدارة العامة حسب الهيكلية الحالية في التحكم في آجال الإنجاز بالنسبة لهذا الصنف من الإختبارات.

بطاقة المؤشر نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا

مز المؤشر:	1-4-3-3
تسمية المؤشر:	نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا
تاريخ تحيين المؤشر:	كل سداسية

I الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي
تعريف المؤشر:	متابعة نسق إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا.
نوع المؤشر:	مؤشر منتج
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية
التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية، و مصالح مختلف الوزارات (المركزية والجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:	عدد المهمات الرقابية (المبرمجة في السنة المعنية) التي تم إنجازها (صدر بشأنها تقرير تفقد) / العدد الجملي للمهمات الرقابية (المبرمجة في السنة المعنية).
2. وحدة المؤشر:	نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد المهمات الرقابية المنجزة (التي صدر بشأنها تقرير) والتي كانت مبرمة في السنة المعنية. - عدد المهمات الرقابية المبرمجة في السنة المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- البرنامج السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة. - تقارير التفقد المنجزة في السنة المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية
6. تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:	57%.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	محمد بوهلال - مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية

III قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

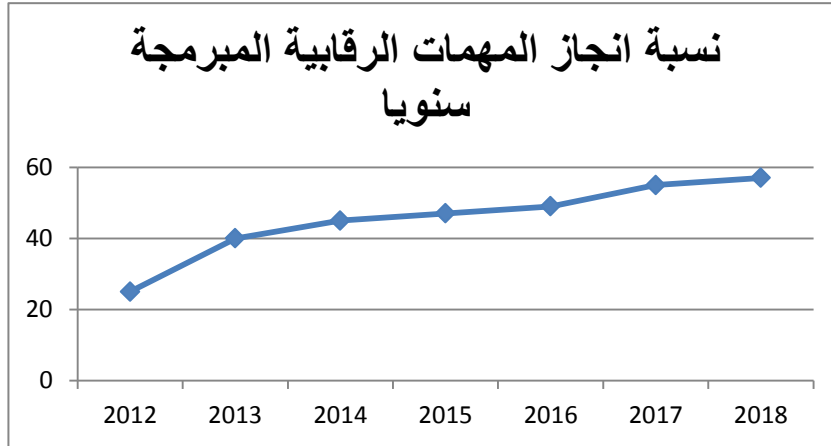
التقديرات	2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
		2014	2013	2012		
2018	2017	2016	2014	2013	2012	نسبة إنجاز المهمات الرقابية المبرمجة سنويا
57	55	49	47	45	40	25

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

بلغ معدّل الإنجاز بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة (2011-2012-2013) 31,6 % و ينتظر أن تسجّل نسبة الإنجاز بدءا من سنة 2015 وإلى غاية 2016 إستقرارا في حدود النسبة المسجلة في 2014 (مع زيادة طفيفة)،

وذلك بالنظر لمغادرة 3 مراقبين عامين لهيئة الرقابة العامة بموجب بلوغ سن التقاعد، وهو ما سينعكس على مستويات التأطير وبالتالي على سير المهمات ونسق الإنجاز. ومن المؤمل أن تشهد سنة 2017 عودة تدريجية لتطور نسبة إنجاز المهمات لتتجاوز الـ 50%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تطوير كفاءة المراقبين من خلال تكثيف الدورات التكوينية.
- ترفيع نسق إنجاز المهمات من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصصة لكل مهمة.
- انتداب عدد كاف من المراقبين.
- توفير المعدات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الموارد البشرية (عدد محدود جدا من المراقبين المباشرين خلال 2012 و 2013) والمادية (عدد سيارات المصلحة لا يتجاوز الـ 3 إحداها كثيرة العطب).
- تكليف الهيئة بإنجاز العديد من أعمال التفقد غير المبرمجة بالإضافة إلى الأبحاث والتحريات في العديد من العرائض والشكايات (وهو نشاط يستأثر بأكثر حيز من إمكانيات الهيئة البشرية والمادية بما يؤثر سلبا على نسق إنجاز المهمات المبرمجة سنويا).
- إلحاق عدّة مراقبين للعمل بهياكل ومصالح أخرى (لجنة المصادرة – لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، لجنة تصفية أملاك التجمّع المنحل ...).

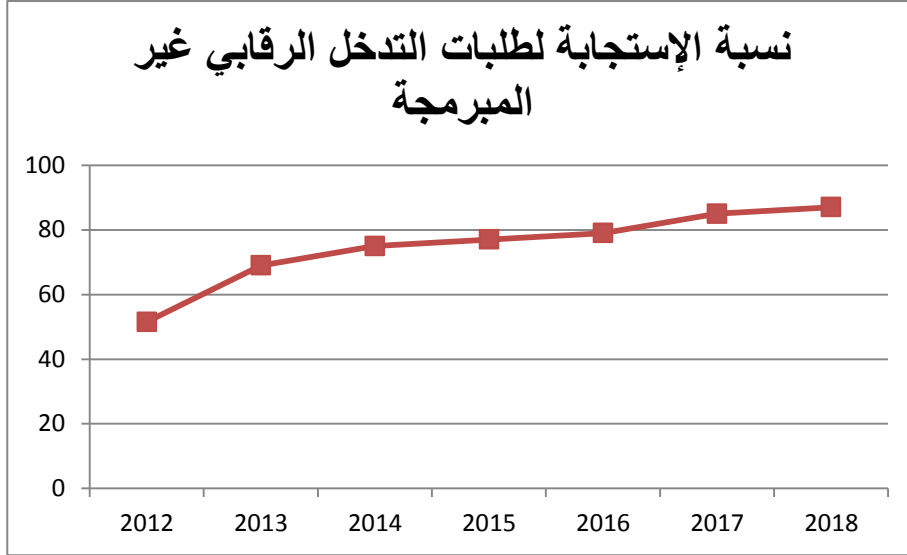
بطاقة المؤشر نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة

2-4-3-3	رمز المؤشر:							
نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة	تسمية المؤشر:							
كلّ سداسية	تاريخ تحيين المؤشر:							
I الخصائص العامة للمؤشر								
ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:							
مراقبة التصرف في أملاك الدولة	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:							
تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:							
متابعة مدى الاستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة سنويا.	تعريف المؤشر:							
مؤشر منتج	نوع المؤشر:							
مؤشر فاعلية	طبيعة المؤشر:							
مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية، ومصالح مختلف الوزارات (المركزية و الجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها	التفريعات:							
II التفاصيل الفنية للمؤشر								
عدد الطلبات التي صدرت بشأنها تقارير أو مذكرات بعنوان نفس السنّة/ عدد طلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة التي تلقّتها الهيئة في السنة المعنوية (مهمات تفقّد غير مبرمجة - أبحاث - عرائض وشكايات).	1. طريقة احتساب المؤشر:							
نسبة مائوية	2. وحدة المؤشر:							
- عدد مطالب التدخّل الرقابي غير المبرمجة الواردة على الهيئة سنويا (طلبات إنجاز مهمات تفقّد غير مبرمجة - طلبات الأبحاث والتحرّيات، العرائض والشايات). - عدد التقارير والمذكرات الصادرة بعنوان طلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة (الصادرة خلال سنة ورود الطلبات المذكورة).	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
نهاية كل سنة	6. تاريخ توفر المؤشر:							
87%	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:							
حمادي الشهيبي - مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:							
III قراءة في نتائج المؤشر								
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:								
التقديرات								
2018	2017	2016	2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
87	85	79	77	2014	2013	2012	نسبة مائوية	نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة
				75	69	51.5		

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

بلغ معدّل الإنجاز بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة (2011-2012-2013) 55,7%. وينتظر أن تسجّل نسبة الإنجاز بدءاً من سنة 2015 وإلى غاية 2016 إستقراراً في حدود النسبة المسجّلة في 2014 (مع زيادة طفيفة)، وذلك بالنظر لمغادرة 3 مراقبين عامين لهيئة الرقابة العامة بموجب بلوغ سن التقاعد، وهو ما سينعكس على مستويات التأطير وبالتالي على سير العمل ونسق الإنجاز. ومن المؤمل أن تشهد سنة 2017 عودة تدريجية لتطور نسبة الإستجابة لطلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة لتتجاوز الـ 80%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تطوير كفاءة المراقبين من خلال التكتيف من الدورات التكوينية.
- ترفيع نسق إنجاز الأبحاث من خلال الضغط أكثر ما يمكن على الكلفة الزمنية المخصّصة لكلّ بحث.
- انتداب عدد كاف من المراقبين.
- توفير المعدّات اللوجستية اللازمة للعمل (سيارات المصلحة، الحواسيب المحمولة، البرمجيات المعلوماتية المستعملة في التدقيق).

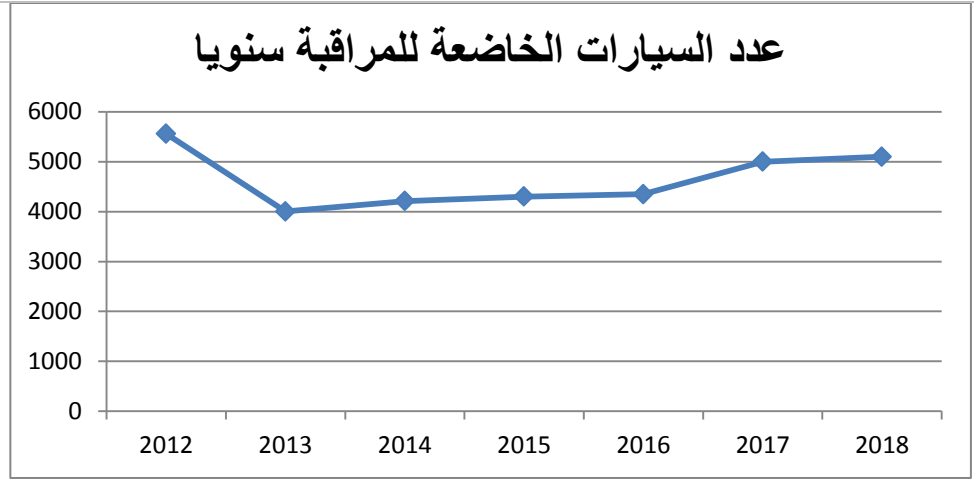
5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- نقص في الموارد البشرية (عدد محدود جداً من المراقبين المباشرين خلال 2012 و 2013) والمادية (عدد سيارات المصلحة لا يتجاوز الـ 3 إحداها كثيرة العطب).
- تنامي غير مسبوق لعدد ملفات الفساد الإداري التي تمّت إحالتها للهيئة بعد الثورة وخاصة بدءاً من سنة 2012.
- إلترام الهيئة بإنجاز برنامج تفقّد سنوي بالتوازي مع طلبات التدخّل الرقابي غير المبرمجة والتي هي موضوع هذا المؤشر.

بطاقة المؤشر عدد السيارات الإدارية التي خضعت للمراقبة

رمز المؤشر:	3-4-3-3							
تسمية المؤشر:	عدد السيارات الإدارية التي خضعت للمراقبة.							
تاريخ تحيين المؤشر:	كلّ سداسية							
I الخصائص العامة للمؤشر								
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها							
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	مراقبة التصرف في أملاك الدولة							
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي							
تعريف المؤشر:	متابعة نسق مراقبة السيارات الإدارية على الطريق.							
نوع المؤشر:	مؤشر منتج (كمي)							
طبيعة المؤشر:	مؤشر نشاط							
التفريعات:	مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية، و مصالح وزارة الدّاخلية (الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق).							
II التفاصيل الفنية للمؤشر								
طريقة احتساب المؤشر:	عدد السيارات الإدارية التي خضعت للمراقبة خلال السنة المعنية.							
وحدة المؤشر:	وحدة عددية (عدد)							
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد الدّوريات المنجزة. - عدد السيارات التي خضعت للمراقبة. - عدد محاضر المخالفات.							
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	من خلال المعطيات الأساسية الواردة أعلاه							
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير النشاط السنوي لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية							
تاريخ توفر المؤشر:	نهاية كل سنة							
القيمة المستهدفة للمؤشر:	6000 سيارة إدارية سنويا							
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	محمد الهادي السنوسي - مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية.							
III قراءة في نتائج المؤشر								
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:								
مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			التقديرات			
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السيارات الإدارية الخاضعة للمراقبة سنويا	عدد	5559	4003	4211	4300	4350	5000	5100
2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :								
سجل تراجع ملحوظ في عديد الدّوريات المنجزة وبالتالي في عدد السيّارات التي خضعت للمراقبة منذ سنة 2011 (عقب إندلاع ثورة 14 جانفي) وذلك بالنظر لعدم توفر سيارات الأمن العمومي التي تعتمد عليها الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق بالنظر إلى الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد عقب الثورة.								
مع الإشارة إلى أنّ برمجة عمليات المراقبة هي برمجة شهرية، وبالتالي فإنّه يتعدّر تقديم تقديرات سنوية للسنوات القادمة، خاصّة وأنّ إنجاز هذه العمليات هو رهين تعاون المصالح الأمنية بالأساس، واستقرار الظروف الأمنية بالبلاد								

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- ترفيع نسق إنجاز عمليات المراقبة للسيارات الإدارية على الطريق خاصّة مع عودة الظروف الأمنية للإستقرار تدريجيا.
- رفع مستوى التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والنظر في إحداث فريق مراقبة بالنسبة لكل ولاية كالنظر أيضا في إمكانية توفير عنصر التفرغ لأعوان المراقبة.

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

سجّل تراجع في عدد الدوريات المنجزة في 2013 (128) مقارنة بـ 2012 (204) وبالتالي في عدد السيارات التي خضعت للمراقبة وذلك بالنظر لعدم توقّر سيارات الأمن العمومي التي تعتمد عليها الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق بالنظر للظروف الأمنية التي عاشتها البلاد خاصّة في النّصف الثاني من سنة 2013.

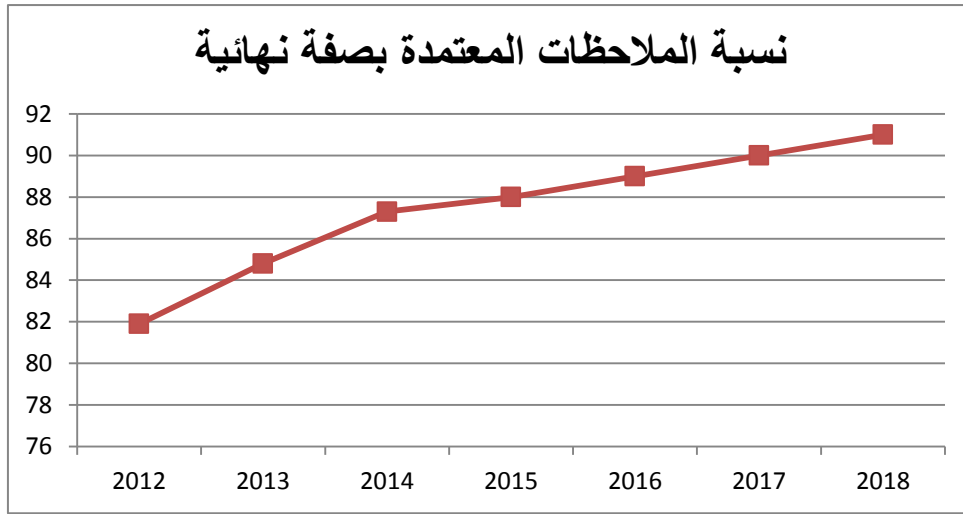
بطاقة المؤشر نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية

4-4-3-3	رمز المؤشر:							
نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	تسمية المؤشر:							
كلّ سداسية	تاريخ تحيين المؤشر:							
I الخصائص العامة للمؤشر								
ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:							
مراقبة التصرف في أملاك الدولة	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:							
تطوير آليات التدقيق والرقابة على التصرف العمومي	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:							
متابعة نسبة ملاحظات تقارير الرقابة المعتمدة بصفة نهائية.	تعريف المؤشر:							
مؤشر منتج (كمي)	نوع المؤشر:							
مؤشر فاعلية	طبيعة المؤشر:							
مصالح هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية، و مصالح مختلف الوزارات (المركزية والجهوية) الخاضعة للرقابة أو التي يخضع الهيكل المراقب لإشرافها.	التفريعات:							
II التفاصيل الفنية للمؤشر								
عدد ملاحظات تقارير الرقابة التي تم إعتماها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية / العدد الجملي لملاحظات تقارير الرقابة (تقارير التفقد) في السنة المعنية	1. طريقة احتساب المؤشر:							
نسبة مائوية	2. وحدة المؤشر:							
- العدد الجملي لملاحظات تقارير التفقد النهائي في السنة المعنية . - عدد ملاحظات تقارير التفقد (النهائية) التي تم اعتمادها بصفة نهائية (الإقرار بصحتها) في السنة المعنية	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
تقارير التفقد (النهائية) الصادرة في السنة المعنية	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
تقارير التفقد النهائية الصادرة في السنة المعنية.	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:							
نهاية كل سنة	6. تاريخ توفر المؤشر:							
91 %	7. القيمة المستهدفة للمؤشر:							
توفيق المسعودي – مراقب عام لأملاك الدولة والشؤون العقارية.	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:							
III قراءة في نتائج المؤشر								
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:								
التفديرات								
2018	2017	2016	2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2014	2013	2012	2014	2013	2012	نسبة مائوية	نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	
91	90	89	88	87.3	84.8	81.9	نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	

1- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر :

سجلت نسبة الملاحظات الواردة بتقارير التفقد النهائية (والمعلقة بإثارة نقائص وإخلالات متعلقة بالتصرف العمومي) والتي تم إعتماؤها والإقرار بصحتها بصفة نهائية، سجلت إرتفاعا مطردا في السنوات الأخيرة، حيث تطورت هذه النسبة بـ 8.4 % في 2014 مقارنة بـ 2011 ومن المتوقع أن يواصل نسق التطور سيره التصاعدي في السنوات المقبلة إلى غاية 2018 وذلك بالنظر للتحسن الملحوظ في مستوى تأطير المراقبين ومتابعة أعمالهم، وكذلك لإعتمااد الهيئة على سياسة نشيطة على مستوى دورات التكوين والتربصات الخاصة بالمراقبين.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر :

- دعم الدورات التكوينية للمراقبين
- اعتماد وتكريس معايير التدقيق الدولية
- وضع تنميطة متكامل لمختلف النقائص والإخلالات على مستوى مختلف اوجه التصرف

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر :

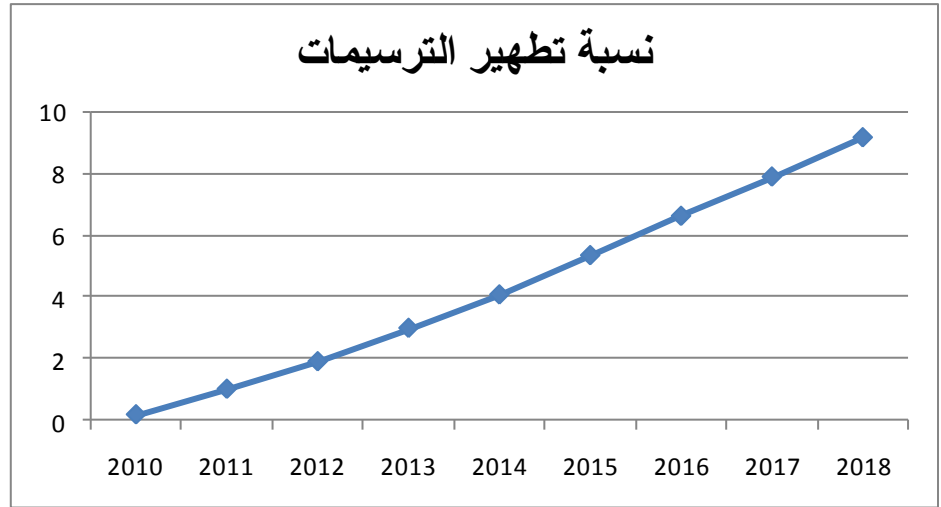
- نقص في الموارد البشرية والنادية
- تكليف هيئة الرقابة العامة بإنجاز العديد من أعمال التفقد بالتوازي مع مهمات التفقد المعقدة مما يؤثر سلبا على تطور هذا المؤشر.

بطاقة المؤشر: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص

1-5-4-3	رمز المؤشر:																								
نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى	تسمية المؤشر:																								
الثلاثية الأولى من السنة المالية	تاريخ تحيين المؤشر:																								
I الخصائص العامة للمؤشر																									
ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها	البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:																								
ضبط الأملاك العمومية	البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:																								
تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة	الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:																								
متابعة تطور عملية تطهير العقارات المسجلة و المرسة بسجل أملاك الدولة	تعريف المؤشر:																								
مؤشر منتج	نوع المؤشر:																								
مؤشر فاعلية	طبيعة المؤشر:																								
الإدارة المركزية	التقريعات:																								
II التفاصيل الفنية للمؤشر																									
عدد الترسيمات المتعلقة بالعقارات المسجلة التي تم تطهيرها بملك الدولة الخاص و الكائنة بتونس الكبرى / عدد الترسيمات المزمع تطهيرها	طريقة احتساب المؤشر:																								
نسبة مائوية	وحدة المؤشر:																								
- عدد الترسيمات التي تم تطهيرها - العدد الجملي للترسيمات بمنظومة "صايب"	المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:																								
- تقارير و بطاقات وصفية - ملفات إدارية	طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:																								
قاعدة البيانات لمنظومة صايب الخاصة بسجلات أملاك الدولة والمعائنات الميدانية	مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:																								
نهاية كل سنة	تاريخ توفر المؤشر:																								
431 ترسيما	القيمة المستهدفة للمؤشر:																								
عز الدين العوسجي : مدير	المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:																								
III قراءة في نتائج المؤشر																									
1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر																									
<table border="1"> <thead> <tr> <th colspan="3">التقديرات</th> <th rowspan="2">2015</th> <th colspan="3">الإنجازات</th> <th rowspan="2">الوحدة</th> <th rowspan="2">مؤشر قيس الأداء</th> </tr> <tr> <th>2018</th> <th>2017</th> <th>2016</th> <th>2014</th> <th>2013</th> <th>2012</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>9.16</td> <td>7.88</td> <td>6.61</td> <td>5.33</td> <td>4.06</td> <td>2.97</td> <td>1.89</td> <td>نسبة مائوية</td> <td>نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى</td> </tr> </tbody> </table>		التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء	2018	2017	2016	2014	2013	2012	9.16	7.88	6.61	5.33	4.06	2.97	1.89	نسبة مائوية	نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى
التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء																	
2018	2017	2016		2014	2013	2012																			
9.16	7.88	6.61	5.33	4.06	2.97	1.89	نسبة مائوية	نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى																	
2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر																									
<p>- انطلقت عملية تطهير وتحيين سجلات أملاك الدولة الخاصة سنة 2010 وقد تم خلال هذه السنة تحيين 8 ترسيما من مجموع 4703 ترسيما مستهدفا بهذه العملية.</p> <p>- وتواصلت عملية التطهير والتحيين خلال السنوات المالية ليتم تسجيل 191 عملية تحيين وتطهير لعقارات مسجلة وكائنة بتونس الكبرى أي بنسبة تقارب 4% من مجموع الترسيمات المستهدفة إلى حدود نهاية سنة 2014.</p>																									

- وبإحتساب معدل تطهير 60 ترسيما سنويا فإن نسبة التطهير سوف تشهد تطورا يقدر بـ 1,27 % سنويا ليصل في موفى 2018 إلى 9.16%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر
من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تطهير السجلات :

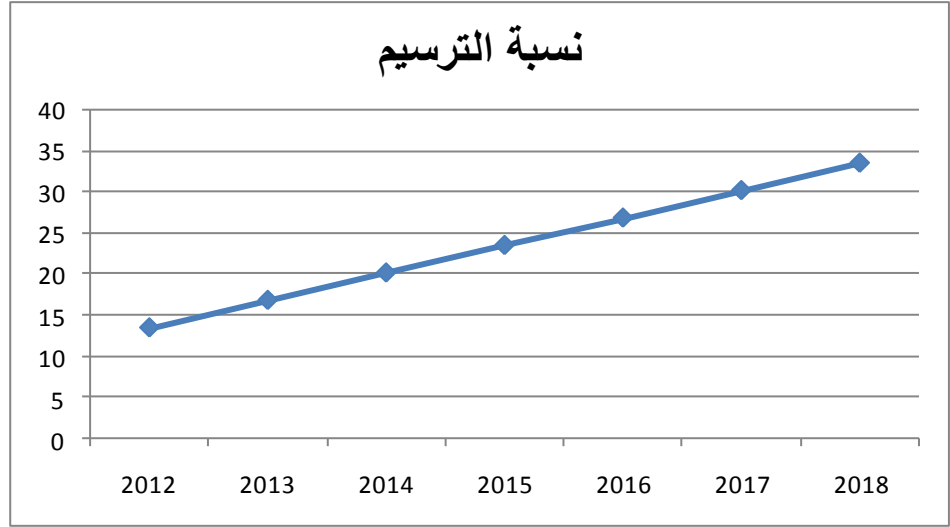
- ترفيع نسق المعاينات الميدانية
- مراجعة السجلات العقارية بإدارة الملكية العقارية
- مراجعة مصالح التصرف في أملاك الدولة في الوزارة ومصالح الأرشيف عند الإقتضاء
- مراجعة مختلف مصالح الوزارات عند الإقتضاء

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- المؤشر يقتصر على العقارات المرسمة والكائنة بتونس الكبرى في حين أن الترسيمات التي تستوجب التطهير تتوزع على كامل تراب الجمهورية
- المؤشر لا يعكس أهمية العمل اليومي لعمليات الترسيم المتعلقة بتعيين المعطيات أو الترسيمات الجديدة وكذلك عمليات تجميع أو تشييت العقارات حسب نوعية الترسيم.

بطاقة المؤشر: نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى

رمز المؤشر:	2-5-4-3							
تسمية المؤشر:	نسبة ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى							
تاريخ تحيين المؤشر:	الثلاثية الأولى من السنة الموالية							
I الخصائص العامة للمؤشر								
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها							
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:	ضبط الأملاك العمومية							
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:	تحقيق النجاعة في استغلال سجلات ملك الدولة							
تعريف المؤشر:	متابعة تطور عملية ترسيم المساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى							
نوع المؤشر:	مؤشر منتج							
طبيعة المؤشر:	مؤشر فاعلية							
التفريعات:	الإدارة المركزية							
II التفاصيل الفنية للمؤشر								
طريقة احتساب المؤشر:	عدد المساكن التي تم ترسيمها							
وحدة المؤشر:	العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى							
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	نسبة مائوية							
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	- عدد المساكن التي تم ترسيمها - العدد الجملي للمساكن الإدارية بولايات تونس الكبرى							
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	شهادات ترسيم							
تاريخ توفر المؤشر:	بنوك المعلومات المستهدفة							
القيمة المستهدفة للمؤشر:	نهاية كل سنة							
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	1609 مسكنا 540 مسكنا							
III قراءة في نتائج المؤشر								
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:								
مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			التقديرات			
		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة المساكن الإدارية بولاية تونس الكبرى	نسبة مائوية	13.42	16.78	20.13	23.49	26.84	30.20	33.55
2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر								
يشهد بنك المعلومات الخاص بمساكن الدولة عمليات تحيين متواصلة تتعلق أساسا بالوضعية العقارية للمسكن وترسيم العقار بسجلات أملاك الدولة وانطلقت عملية ترسيم المساكن الإدارية بتونس الكبرى منذ سنة 2010 ليشمل إلى نهاية سنة 2014 (324 مسكنا)								
وشهدت نسبة الترسيم تطورا ملحوظا حيث بلغت 20.13 % سنة 2014. وبإعتماد معدل ترسيم 54 مسكنا سنويا أي ما يعادل 3.35 % يمكن أن تصل في نهاية سنة 2018 إلى 33.55 %.								



- 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر**
 من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة لعملية تحيين بنك المعلومات:
 - مراسلة إدارات الملكية العقارية لطلب شهادات ملكية
 - القيام بالمعاينات الميدانية
 - مراسلة الإدارة العامة للتصرف والبيوعات

- 5- تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر**
 - هذا المؤشر لا يغطي كامل تراب الجمهورية بل تونس الكبرى كقسط أول.

**بطاقة المؤسسات العمومية
المتدخلة
في برنامج ضبط أملاك الدولة
و حماية حقوقها:
مؤسسة الملكية العقارية**

1- تقديم إستراتيجية إدارة الملكية العقارية :

إن لمهمة مؤسسة إدارة الملكية العقارية المتمثلة في مسك السجل العقاري دور رئيسي في المساهمة في السياسة التنموية للدولة من خلال تأدية وظائفها المتمثلة في حفظ الحقوق العينية المتعلقة بالعقارات و إشهارها بالسجل العقاري لفائدة المتعاملين معها، و ما يترتب عن ذلك من أثر إيجابي على دفع الاستثمار و تطوير مجالات التنمية . ولغاية دعم هذه المهمة فإن المؤسسة وجهت خياراتها الإستراتيجية على المدى المتوسط نحو تطوير وظائفها لبلوغ درجة أعلى من الجودة عند إسداؤها لخدماتها للمتعاملين على السجل العقاري من خلال مزيد تعصير طرق العمل بإرساء إدارة إلكترونية وتطوير التجهيزات و تنمية مواردها البشرية و ملائمة التنظيم الهيكلي للمؤسسة مع هذه الخيارات الإستراتيجية و دعم اللامركزية.

2- المحاور الإستراتيجية للمؤسسة :

ترتكز إستراتيجية إدارة الملكية العقارية في مسك السجل العقاري بالنسبة للسنوات الثلاث القادمة على المحاور الرئيسية التالية :

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية و ذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات و ضمان دقتها وسلامتها.
- تطوير أساليب الحفظ و التصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ و طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم .
- تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري و ذلك بتوفير الكفاءات اللازمة وتنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية .
- تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري و رقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.
- ملائمة التنظيم الهيكلي للمؤسسة مركزيا و جهويا مع خياراتها الإستراتيجية على المدى المتوسط

3- تحديد الأهداف الإستراتيجية :

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية ،
- تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم المحفوظة مركزيا ،
- تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري ،
- تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم و استغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري .
-

4- أنشطة مؤسسة إدارة الملكية العقارية لسنة 2016

الإعتمادات المبرمجة	الأنشطة	تقديرات 2016	وحدة القيس	الأهداف
الهدف 1: تقليص آجال إسداء الخدمات				
	تطوير المسلك التنظيمي لمعالجة مطالب الترسيم بين التركيز التدريجي بالإدارات الجهوية للمنظومة الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري مع تأطير وتأهيل الموارد البشرية و المعدات التي تستعمل.	82,0%	نسبة مأوية	المؤشر 1-1 : نسبة الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد لإنجاز العمليات العقارية
الهدف 2 : ضمان دقة و سلامة الخدمات				
	دعم الموارد البشرية و تكوينها و تأطيرها مع توفير و تعصير وسائل العمل للتقليص من عدد الأخطاء .	495	العدد	المؤشر 1-2 : عدد عمليات إصلاح الأخطاء بالسجل العقاري الصادرة عن الإدارة
الهدف 3: تعصير فضاءات الحفظ و طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم				
	إبرام صفقات إقتناء الرفوف و المعدات.	30,0%	نسبة مأوية	المؤشر 1-3 : نسبة تجديد الرفوف و المعدات الخصوصية بفضاءات الأرشيف
	تخزين الوثائق باستعمال التقنيات الميكروغرافية مع تأمين صيانة المعدات الخاصة بها	95	متر خطي	المؤشر 2-3 : حجم الوثائق المعالجة ميكروغرافيا
الهدف 4 : توفير الكفاءات اللازمة و تميمتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ مهمة مسك السجل العقاري				
	الانتدابات و الترقيات إلى الصنف أ	61%	نسبة مأوية	المؤشر 1-4 : نسبة تأطير أعوان الإدارة
	إجراء مناظرات سنوية للترقيات في الرتب و الخطط الوظيفية .	33%	نسبة مأوية	المؤشر 2-4 : نسبة ترقية الأعوان
	إجراء مراحل و دورات تكوينية لفائدة الأعوان و الإطارات .	7%	نسبة مأوية	المؤشر 3-4 : نسبة الأعوان الذين خضعوا لدورة تكوينية على الأقل
الهدف 5: تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية				
	التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .	10	العدد	المؤشر 1-5 : عدد الإدارات الجهوية التي شملها التعميم
	التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .	7,5%	نسبة مأوية	المؤشر 2-5 : نسبة الرسوم العقارية الإعلامية
الهدف 6 : رقمنة الرسوم العقارية				
	الترفيغ في نسق أعمال رقمنة الرسوم العقارية و توفير المعدات الضرورية لذلك	94,5%	نسبة مأوية	المؤشر 1-6 : نسبة الرسوم العقارية المرقمنة
الهدف 7: بناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية				
	الترفيغ في نسق أعمال إدراج معطيات الرسوم الملخصة بقاعدة بيانات الفهارس الهجائية	40,6%	نسبة مأوية	المؤشر 1-7 : نسبة الرسوم الملخصة و المخزنة بقاعدة بيانات الفهارس الهجائية

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
المتعلقة بمسك السجل العقاري
بإدارة الملكية العقارية

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1-1

- تسمية المؤشر: نسبة الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد لإنجاز العمليات العقارية
- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة.

(1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تقليص آجال إسداء الخدمة.
- تعريف المؤشر: يمثل هذا المؤشر نسبة الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد لإنجاز العمليات العقارية الذي تم ضبط معاييره بمقتضى قرار وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرخ في 3 جوان 2013
- نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج.
- التفريعات: الإدارات الجهوية للملكية العقارية.

(2) قراءة فى نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):
- تحليل وتعليق على النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تطوير المسلك التنظيمي لمعالجة مطالب الترسيم بين التركيز التدريجي بالإدارات الجهوية للمنظومة الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري مع تأهيل الموارد البشرية و المعدات التي تستعمل.

(3) قراءة فى التفاصيل الفنية للمؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات الإدارات الجهوية.
- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالإعتماد على المنظومات الإعلامية المركزة بالإدارات الجهوية.
- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتنسيق و الإعلام والعلاقات العامة.
- تاريخ توفر المؤشر: تاريخ ختم آخر يومية من كل سنة
- طريقة احتساب المؤشر: قاعدة حسابية : عدد الإدارات الجهوية التي لم تتجاوز الأجل الأقصى المحدد لإنجاز العمليات العقارية / العدد الجملي للإدارات الجهوية
- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1-2

- تسمية المؤشر: عدد عمليات إصلاح الأخطاء بالسجل العقاري الصادرة عن الإدارة.

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان دقة و سلامة الخدمات.

- تعريف المؤشر: معرفة عدد القرارات غير الشرعية الصادرة عن الإدارة من خلال مراجعتها

تلقائيا أو بطلب ممن له مصلحة.

- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج

-التفريعات: الإدارات الجهوية للملكية العقارية، الإدارة العامة لمراقبة أعمال الترسيم و التحرير، الإدارة

العامة للدراسة القانونية و النزاعات.

2) قراءة فى نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):

- تحليل وتعليق على النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: دعم الموارد البشرية و تكوينها

وتأطيرها مع توفير و تعصير وسائل العمل للتقليل من نسبة الأخطاء.

3) قراءة فى التفاصيل الفنية للمؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات الإدارات الجهوية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: التجميع الآلي للمعطيات عن طريق قواعد البيانات

والإحصائيات.

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتنسيق و الإعلام والعلاقات العامة.

- تاريخ توفر المؤشر: تاريخ ختم آخر يومية من كل سنة

- طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد عمليات الإصلاح.

- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا شي

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1-3

- تسمية المؤشر: نسبة تجديد الرفوف والمعدات الخصوصية بفضاءات الأرشيف

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

(1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعصير فضاءات الحفظ وتطوير طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم

- تعريف المؤشر: يبرز المؤشر نسبة فضاءات الأرشيف بالإدارات الجهوية التي تم تجديد رفوفها والمعدات الخاصة بها و المبرمج تجديدها.

- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج

- التفريعات: الإدارات الجهوية للملكية العقارية – والأرشيف المركزي

(2) قراءة في نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (جدول):

- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إبرام صفقات إقتناء الرفوف والمعدات.

(3) قراءة في نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارة التوثيق والأرشيف

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات بعد الإنجاز

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة التوثيق والأرشيف

- تاريخ توفر المؤشر: تاريخ تسلم الرفوف والمعدات

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الفضاءات التي جددت معداتها / العدد الجملي للفضاءات

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شئ

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 2-3

- تسمية المؤشر: حجم الوثائق المعالجة ميكروغرافيا

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

(1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعصير فضاءات الحفظ وتطوير طرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم

- تعريف المؤشر: توضيح المفاهيم: يبرز المؤشر الحجم السنوي للرصيد الوثائقي المعالج

ميكروغرافيا وتطوره، ويحدد هذا الحجم بحساب المتر الخطي

- نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج

- التفريعات: إدارة التوثيق والأرشفة

(2) قراءة في نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (جدول):

- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تخزين الوثائق باستعمال التقنيات

الميكروغرافية مع تأمين صيانة المعدات الخاصة بها

(3) قراءة في نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إدارة التوثيق والأرشفة

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات التوثيق والأرشفة

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة التوثيق والأرشفة

- تاريخ توفر المؤشر: مع نهاية كل سنة

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الأمتار الخطية من الوثائق المعالجة ميكروغرافيا

- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا شئ

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1-4

- تسمية المؤشر: نسبة تأطير أعوان الإدارة

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ البرنامج

- تعريف المؤشر: نسبة تأطير أعوان الإدارة : إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين

معها وتأمين جودتها يتطلب المحافظة على نسبة تأطير للأعوان مرتفعة ومحافظة على مستوى

معين لعدد الأعوان من صنف أ.

- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج

- التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) قراءة فى نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):

- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: الانتدابات والترقيات إلى الصنف أ

3) قراءة فى نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تجميع المعطيات بالاعتماد على منظومة " إنصاف " .

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة – إدارة الشؤون

الإدارية والمالية – الإدارة الفرعية للموارد البشرية والمالية.

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان من صنف " أ " / العدد الجملي لأعوان إدارة الملكية العقارية.

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شئ.

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر 2-4

- تسمية المؤشر: نسبة ترقية أعوان الإدارة

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

(1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ مهمة مسك السجل العقاري.

- تعريف المؤشر: إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين معها وتأمين جودتها يتطلب

المحافظة على نسق تحفيزي للأعوان و الإطارات و كذلك نسبة ترقية للأعوان مرتفعة ستؤمن

المحافظة على مردودية أحسن وأكثر نجاعة في العمل.

- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

(2) قراءة في نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (جدول):

- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إجراءات مناظرات سنوية للترقيات في

الرتب و الخطط الوظيفية

(3) قراءة في نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تجميع المعطيات بالاعتماد على إحصائيات المناظرات

والتسميات في الخطط الوظيفية

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة – إدارة الشؤون

الإدارية والمالية – الإدارة الفرعية للموارد البشرية والمالية.

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان الذين تمت ترقيتهم بعنوان كل سنة / العدد الجملي لأعوان

المتوفر فيهم شرط المشاركة في المناظرات.

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شئ.

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 3-4

- تسمية المؤشر: نسبة الأعوان الذين خضعوا لدورة تكوينية على الأقل

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

(1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: توفير الكفاءات اللازمة و تنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ مهمة مسك السجل العقاري.

- تعريف المؤشر: إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين معها وتأمين جودتها و تفادي الأخطاء يتطلب محافظة الأعوان و الإطارات على مستوى مؤهلات مهنية تواكب متطلبات العمل الحديثة و المعارف القانونية الدقيقة و تقنيات معالجة ودراسة ملفات الترسيم علاوة على تدريبهم على استعمال وسائل العمل العصرية ، لذلك فإن دور مراحل تكوين و رسكلة الأعوان يعد العمود الفقري لسياسة المؤسسة في تنمية مواردها البشرية.

- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

(2) قراءة في نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (جدول):

- تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الخاصة بالمؤشر

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إجراء مراحل و دورات تكوينية لفائدة الأعوان و الإطارات .

(3) قراءة في نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تجميع المعطيات بالاعتماد على إحصائيات تتعلق بالدورات التكوينية التي تنجزها الإدارة .

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة – الإدارة الفرعية للتكوين والتقييم والأساليب والتنظيم.

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة احتساب المؤشر: العدد السنوي للأعوان الذين خضعوا لدورة تكوينية على الأقل / العدد

الجمالي للأعوان.

- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا شئ.

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1-5

- تسمية المؤشر: عدد الإدارات الجهوية التي شملها تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

(1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل

العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية

- تعريف المؤشر: إن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين معها وتأمين جودتها تتطلب،

علاوة على تأهيل المؤهلات مهنية للأعوان و الإطارات، استغلالهم للمنظومة الإعلامية الشاملة

لمعالجة بيانات السجل العقاري بتركيزها في مراكز عملهم بالإدارات الجهوية التي يعملون بها، و

سيمكن المؤشر من الوقوف على مدى تقدم برنامج إدارة الملكية العقارية لتعميم تركيز المنظومة

الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية .

- نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

(2) قراءة في نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (جدول):

- تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية

الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .

قراءة في نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الإعلامية

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الإدارات الجهوية.

- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 2-5

- تسمية المؤشر: نسبة الرسوم العقارية الإعلامية

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعميم تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل

العقاري على جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية

- تعريف المؤشر: إن استغلال المؤسسة للمنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري

والمركزة في عدد من إداراتها الجهوية يمكن من إستخراج الرسوم العقارية إعلاميا بعد أن كانت تعد يدويا

عن طريق النسخ من طرف الأعوان و هو ما مكن من ربح الوقت و التقليل بصفة ملحوظة من الأخطاء

عند القيام بنسخ الترسيمات يدويا على سجلات الرسوم العقارية و سيتمكن المؤشر من الوقوف على مدى

تطور نسبة الرسوم المستخرجة إعلاميا عن طريق المنظومة.

- نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) قراءة في نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (جدول):

- تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: التقدم في تعميم المنظومة الإعلامية

الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري بالإدارات الجهوية .

قراءة في نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بصفة آلية من المنظومة.

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الإعلامية

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة احتساب المؤشر عدد الرسوم العقارية الإعلامية / العدد الجملي للرسوم العقارية.

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1-6

- تسمية المؤشر: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

1) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة و حماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رقمنة الوثائق المتعلقة بمسك السجل العقاري

- تعريف المؤشر: تتضمن المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري جانبا يتعلق

بتوفير إمكانية الإطلاع اللامادي من طرف المتعاملين مع الإدارة على نسخ من الرسوم العقارية

المنسوخة يدويا بالإدارة الجهوية للملكية العقارية، و يتطلب ذلك تنفيذ أعمال رقمنة هذه الرسوم

باستعمال المساحات الضوئية . و سيمكن المؤشر من الوقوف على مدى تقدم هذه الأعمال و نسبة هذه

الرسوم المرقمنة بجميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية .

- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

2) قراءة فى نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر(جدول):

- تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: الترفيع فى نسق أعمال رقمنة الرسوم

العقارية و توفير المعدات الضرورية لذلك

قراءة فى نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بصفة آلية من المنظومة مقارنة بالحجم الوثائقي الجملي

المحفوظ بالأرشفيف.

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:إدارة الإعلامية

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الوثائق المرقمنة / العدد الجملي للوثائق المحفوظ بالأرشفيف.

- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا شئ.

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1-7

- تسمية المؤشر: نسبة الرسوم الملخصة و المخزنة بقاعدة بيانات الفهارس الهجائية

- تاريخ تحيين المؤشر: نهاية السنة

(4) الخصائص العامة للمؤشر:

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية

- تعريف المؤشر: تتضمن المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري جانب يتعلق بإرساء

قاعدة بيانات خاصة بالفهارس الهجائية التي تمكن من ضبط العقارات المرسمة بالسجل العقاري حسب

الأشخاص المالكين (أشخاص ماديين و معنويين) علما بأن هذا العمل يجرى يدويا بالرجوع إلى الدفاتر

و تتطلب عملية الاستقصاء عن الأملاك وقتا طويلا و جهدا كبيرا لتفادي الأخطاء و توفير المعلومة

الصحيحة في مدة زمنية معقولة . و يندرج بناء قاعدة البيانات المذكورة في إطار تعصير طرق مسك

الفهارس الهجائية و هي من بين مكونات الوظيفة الإشهارية للسجل العقاري. و يمكن المؤشر من

الوقوف على نسبة تلخيص و تخزين الرسوم العقارية بقاعدة البيانات و مدى تقدم الأعمال الخاصة بها

على مستوى جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية.

- نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج

- التفريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للملكية العقارية

(5) قراءة في نتائج المؤشر:

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (جدول):

- تحليل وتعليق النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: الترفيع في نسق أعمال إدراج معطيات

الرسوم الملخصة بقاعدة بيانات خاصة بالفهارس الهجائية .

قراءة في نتائج المؤشر:

- مصدر ونوع المعطيات الأساسية: إحصائيات إدارية.

- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: .

- المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الإعلامية

- تاريخ توفر المؤشر: سنويا.

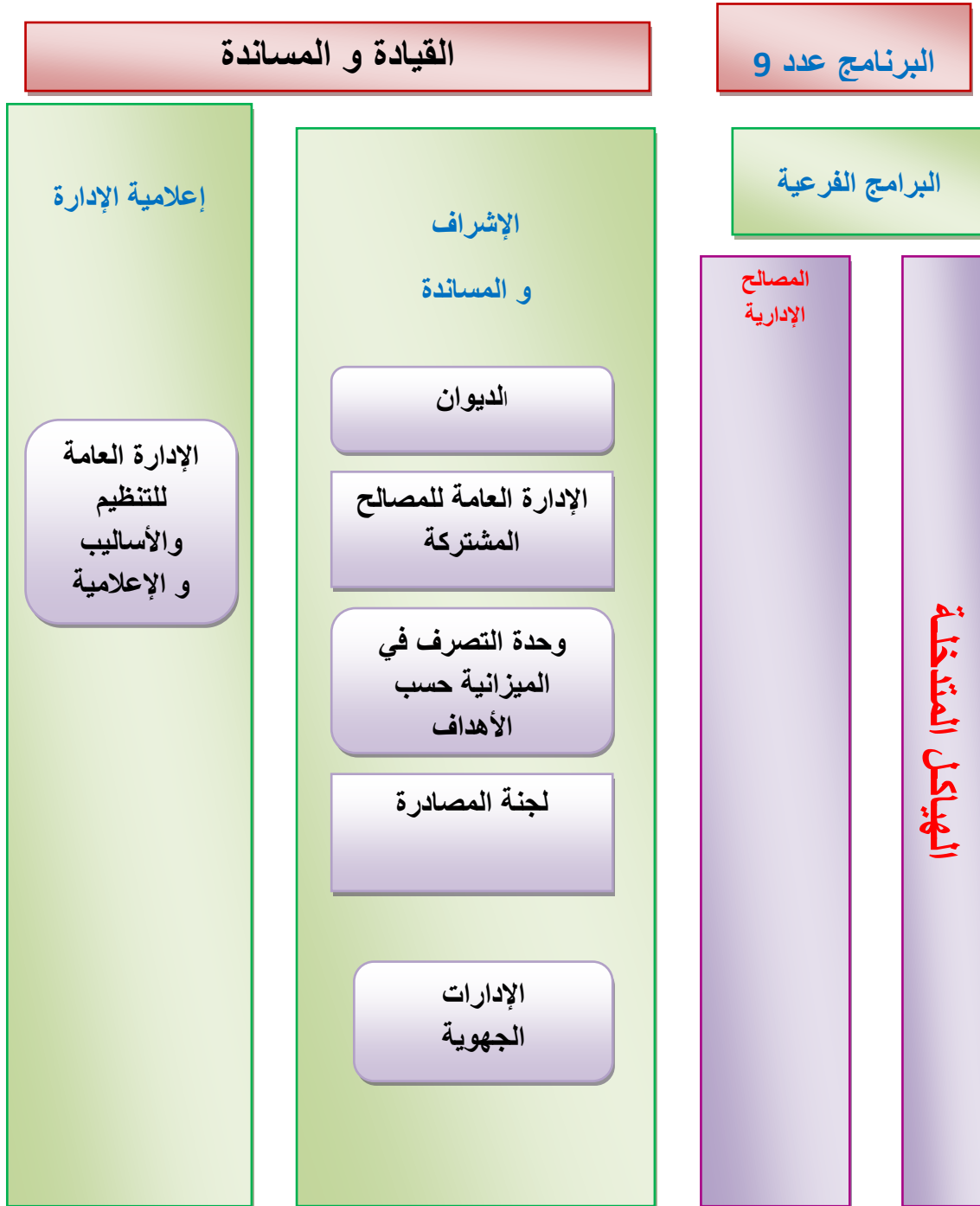
- طريقة احتساب المؤشر: عدد الرسوم العقارية الملخصة / العدد الجملي للرسوم العقارية

- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

برنامج القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيدة هالة مملوك، المديرية العامة للمصالح المشتركة
مدة توليها مهمة رئيس البرنامج: قرار التعيين بصدد الإمضاء

1. تقديم إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" 1-1 خارطة البرنامج



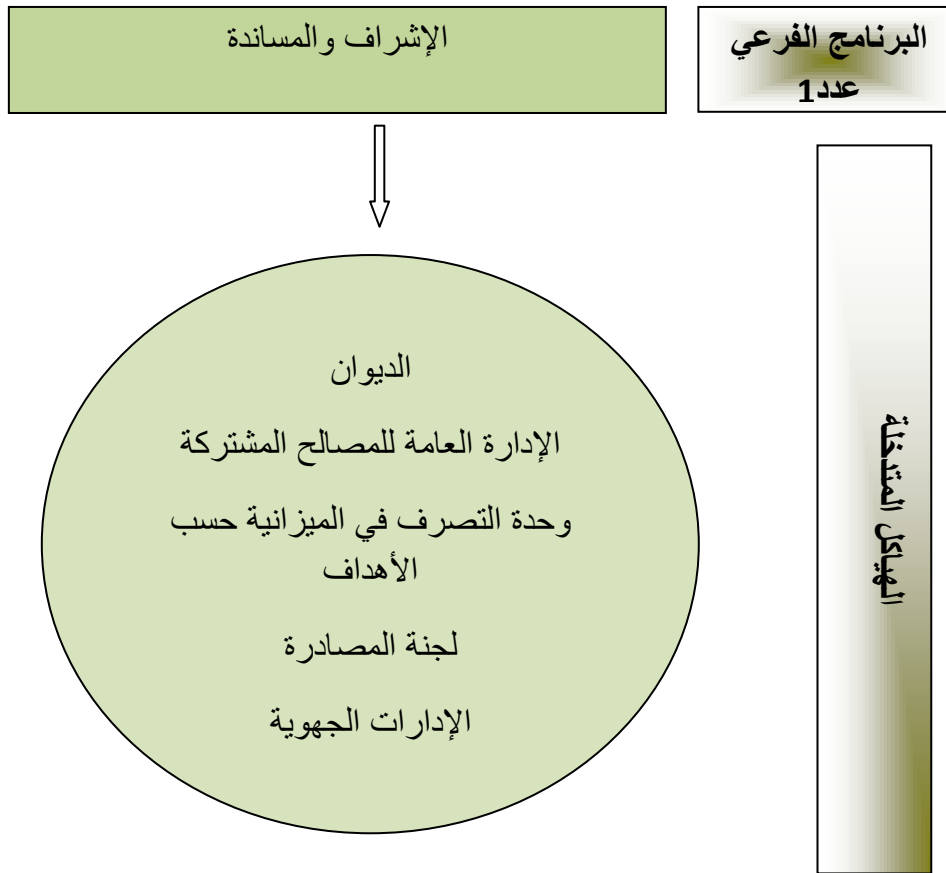
2-1 ضبط إستراتيجية البرنامج:

ترتكز خطة برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على إنتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري و الرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الإستهلاك و تعزيز إستعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها مع المراهنة على حسن تمثيل الوزارة على المستوى الجهوي في نطاق دعم اللامركزية وتأمين ودعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج والمكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

3-1 تحديد البرامج الفرعية و ضبط خارطتها و مشمولاتها

1-3-1 البرنامج الفرعي عدد1: الأشراف والمساندة

*خارطة البرنامج الفرعي عدد1 :

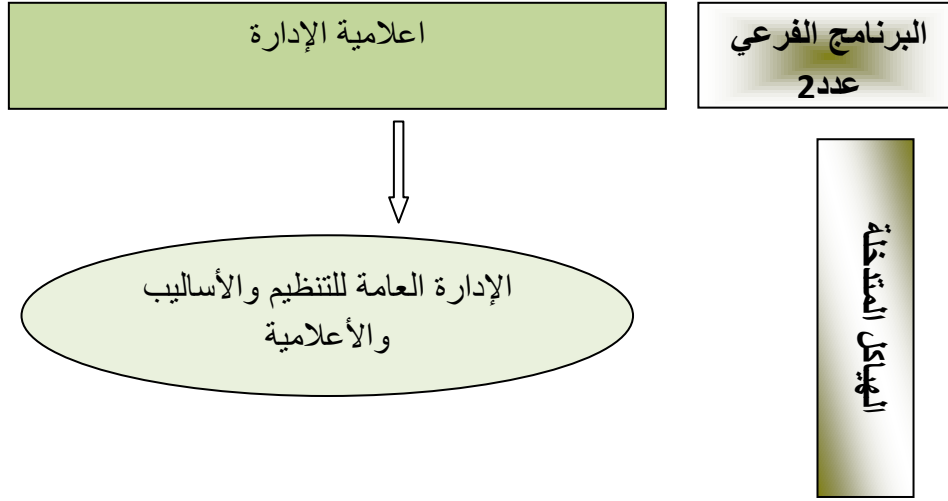


*مشمولات البرنامج الفرعي عدد1:

- ترشيد التصرف في الوسائل البشرية والمادية بكافة مصالح الوزارة
- اعداد برامج التكوين والتدريب لفائدة اعوان الوزارة وفنييها

2-3-1 البرنامج الفرعي عدد2: إعلامية الإدارة

* خارطة البرنامج الفرعي عدد2:



* مشمولات البرنامج الفرعي عدد2:

- تطوير استعمال الإعلامية داخل الإدارة.
- ضمان حسن استعمال وصيانة التجهيزات والبرامج الإعلامية
- دراسة المشاريع الإعلامية المتعلقة بانشطة مختلف مصالح الوزارة وضمن متابعة تنفيذ الإصلاحات المعتمدة في مجال الإعلامية

2- أهداف و مؤشرات قياس أداء برنامج القيادة و المساندة:

1.2 - تقديم أهداف و مؤشرات قياس أداء برنامج القيادة و المساندة:

الهدف 1-1-4 : تحسين التصرف في الموارد البشرية

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية

مرجع الهدف: الإشراف و المساندة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
30	29	28	27.1	12.8	12.4	-	%	المؤشر 1-1-4-1: نسبة التأطير بالإدارات الجهوية
-	200	200	200	200	176	-	عدد	المؤشر 2-1-4-1: الأعدان المنتفعين بدورات تكوينية

الهدف 4-1-2: تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد الوقود

تقديم الهدف: تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد الوقود

مرجع الهدف: الإشراف و المساندة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
	8.5	8.5	8.5	8.5	9.5		المؤشر 1-2-1-4: معدل إستهلاك الوقود للسيارات المصلحة	

الهدف 4-2-3: تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة.

تقديم الهدف: تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة

مرجع الهدف: إعلامية الإدارة

مبررات اعتماد المؤشرات:

مؤشرات الهدف:

تقديرات			2015	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
88.96	88.96	87.97	87	84	86	-	%	المؤشر: 1-3-2-4 نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية
77	247	367	تم تغيير طريقة إحتساب المؤشر	عدد	442	تم تغيير طريقة إحتساب المؤشر	عدد	المؤشر: 2-3-2-4 تجديد أسطول الحواسيب

2-2 تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

الإعتمادات المبرمجة	الأنشطة المبرمجة لسنة 2016	تقديرات 2016	مؤشرات قياس أداء الأهداف	الهدف
	الإنتدابات و النقل نحو الإدارات الجهوية	28	المؤشر 1-1-1-4: نسبة التأطير بالإدارات الجهوية	الهدف 1-1-4: تحسين التصرف في الموارد البشرية
		200	المؤشر 2-1-1-4: الأعدان المنتفعين بدورات تكوينية	
	متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية.	8.5	المؤشر 1-2-1-4: معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة	الهدف 2-1-4: تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد الوقود
	تركيز و تطوير الشبكة المعلوماتية تنفيذ عقد الصيانة في السلامة المعلوماتية تنفيذ عقد الصيانة للشبكة المعلوماتية	87.97	المؤشر: 1-3-2-4: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية	الهدف 3-2-4: تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها و تحسين التجهيزات ذات العلاقة.
		367	المؤشر: 2-3-2-4: تجديد أسطول الحواسيب	

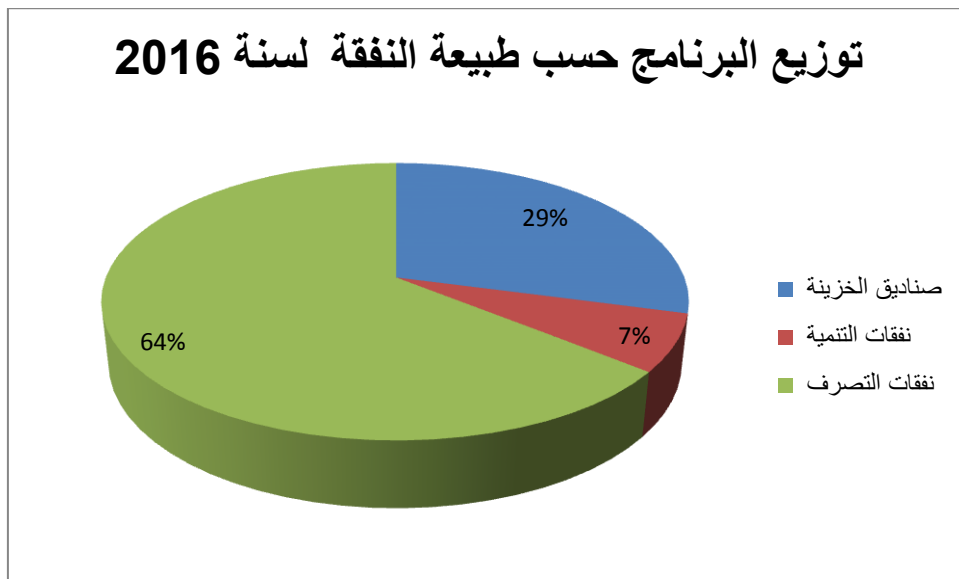
3- نفقات برنامج القيادة والمساندة:

3-1-ميزانية البرنامج : تطور إتمادات برنامج القيادة والمساندة

(بحساب الألف دينار)

نسبة التطور (2016-2015)	تقديرات 2016		قانون المالية 2015 (1) (محين)	إنجازات 2014	بيان البرنامج	
	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع (2)				اعتمادات التعهد
النسبة (%) (1) / (1) - (2)						
10	2.262	24.254	24.254	21.992	-	العنوان الأول: نفقات التصرف
12	2.262	20.984	20.984	18.722	-	التأجير العمومي
-	-	3.137	3.137	3.137	-	وسائل المصالح
-	-	133	133	133	-	التدخل العمومي
10	-279	2.510	1.250	2.789	-	العنوان الثاني: نفقات التنمية
10	-279	2.510	1.250	2.789	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	11.000	11.000	11.000	-	صناديق الخزينة
5,5	1.982,457	37.764	36.504	35.781	-	مجموع البرنامج

(بحساب الألف دينار)

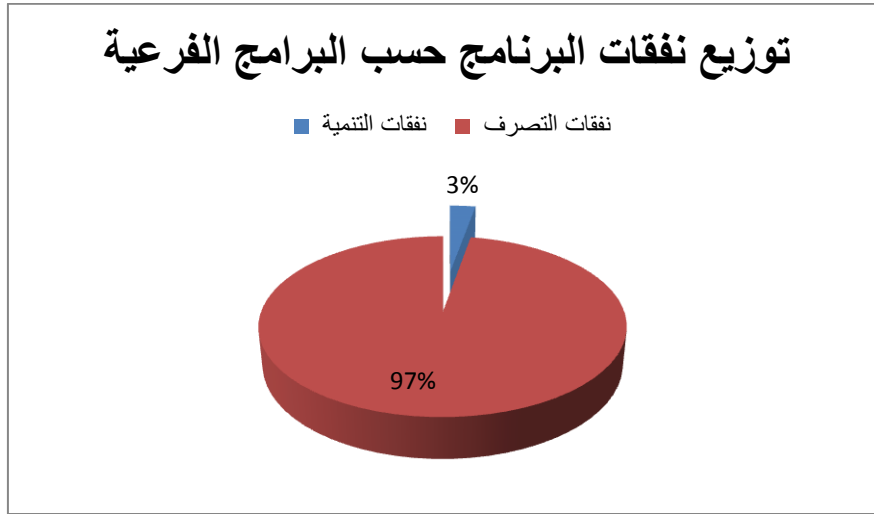


2-3 توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية اعتمادات الدفع

(بحساب الألف دينار)

المجموع حسب طبيعة النفقة	إعلامية الإدارة	الإشراف والمساندة	البرامج الفرعية
			طبيعة النفقة
24.254,000	886,700	23.367,300	نفقات التصرف
20.984,000	886,700	20.097,300	التأجير العمومي
3.137	-	3.137	وسائل المصالح
133	-	133	التدخل العمومي
2.510	210	2.300	نفقات التنمية
2.510	210	2.300	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	التمويل العمومي
11.000		11.000	صناديق الخزينة
37.764	1.096,700	36.667,300	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



3-3- إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج القيادة والمساندة

3-3-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج :

(بحساب الألف دينار)

تقديرات			قانون المالية 2015 (محين)	إنجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
28.799,325	26.306,060	24.254,000	21.992,543	-	-	-	نفقات التصرف
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
25.159,816	22.872,560	20.984	18.722,543	-	-	-	التأجير العمومي
3.491,481	3.293,850	3.137	3.137	-	-	-	وسائل المصالح
148,029	139,650	133	133	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
2.767,275	2.635,500	2.510	2.789	-	-	-	نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
2.767,275	2.635,500	2.510	2.789	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
11.000	11.000	11.000	11.000	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
42.566,601	39.941,560	37.764	35.781,543	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

3-3-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 حسب البرامج الفرعية:

3-3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي الأشراف والمساندة

(بحساب الألف دينار)

تقديرات			ق.م. 2015 (محين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2015	2013	2012	
27.736,172	25.339,557	23.367,300	21.219,053				نفقات التصرف
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
24.096,662	21.906,057	20.097,300	17.949,053	-	-	-	التأجير العمومي
3.491,481	3.293,850	3.137	3.137	-	-	-	وسائل المصالح
148,029	139,650	133	133	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
2.535,750	2.415	2.300	2.579	-	-	-	نفقات التنمية
2.535,750	2.415	2.300	2.579	-	-	-	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
30.271,922	27.754,557	25667300	23.798,053				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

3-3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 للبرنامج الفرعي اعلامية الإدارة

(بحساب الألف دينار)

تقديرات			ق.م. 2015 (مدين)	انجازات			النفقات
2018	2017	2016		2014	2013	2012	
1.063,153	966,503	886,700	773,490	-	-	-	نفقات التصرف
-	-	-	-	-	-	-	على موارد الميزانية
1.063,153	966,503	886,700	773,490				التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
231,525	220,500	210	210	-	-	-	نفقات التنمية
							على موارد الميزانية
231,525	220,500	210	210				الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد موارد القروض الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1.294,678	1.187,003	1.096,700	983,490				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج القيادة و المساندة

بطاقة المؤشر: نسبة التأطير

رمز المؤشر: 1-1-1-4

تسمية المؤشر: نسبة التأطير

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: (indicateur de moyen)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
7. التفريعات: الإدارات الجهوية

التفاصيل الفنية للمؤشر

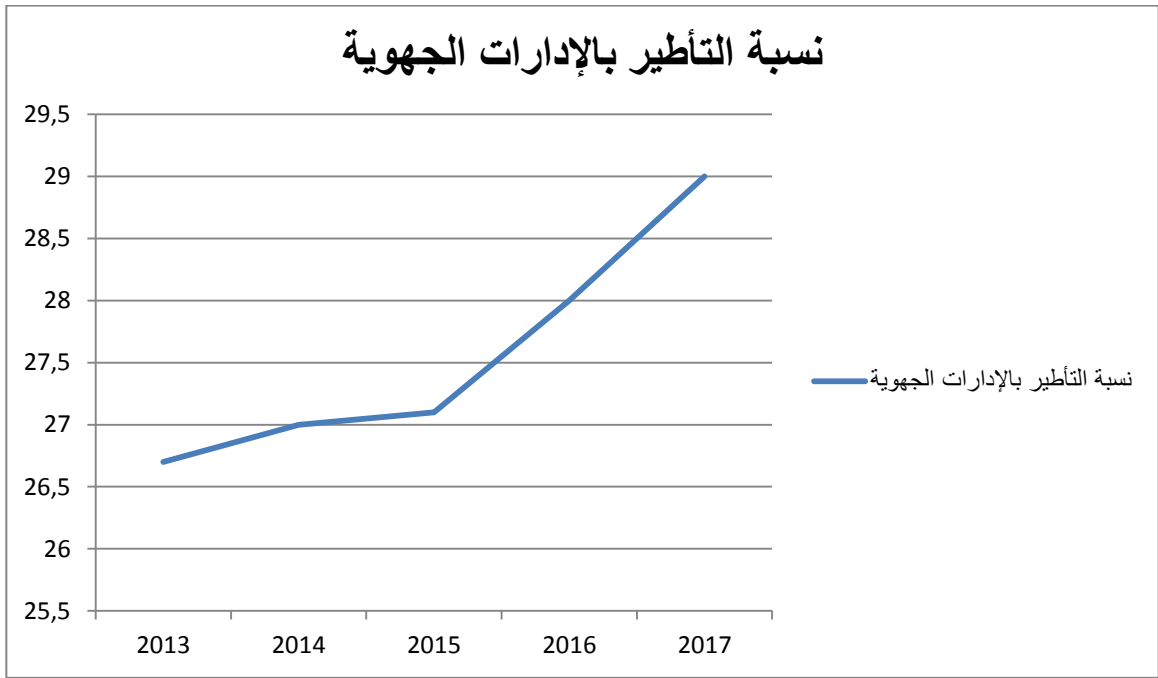
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق/ العدد الجملي للأعوان بالإدارات الجهوية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان بالإدارات الجهوية و الأصناف المنتمون إليها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : كل سداسية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): نفس نسبة التأطير على المستوى المركزي
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
30	29	28	27.1	27	26.7	-	نسبة تأخير بالإدارات الجهوية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تحسين نسبة التأخير.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: الإنتدابات و النقل نحو الإدارات الجهوية

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر : عدم التمكن من الحصول على الإنتدابات الكافية لتغطية

النقص في الإطارات بالجهات.

بطاقة المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية

رمز المؤشر: 2-1-1-4

تسمية المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.

تاريخ تحيين المؤشر: كل سداسية

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: عدد الأعوان اللذين إنتفعوا بدورات تكوينية
5. نوع المؤشر: (indicateur de moyen)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
7. التفريعات: كامل هياكل الوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية
2. وحدة المؤشر: عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : آخر السنة السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الشؤون الإدارية.

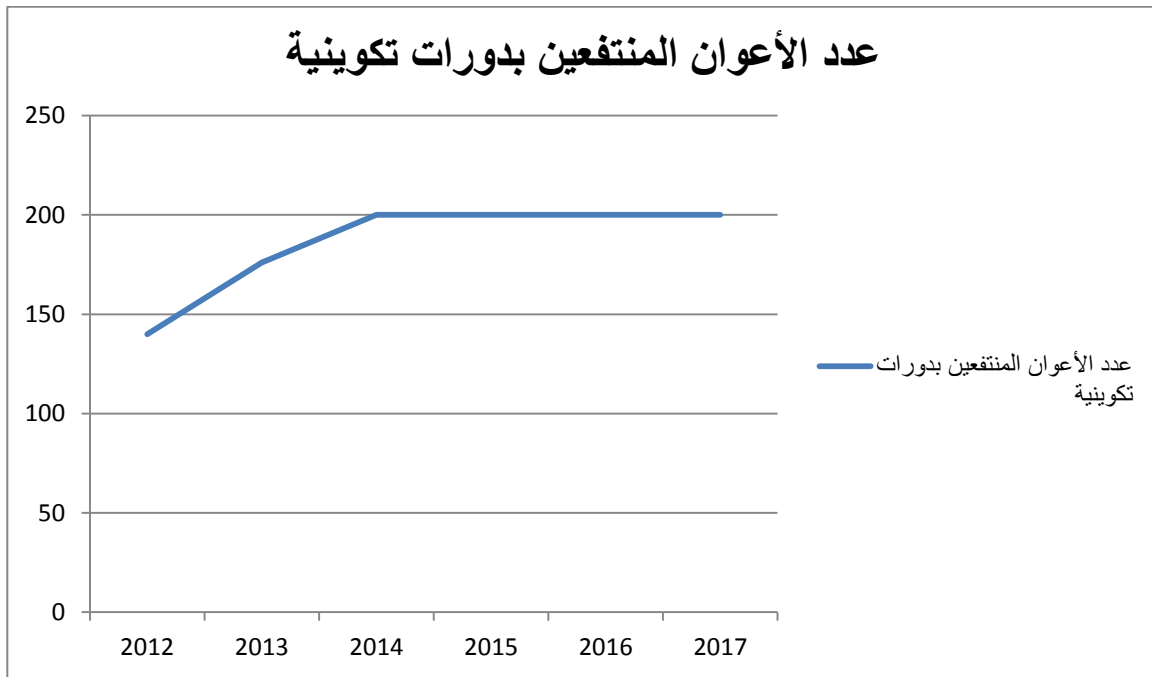
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
	200	200	200	200	176	140	عدد	عدد الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تمكن متابعة هذا المؤشر من تحسين نسبة الأعوان

المشاركين في الدورات التكوينية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة المؤشر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة

رمز المؤشر: 1-2-1-4

تسمية المؤشر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة.

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثية

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساعدة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف و المساعدة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في وسائل النقل و ترشيد استهلاك الوقود
4. تعريف المؤشر: معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة
5. نوع المؤشر: (indicateur de moyen)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: الإدارات المركزية و الجهوية للوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): كمية الوقود المستهلكة/عدد الكيلومترات المقطوعة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - كمية الوقود المستهلكة
- عدد الكيلومترات المقطوعة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة البناءات و المعدات والنقل.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 8.5%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الباءات و المعدات و النقل.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
	8.5	8.5	8.5	8.5	9.5		نسبة مائوية	معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: متابعة جداول إستهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر : لا يعكس المؤشر التفاوت الكبير في إستهلاك الوقود نظرا لإختلاف نوع السيارات و عمر كل واحدة منها.

بطاقة المؤشر: نسبة النفاذ إلى شبكة المعلوماتية

رمز المؤشر : 1-3-2-4

تسمية المؤشر: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية

تاريخ تحيين المؤشر: -----

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعلامية الإدارة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الشبكة المعلوماتية و تعميمها
4. تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات و ربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) الإدارات الجهوية و المركزية للوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأعوان المرتبطين بالشبكة/ عدد الأعوان المعنين بالربط
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنظيم و الأساليب و الإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 88,96 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتنظيم و الأساليب و الإعلامية

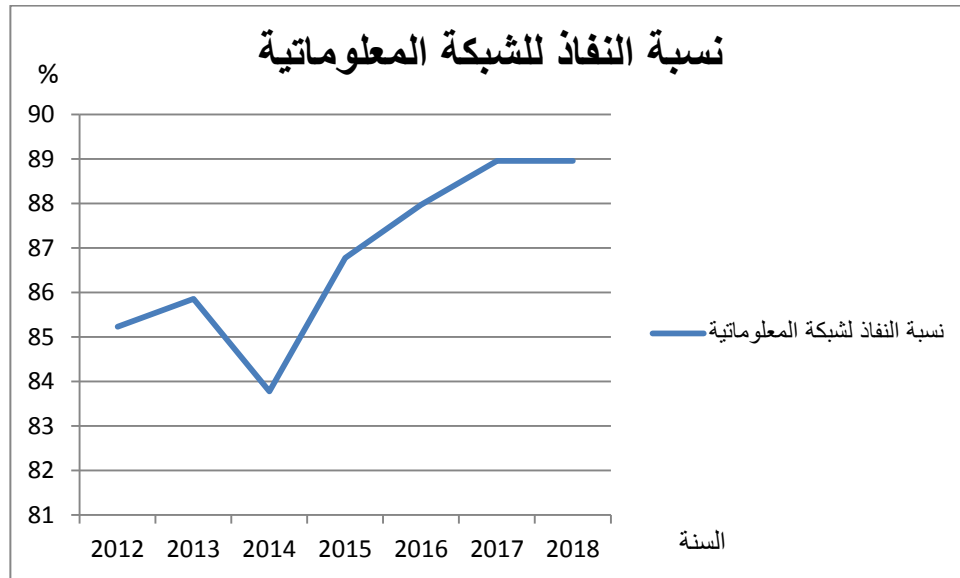
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
88.96	88.96	87.97	86.78	83.78	85.86	85.23	نسبة مائوية	النفوذ إلى الشبكة المعلوماتية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نتائج مرضية بحكم عقود الصيانة المبرمة مع شركات المختصة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تركيز و تطوير الشبكة المعلوماتية
- تنفيذ عقد الصيانة في السلامة المعلوماتية
- تنفيذ عقد الصيانة للشبكة المعلوماتية

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر: تجديد أسطول الحواسيب

رمز المؤشر : 2-3-2-4

تسمية المؤشر: تجديد أسطول الحواسيب

تاريخ تحيين المؤشر: -----

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: إعلامية الإدارة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها مع تحسين وتجديد التجهيزات ذات العلاقة.
4. تعريف المؤشر: تجديد أسطول الحواسيب.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات: الإدارات الجهوية و المركزية للوزارة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأعوان المستهدفين(أعوان صنف أ + أعوان صنف ب) - (عدد الحواسيب الجملي - عدد الحواسيب التي تجاوز سنها خمس سنوات)
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الحواسيب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتنظيم و الأساليب و الإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر : بصفة حينية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 77
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتنظيم و الأساليب و الإعلامية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2015	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2018	2017	2016		2014	2013	2012		
77	247	367	442				حاسوب	تجديد أسطول الحواسيب

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يمكن تحقيق التقديرات في حالة توفير الإعتمادات المطلوبة. لكن في صورة اعتماد نفس النسق المعتمد في السنوات الأخيرة بالنسبة للإقتناءات فإن حالة أسطول الحواسيب الإعلامية سيتهور بصفة كبيرة مما سيؤثر سلبا على أداء مختلف مصالح الوزارة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

